الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

مديرية الدراسات والتنسيق

موجز دراسات

سلاسل الانتاج النباتي والحيواني

الفاو

"مشروع الاحصاء الزراعي"

فهرس

الزراعات البيولوجيّة 4

.1مفهوم الزراعة البيولوجية 4

.2ممارسات الزراعة البيولوجية 5

3. الزراعة البيولوجية في لبنان 6

4. الآفاق المستقبلية 8

الحبوب 10

.1الاطار العام 10

.2زراعة الحبوب في لبنان 10

.3آلية تسويق القمح ومشتقاته 13

.4العرض والطلب 13

.5أكلاف الانتاج 14

.6عناصر الاستراتيجية الوطنية 14

الزيتون 18

.1الوضع العام لشجرة الزيتون في العالم 18

.2واقع شجرة الزيتون في لبنان 18

.3العمليّات الزراعيّة تقليديّة وتطورها محدود 20

4. تصنيع الزيتون 20

.5قدرة الإنتاج اللبناني على المنافسة 21

.6عوامل القوّة والضعف في زراعة الزيتون 22

.7اتجاهات العرض والطلب 23

.8نحو استراتيجيّة لتنمية زراعة الزيتون في لبنان 24

الفاكهة والخضار 28

.1الوضع الحالي 28

.2نواقص سلسلة الانتاج 30

.3سبل تفعيل سلسلة الانتاج 33

نباتات عطرية وطبية 37

1.مقدمة 37

.2النباتات العطرية والطبية في لبنان 38

الأزهار والورود 44
.1البعد الدولي لزراعة الأزهار 44
.2زراعة الأزهار في لبنان : الوضع الحالي 45
3.الأصناف المزروعة وكلفة الانتاج 47
4. المعوقات التي تحول دون تطوّر قطاع زراعة الأزهار 49
4.نحو استراتيجية من أجل تطوير قطاع زراعة الأزهار 50
الكرمة..... 51
.1حالة سلسلة زراعة الكرمة 51
.2نواقص سلسلة زراعة الكرمة 53
.3امكانية تفعيل وتطوير سلاسل الانتاج المرتبطة بالكرمة 55
التبغ 58
.1الإطار العام 58
.2تحليل الانتاج 58
.3أنشطة ما بعد الانتاج 63
.4دراسة اسواق التبغ 65
.5نحو استراتيجية لتطور زراعة التبغ 66
تربية النحل..... 68
2.الوضع العام 68
2. انتاج العسل..... 68
3. أنشطة ما قبل وما بعد الانتاج 69
4. دراسة سوق العسل..... 70
5. خطط تطوير مقترحة..... 71
الحليب واللحوم..... 74
.1الوضع الحالي لسلسلتي الحليب واللحوم 74
.3تحسين جودة الانتاج 79
سلسلة انتاج الدواجن..... 83
.1الوضع الحالي للسلسلة 83
.2مقترحات لسياسة تنمية هذه السلسلة 84

الزراعات البيولوجيّة

1. مفهوم الزراعة البيولوجية

1.1. التعريف

يعرف الدستور العالمي للغذاء الزراعة البيولوجية بأنها "اسلوب ادارة الانتاج كوحدة مكتملة يضع في أولوياته صحة النظام الزراعي - البيئي بما فيه التنوع البيولوجي والدورة البيولوجية ونشاط التربة البيولوجي. ان الزراعة البيولوجية اجمالاً هي نظام انتاج تتم ادارته على اساس قاعدة تمنع استعمال المواد المصنعة (الأسمدة، المبيدات وغيرها) وتشجع العودة الى الأساليب البيولوجية والطبيعية. ان وعي عدة بلدان صناعية لأهمية الزراعة البيولوجية البيئية والتجارية والاجتماعية - الاقتصادية، جعلها تقوم في السنوات العشر الأخيرة، بتطبيق برامج ترمي الى تنمية وتطوير هذا القطاع من خلال المساعدات والدعم التقني والتكوين. الا انه، من المؤسف ، لم تتمكن أغلب البلدان النامية من الاهتمام الجدي بهذا المجال.

2.1. المظاهر التشريعية المرتبطة بالزراعة البيولوجية في العالم وضرورات قوننتها

قامت عدة حكومات وطنية بالتعاون مع عدد وفير من المنظمات الخاصة العاملة في مجال شهادات المصادقة وبعض المزارعين بتحديد ماهية الزراعة البيولوجية تبعاً لشروط محددة.

تتميز الزراعة البيولوجية عن أشكال الزراعات الأخرى بوجود معايير انتاج واجراءات للمصادقة.

قام الاتحاد الدولي للزراعة البيولوجية الذي هو منظمة غير حكومية تعمل على تنمية الزراعة البيولوجية على المستوى العالمي، بوضع توجيهات تم اعتمادها من قبل العديد من الدول في عملية الانتاج والتصنيع الزراعي البيولوجي. وهذه التوجيهات تعتبر الحد الادنى من القواعد التي يجب الالتزام بها على المستوى الاقليمي او المحلي.

منذ بداية التسعينيات، تبنت مجموعة دول الاتحاد الاوروبي معايير موحدة للمنتجات البيولوجيّة، (المواصفة الاوروبية للزراعة البيولوجيّة رقم 2092/91)

وقد تبنت كل من كندا والولايات المتحدة الاميركية واليابان مؤخراً مقاييس ومعايير بيولوجية خاصة بها، كما ان لجنة مراقبة ملصقات المنتج الغذائي التابعة للـ FAO /OMS قد تبنت منذ سنة 1999 معايير تتعلق بالانتاج والتصنيع وبطاقات التعريف وتسويق المنتجات الغذائية المنتجة بيولوجياً.

أما في البلدان النامية، فإن منتجي ومصدري الفاكهة والخضار البيولوجية الساعين الى بيع منتجاتهم تحت اسم زراعة بيولوجية الى البلدان المتقدمة، يحصلون عموماً على شهادة تثبت ان هذه الزراعة بيولوجية عبر هيئات المصادقة المتخصصة في البلدان التي ينوون التصدير اليها.

2. ممارسات الزراعة البيولوجية

1.2 ممارسة الزراعة البيولوجية، وأهمية هذه الزراعة في القطاع الزراعي

يجب ان ننظر الى الحيازة الزراعية خلال ممارسة الزراعة البيولوجية على انها وحدة بيئية مستقلة، مما يستدعي تنظيماً متعدد الاوجه (انتاج نباتي وحيواني).

ان العمليات الرئيسية في ممارسة الزراعة البيولوجية هي : تعاقب الدورات الزراعية بشكل جيد، مكننة العمليات الزراعيّة والتسميد العضوي بهدف اعطاء توازن لتركيبة التربة ، وتأمين الصحة النباتية بالتركيز على الوقاية وليس على العلاج.

طرق الانتاج

ان طرق الانتاج تعتمد على قواعد محددة ودقيقة تهدف الى تبنّي نظم زراعيّة مستدامة على المستوى الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. ويجب التعريف بطرق الانتاج المتبعة عند تداول المنتج سواء على الملصق أو غيرها.

للزراعة البيولوجية أهميّة اقتصادية متزايدة، اذ أنّ تزايد الطلب على المواد والمنتجات البيولوجية فتح أسواقاً جديدة امام المزارعين والمنشآت التجارية في مختلف أنحاء العالم.

وتتجلّى الأهميّة البيئية للزراعات البيولوجيّة في التقنيات المعتمدة لحماية التربة والمياه ولمكافحة تآكل وملوحة التربة.

تداول المنتجات البيولوجية على المستوى العالمي

تتزايد أهميّة الزراعة البيولوجية لدى العديد من البلدان مثل: (النمسا، سويسرا، فرنسا، الولايات المتحدة الأميركية)، كما أنّ هناك العديد من البلدان النامية التي بدأت تصدر منتجاتها والتي تواجه منافسة قويّة اذ أنه ليس من السهل ولوج هذا السوق التجاري المربح والمقنن. اذ يتوجب على المزارعين الاستعانة بخدمات الهيئات التي تعطي شهادات مصادقة "عضوية"، وقد تكون تكلفة هذه الخدمات مرتفعة بالنسبة

الى البلدان النامية التي ليس لديها هيئات مصادقة. تقدر المساحات الزراعية المخصصة لزراعة المنتجات البيولوجية بحوالي 10.5 مليون هكتار، ففي استراليا وحدها 5.3 مليون هكتار، وفي الولايات المتحدة الاميركية 544.000 هكتار.

على المستوى الأوروبي تعتبر فرنسا وايطاليا من البلدان السباقة في هذا المجال، وعلى مستوى الوطن العربي تعتبر تونس (مساحة الزراعة البيولوجية 17.000 هكتار)، والمغرب 12.300 هكتار ومصر 2200 هكتار من البلدان الرائدة في هذا المجال.

بلغت نسبة مبيعات المنتجات البيولوجية في العالم عام 2000 الى حوالي 1% من مجموع المبيعات الغذائية. تقدر قيمة المبيعات البيولوجية في الولايات المتحدة ب 8 مليار دولار وفي المانيا بحوالي 2 مليار دولار وقاربت المليون دولار بكل من المملكة المتحدة وايطاليا وفرنسا.

3. الزراعة البيولوجية في لبنان

1.3. الوعي لأهمية الزراعة البيولوجية

خلال الستينيات كانت العمليات الزراعية في لبنان تقليدية (الانتاج النباتي والحيواني). أما خلال العقدين الاخيرين، أصبح استعمال المواد الكيماوية قاعدة عامة أدت الى ارتفاع في كمية الانتاج الزراعي في حين تدنت نوعية المنتجات وذلك عائد الى وجود بقايا كيماوية زراعية في المنتجات الزراعية، ومن جهة أخرى ان اعتماد التقنيات والمكننة بطريقة غير ملائمة وغياب استراتيجية زراعية أديا الى تدهور التربة والحد من التنوع البيولوجي.

ان الزراعة العضوية ما زالت في مراحلها الاولى في لبنان، فمنذ العام 1990 بذلت بعض الجهود المنفردة والمتفرقة من أجل التمهيد لاطلاق الزراعة البيولوجية، فأخذ بعض المزارعين زمام المبادرة من أجل انتاج بيولوجي ولكن غياب السوق المنظم شكل عائق أمام توسيع هذه الحركة، كما تعرض بعض المحلات في لبنان بعض المنتجات البيولوجيّة (الخام أو المصنعة) ولكن معظمها مستورد.

ان تطور الزراعة البيولوجية يواجه عدة حواجز من ضمنها: غياب الهيكلية الادارية والتنظيمية والأبحاث الضرورية من أجل استثمار هذا المجال الزراعي والاقتصادي الجديد، وغياب التدابير التنظيمية والمبادرات التي تسمح بتخطي المراحل الأولى للانطلاق وتكييف الانتاج. ان هذه الوضعيّة تحول دون توظيف استثمارات تمكّن من التعاطي الجدي مع هذا المجال الزراعي والاقتصادي الواعد.

على مستوى المجتمع الاهلي، من المهم الاشارة الى أهمية المبادرات التي أتخذتها عددة منظمات غير حكوميّة في هذا المجال والتي ساهمت في تعليم وتدريب وتأطير العناصر الراغبة في اكتشاف وممارسة الزراعة البيولوجية.

ونخص بالذكر غرين لاين (الخط الأخضر) وتعاونيتها بيوكوب لبنان وهي تعاونية المنتجين البيولوجيين وكذلك منظمة مكتات (مركز الشرق الأوسط لنقل التكنولوجيا المناسبة).

انّ تفعيل هذه المبادرات واهتمام المؤسسات والادارات بهذا المجال كفيلٌ باعطاء انطلاقة للزراعات البيولوجيّة خصوصاً ان لبنان يمتاز بشروط ملائمة لتطور هذه الزراعة نذكر منها بشكل خاص:

- وجود طلب محلي.
- وجود ظروف مناخية مؤاتية.
- وجود صناعة غذائية - زراعية متطورة.
- اهتمام عدد كبير من المزارعين بالزراعة البيولوجية.
- نشاط بعض الجمعيات والتعاونيات في هذا المجال.
- اهتمام عدد كبير من المزارعين بالزراعات الصحيّة التي تتفادى استعمال المبيدات والأسمدة الكيمائية (نذكر على سبيل المثال تعاونية "شال" و"بيت الصحة"...)

3. 2. القوانين والتشريعات

حتى الآن لم يعتمد لبنان تشريعات أو شهادات مصادقة خاصة بالزراعة البيولوجية الشيء الذي قلّص من امكانيات تطور هذا القطاع ويبقى عدد المحترفين لهذا النوع من الزراعات جد محدود. خلال السنوات العشر الاخيرة أولت بالخصوص جمعيتان غير حكومية اهتماماً بتطور هذا القطاع (غرين لاين ومكتات).

قامت غرين لاين في اطار حمايتها للبيئة باتخاذ اجراءات لتطوير وتنظيم الزراعة البيولوجية في لبنان من خلا مقاربتين: تهدف الاولى الى ارساء دفتر شروط وطني والثانية فورية قضت بالاستعانة بجهاز اعطاء شهادات مصادقة أجنبية.

تسعى الجامعة الاميركية في بيروت بالتعاون مع غرين لاين الى وضع دفتر شروط لقواعد الزراعة البيولوجية في لبنان يرتكز معايير دوليّة (IFOAM)، ودستور الغذاء (Codex alimentarius) وذلك لتسهيل انشاء مؤسسة لاعطاء شهادات المصادقة ضمن الجامعة الاميركية في بيروت. كما قامت الجامعة الأميريكيّة، كلية الزراعة والعلوم الغذائية ، بمبادرة أطلقت عليها "السلة الصحية" وهي مشروع يهدف الى تنميّة ريفيّة لبعض القرى عبر تشجيع الزراعة البيولوجية اللبنانية وحماية البيئة وصحة الانسان.

كما قامت جمعيّة مكتات بتطوير مفهوم او معنى الزراعة البيولوجية في لبنان وفي عدة بلدان عربية في المنطقة من خلال منشورات وندوات وحصص تدريبية، كما حددت آلية للتعاون مع جهاز اعطاء شهادات المصادقة الايطالي(Biocert).

في الاطار ذاته تقوم جمعية انكليزية (جمعية التربة) باعطاء شهادات مصادقة لبعض مزارعي النباتات العطرية والطبية التي تصدر الى انكلترا بأشكال مختلفة.

3.3. اصناف المنتجات البيولوجية في لبنان

تقدر المساحة المزروعة بيولوجياً سنة 2002 بحوالي 200 هكتار، جزء منها في الطور الأول لتحويل الانتاج الى انتاج بيولوجي. ان أهم المنتجات التي تمّ تصنيفها كمنتجات بيولوجية هي: الزيتون، الفواكه، حليب الماعز، حبوب، نباتات عطرية وطبية... وتتوزع خاصة في شمال لبنان والبقاع وجبل لبنان، بمعدل عشرة حائزين في كل محافظة. ومن المنتجات البيولوجية الأساسية المصنعة نذكر: الكشك (قمح مطحون مع لبن)، لبنة، زيت زيتون، دبس الخروب، الخل، العرق، النبيذ، مربى الفاكهة...

4.3. مشاريع الأبحاث

تُعنى الأبحاث المتعلقة بالزراعة البيولوجية التي تجريها مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية اللبنانية بالمكافحة البيولوجية عن طريق استخدام بعض الحشرات (Dacus olea) وبالانتاج البيولوجي لبعض الزراعات مثل الزيتون والفريز.

4. الآفاق المستقبلية

يتجلّى الاهتمام المتزايد للزراعة البيولوجية في السنوات الأخيرة على عدة مستويات وخاصة على مستوى الجمعيات التي تعنى بالبيئة وعلى مستوى المزارعين وتجمعاتهم وكذلك على مستوى الجامعات والأبحاث.

يتبيّن من خلال التجارب التي اجريت في بلدان جنوب البحر الابيض المتوسط، ان انطلاق الزراعة البيولوجيّة يرتكز أساساً على وحدات زراعيّة كبيرة وعلى التعاونيات وتجمعات المزارعين وعلى بعض المزارعين الرواد (ذوو تكوين تقني وعلمي رفيع)، ومن هذا المنطلق وحتى يتمكن لبنان من تكوين قاعدةٍ متينةٍ لتطور قطاع الزراعات البيولوجيّة يجب الارتكاز في البداية على وحدات لها القدرة على تبني التقنيات الخاصة بهذه الزراعة ولها القدرة على تحمّل التكاليف الأساسيّة المرتبطة بذلك. وفي مرحلة

ثانية، يمكن التعميم بعد ايجاد القنوات التسويقية وتخطي أخطار عملية الانطلاق، بحيث يمكن للحيازات الاخرى وان كانت صغيرة الاستثمار بأقل قدر ممكن من المخاطر. وتجدر الاشارة الى ضرورة الاهتمام بالسوق اللبناني الداخلي وليس فقط بالتصدير اذ يمثل محوراً رئيسياً في عملية تطور الزراعة البيولوجية.

1.4. التدابير الممكن اتخاذها

تتعلق التدابير الرئيسيّة التي يجب اعتمادها ، على المدى القصير والمتوسط، بالمحاور التالية:

التشريعات الوطنية: اعتماد قوانين وطنيّة تحدد الهيكلية التنظيمية للقطاع ودفتر الشروط (الانتاج، التصنيع، التسويق، المراقبة وقمع الغش).

الأبحاث الزراعية: تركيز الأبحاث على الزراعات الواعدة على مستوى الانتاج وعلى التقنيات والمردود وامكانيات التسويق(المنتجات العطرية والطبية، الزيتون، الفاكهة، الخضار، الحبوب وكل مشتقاتها، المنتجات الحيوانية ومشتقاتها).

التكوين: انّ انتشار مفهوم الزراعة البيولوجية بشكلٍ فاعل يستلزم اعداد بعض الحصص التكوينيّة وادخالها ضمن برامج التكوين والتعليم سواء على المستوى الأكاديمي والمهني والارشادي.

التدابير التشجيعية: يتطلب تشجيع الاستثمارات في مجال الزراعة البيولوجية، منح حوافز خاصة خلال فترة الانطلاق والتي يمكنها أن تشمل كذلك الجوانب المرتبطة بالانتاج، التصنيع، المصادقة والتسويق.

التدابير المؤسساتية: يتنظر من المرافق الاداريّة أن تقوم بدورها بطريقة أكثر فعالية خصوصاً من جهة وضع القوانين، المراقبة، التنظيم، التنسيق تماشياً مع دورها الرئيسي أل وهو حماية المصلحة العامة. وفي هذا الاطار أصبح من الضروري ايجاد خلية في وزارة الزراعة تتابع وضع نظام وطني خاص بالزراعة البيولوجية، وتنسق بين مختلف النشاطات المتعلقة بهذا القطاع وتساهم في نجاح مختلف العمليات والمشاريع وذلك من أجل تحقيق تطور متكامل لهذا القطاع، وتنكب على توفير مجالٍ للحوار والتشاور يجمع بين كل الفعاليات (لجنة وطنيّة).

ان دور الخليّة المتخصصة بوزارة الزراعة رئيسي اذ يجب عليها أن تكون المحاور مع كل الفعاليات المعنية وأن تعمل على جمع المعطيات الاحصائية المتعلقة بالمنتجات البيولوجية وتحليلها ووضعها رهن اشارة المستعملين والعمل على وضع الاستراتيجية الوطنية التي يجب اتباعها على المدى المتوسط والبعيد وعلى توفير الحوافز.

الحبوب

1. الاطار العام

شكلت الحبوب المصدر الغذائي الاهم للاستهلاك البشري وللغذاء الحيواني، وهي تحتل مركزاً مهماً في بنية الانتاج الزراعي اللبناني منذ القدم اذ عُرف سهل البقاع "باهراءات روما".

من اجل تنمية زراعة الحبوب وتأمين احتياجات البلاد من هذه المادة، تدخلت الدولة اللبنانية بصفةٍ مباشرة في العديد من الجوانب المرتبطة بانتاج الحبوب ، وذلك منذ العام 1943.

حسب الدراسات الدوليّة يتبيّن أنّ نسبة نمو الطلب السنوي العالمي على الحبوب تراجعت من 1.9 % خلال فترة الثمانينات الى 1% خلال فترة التسعينات. ومن المرتقب ان يعود الطلب على الحبوب الى الارتفاع ليبلغ 1.4% سنوياً بعد حوالي 10 سنوات.

يشكل **القمح** الزراعة الأساسية من بين زراعات الحبوب في العالم ويمثل حوالي 31% من الاستهلاك الاجمالي للحبوب. وقدر الانتاج العالمي للقمح عام 2001 بـ 575.5 مليون طن، ومن اهم البلدان المنتجة: المجموعة الاوروبية والصين التي مثل انتاج كل منها 16% من الانتاج العالمي، تليهما الهند (12%) فالولايات المتحدة الاميركية (9%). ومثل حجم الصادرات 18% تقريباً من الانتاج العالمي. وأهم البلدان المصدرة للقمح: الولايات المتحدة الاميركية (28%) وكندا (17%) واستراليا (16%).

2. زراعة الحبوب في لبنان

<u>أهميّة القطاع في تراجع</u>

مثل انتاج الحبوب في لبنان سنة 2002 ما يقارب 5% من القيمة الاجمالية للانتاج النباتي، بعد ان كانت هذه النسبة تمثل 12% بين عامي 1956 و 1958. فالأراضي المتروكة داخل الحيازات الزراعية كانت تزرع عموماً بالحبوب.

تطور ملحوظ لزراعة الحبوب منذ العام 1998

تزايد المساحة المزروعة

عرفت المساحة المزروعة بالحبوب اتساعاً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة، فارتفعت من 52000 هكتار عام 1998 الى ما يقارب 56000 هكتار عام 2002، وهذا مرده الى وفرة الأراضي الزراعيّة المرويّة بعد ازالة الدعم عن الشمندر السكري عام 2001، اذ سجلت المساحات المزروعة بالقمح زيادةً نسبتها 8 % بين عامي 2001 و2002. وقد مثّل القمح ما نسبته 80% من المساحة المزروعة بالحبوب عام 2002، غالبيته من نوع القمح القاسي.

تمثل الحبوب المروية ربع المساحة الاجمالية المزروعة بالحبوب، وتبلغ هذه النسبة ثلث المساحة الاجمالية المزروعة بالحبوب في البقاع.

تطور الانتاج والمردود

ارتفع انتاج الأنواع الرئيسية للحبوب من حوالي 88 ألف طناً عام 1997 الى ما يقارب 140 ألف طن عام 2002، بسبب تحسن المردود الذي ارتفع من 2.7 طن/هكتار عام 2000 الى 3.1 طن/هكتار عام 2001 وذلك عائد الى اتساع المساحات المروية المخصصة لزراعة الحبوب. والى الظروف المناخية وكمية المتساقطات المناسبة التي سمحت ببلوغ مردود مرتفع نسبياً على مستوى زراعات الحبوب البعلية.

مناطق وأنظمة الانتاج

تزرع الحبوب في لبنان بشكل أساسي في سهل البقاع (57% من المساحة الإجماليّة للحبوب) يليه لبنان الشمالي (23%) فالنبطية (12%) ثم الجنوب (7%). وتبقى الزراعة البعليّة سائدةً في الشمال والنبطية والجنوب.

اختيار بذار القمح

يموّل مكتب الحبوب والشمندر السكري انتاج البذار حالياً، بالتعاون مع مصلحة الابحاث العلمية الزراعية وتحت اشرافها، فتقوم هذه الاخيرة بانتاج البذار الاساسي وباكثاره عن طريق التعاقد مع منتجين من القطاع الخاص (يبلغ عددهم حوالي العشرين منتجاً). وبعد مراقبة نوعية البذار المنتج يتم بيعه بسعر مدعوم من مكتب الحبوب والشمندر السكري.

مواصفات الحيازات الزراعية التي تتعاطى زراعة الحبوب

ان تحليل نتائج الاحصاء الزراعي يسمح باستنتاج ما يلي:

- ترتفع حصة المساحة المزروعة بالحبوب بارتفاع حجم الحيازة الزراعية.
- تتدنى نسبة المساحات المزروعة بالحبوب مع ارتفاع عمر الحائزين.

- تنخفض نسبة المساحات المزروعة بالحبوب بارتفاع المستوى التعليمي للحائز.

نقص في الوسائل التي تؤدي الى تحسين المردود

يلاحظ وجود نقص في التقنيات الزراعية على عدة مستويات:

- كثافة الزرع غالباً ما تكون مفرطة.
- يقتصر تحضير التربة على الحراثة السطحية.
- التسميد غالباً ما يكون عشوائي .
- استعمال المكننة في أغلب الاحيان يكون مجزءاً: فعمليتا البذر والتسميد غالباً ما تتمان يدوياً، وهذا ما يسبب زيادة في كلفة اليد العاملة.
- الاستعمال غير الرشيد والملائم للمياه (الكميّة، الفترة...)
- عدم تتبع نظامٍ زراعي دقيق لدى العديد من المزارعين يعتمد على الدورة الزراعية المناسبة.

امكانيات تحسين النتائج

تبقى امكانيات تحسين مردود زراعة الحبوب البعلية مرتبطة بالعوامل المناخية ، الا انه يبقى هناك هوامش لتعزيز تطور هذه الزراعة يتمثل بـ:

- تحسين عملية البذر (الزرع).
- اعداد التربة الزراعيّة بشكل يسهل اعمال المكننة في الاراضي الهامشية (الاراضي الصخرية، الاراضي ذات الحصى،...) خاصة في شمال لبنان وجنوبه.
- تحسين نوعية البذار، من خلال انتاج بذور مؤصلة واصناف مناسبة.
- استعمال الاسمدة والمبيدات بالكميات المناسبة وفي الأوقات المناسبة.
- اعتماد الري التكميلي في المناطق التي تقل كمية المتساقطات فيها، وتحسين انظمة الري في المناطق المروية.
- تعزيز الجهود الهادفة الى تكوين (تدريب) المزارعين وايصال المعلومات اليهم من خلال البرامج الارشادية والحقول النموذجيّة.

3. آلية تسويق القمح ومشتقاته

وجهة تصريف الانتاج الوطني

تتمثل الوجهة الأساسية لتصريف الانتاج الوطني في: التسويق من قبل مكتب الحبوب والشمندر السكري (الذي يؤمن تسويق 65% من الانتاج) الاستهلاك الذاتي، مخزون البذار، المبيع المباشر، التصنيع المنزلي.

اما القمح المستورد فيستعمل في انتاج الطحين المخصص لصناعة المعجنات والخبز (82%) والطحين الاكسترا (10%) وصناعة البرغل (5%) والسميد (3%).

الاستعمالات

يبدو ان هناك اختلافاً في وجهة الاستعمال حسب نوعيّة القمح اذ يحوّل القمح القاسي بالطريقة التقليدية الى برغل، او بالطريقة الصناعية الى سميد يمكن استعماله في صناعة المعجنات الغذائية والبسكويت والحلويات، بينما يخصص القمح الطري لصناعة طحين الخبز.

تبقى امكانية استبدال احد هذين الصنفين بالآخر محدودة جداً، فالقمح القاسي لا يتم استعماله في صناعة الخبز الا بنسبة ضئيلة جداً (بين 5% و10%).

لذلك، تطرح مسألة التوافق بين الانتاج الوطني (القمح القاسي) والطلب المحلي (القمح الطري) بالحاح.

الكميات المستوردة

غطت الكميات المستوردة عام 2002 نسبة 75% من حاجة البلاد من القمح. قاربت الكميّات المستوردة 480 ألف طن سنة 2004، ويغطّي الاستيراد حوالي 80% من حاجيات لبنان من القمح.

تخزين الحبوب

تبلغ القدرة الاستيعابية الحالية لاهراءات بيروت 120000 طن وهي مخصصة اساساً للترانزيت (تحميل وتنزيل) وليس لتخزين القمح المستورد لفترة طويلة.

تبلغ قدرة اهراء بيروت على نقل وتفريغ القمح يومياً /10000/طن وتساهم 12 مطحنة كبرى في بيروت في تخزين القمح ايضاً.

كما يقوم مكتب الحبوب والشمندر السكري باستئجار مخازن اضافية بعقود سنوية خاصة في البقاع.

4. العرض والطلب:

يقدر استهلاك الفرد من الحبوب عموماً في لبنان بـ 137 كلغ في السنة، يمثل القمح أكبر نسبةٍ منها (130 كلغ في السنة) ، ويقارب هذا المستوى معدل استهلاك الفرد في اليونان وقبرص.

نسبة تغطية الحاجات من القمح

سجلت نسبة تغطية الحاجات من القمح ارتفاعاً ملحوظاً عام 2001 بالنسبة الى ما كانت عليه عام 1999، وذلك مرده الى الانتاجيّة المرتفعة (3.2 طن/هكتار) بسبب التوزع الملائم للمتساقطات المطريّة والى الزيادة الملحوظة للمساحات المروية نتيجة ازالة الدعم عن الشمندر السكري.

تقدر الحاجات الاجمالية من القمح بحوالي 520 ألف طن. ومن المرتقب أن يعرف هذا المستوى تطوراً في السنوات المقبلة وذلك بحسب تطور مستوى الاستهلاك الفردي.

- الاحتمال الاول: ثبات الاستهلاك الفردي (تقدر الحاجيات بـ 700 ألف طن سنة 2020)
- الاحتمال الثاني: انخفاض سنوي في الاستهلاك الفردي بنسبة 0.5%. ويمكن تعليل هذا الاحتمال بالزيادة المرتقبة في الناتج القومي (PIB) في السنوات العشرين المقبلة. فارتفاع الدخل له تأثير على تركيبة السلة الغذائية التي تترجم عادة بانخفاض في استهلاك الحبوب وزيادة في استهلاك الفواكه والخضار واللحوم (تقدر الحاجيات ب 640 ألف طن سنة 2020).

5. أكلاف الانتاج

انّ انتاجيّة القمح تبقى مرتفعة نسبياً في لبنان لا سيما في المناطق المروية حيث أنّ هذه الانتاجية تصل الى مستويات مرتفعة (8 طن/هكتار) مما يقارب المستويات المسجلة في الوحدات الزراعية الرائدة عالمياً. وتشكل قيمة آجار الارض العامل الاساسي في كلفة الانتاج تليها كلفة اليد العاملة.

ويمكن الرفع من مردودية انتاج القمح بتخفيض كلفة الانتاج، باعتماد وسائل تقنية مناسبة، واستعمال مناسب للمدخلات الزراعية (اسمدة ومبيدات) واستعمال البذور المختارة المتأقلمة مع الارض وباعتماد المكننة.

6. عناصر الاستراتيجية الوطنية

زيادة الانتاجية

تشكل زراعة الحبوب، خاصة زراعة القمح، احد اهم محاور الزراعة اللبنانية بالنظر الى الدور الاساسي الذي تلعبه على مستوى عادات المطبخ اللبناني، وبالنظر الى دورها الأساسي في تغذية الحيوان، والى موقعها الخاص في الدورة الزراعية وعلى مستوى الامن الغذائي.

يعرف هذا القطاع عدة عوائق تحد من تطوره ونموه سواءً على مستوى التقنيات الزراعيّة أو على مستوى التوافق بين العرض والطلب. ولتدارك هذا الوضع السلبي أصبح من الملح اعتماد عدة اصلاحات خلال السنوات القادمة على عدة مستويات:

- على المستوى الزراعي:

ان اهم محاور العمل التي يجب اعتمادها لتنمية وتطوير قطاع الحبوب هي:

الدورة الزراعيّة: في هذا الاطار، يجب وضع مرجعية تقنية على مستوى كل منطقة زراعية من قبل مصالح الابحاث ووضعها بتصرف المزارعين ، من خلال القيام بالأبحاث الزراعيّة المناسبة واعتماد حقول نموذجيّة تأخذ بعين الاعتبار العوائق الطبيعية والممارسات الزراعية المعتمدة من قبل المزارعين وخبرتهم في هذا المجال.

الري: يعتمد تعميم التقنيات الفعالة: (1) على إضافة كمية الماء المناسبة في الوقت المناسب، (2) على الجهود المبذولة لتكوين وارشاد مزارعي الحبوب بشكل عام ومزارعي القمح بشكل خاص، (3) على تحديث انظمة الري على مجمل المساحات المروية واعتماد الري التكميلي على مستوى المناطق التي تعتمد الزراعة البعلية للقمح.

التقنيات الزراعية: يمكن معالجة النقص في التقنيات الزراعية المعتمدة من خلال الاستعمال المناسب للمدخلات الزراعية (اسمدة ومبيدات...) وفق المستويات المستعملة على الصعيد العالمي، مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة التربة ونوع الزراعة السابقة وتحضير الارض بالشكل مناسب باعتماد الحراثة التي تلائم طبيعة التربة وخصوبتها وباللجوء الى المكننة.

تحسين نوعية وانتاج البذار: ان اعتماد برنامج يهدف الى اختيار اصناف محلية يعتبر امراً مهماً خاصة في المناطق التي يزرع منتجوها الاصناف التقليدية المخصصة للتصنيع (سميد)، اذ يعتبر اعتماد البذور الملائمة أساسي لزيادة انتاجية هذه الاصناف .

ولتفعيل قطاع الحبوب عموماً، يجب القيام بأبحاث مناسبة للأصناف الأخرى من الحبوب (الذرة، الشعير، الشوفان،...) قصد تحديد المسارات التقنيّة واختيار البذار المناسبة وتكثيرها.

- على مستوى العرض والطلب:

بموازاة النمو المرتقب للإنتاج الحبوب، يلاحظ وجود خلل واضح بين العرض والطلب. وتتم تغطية الطلب من خلال عمليات الاستيراد، في حين تطرح مسألة تصريف الانتاج الوطني بالحاح. يمكن اعتماد عدة تصورات ترتكز على تفعيل التصدير المتزايد للانتاج الوطني وتصدير القمح المصنع (السميد) الموجود اساساً، ومن خلال منح تشجيعات وحوافز خاصة لزراعة القمح الطري وأنواع الحبوب الأخرى المستوردة.

نحو استراتيجية لتنمية زراعة الحبوب في لبنان

تعتبر سلسلة انتاج الحبوب سلسلة منظمة ومقننة وذلك لاسباب اقتصادية واجتماعية، ويمكن اعتماد اصلاحات على مختلف مستويات هذه السلسة بهدف تدارك عدة مشاكل اجتماعية (الدخل الزراعي، الهجرة القروية، الأمن الغذائي، ...).

على المستوى المؤسساتي:

ان التنسيق بين مختلف العناصر الفاعلة في سلسلة انتاج الحبوب يعتبر امراً ضرورياً للوصول الى التكامل الفعال بين الأنشطة الاقتصادية المكونة للسلسلة (نشاطات ما قبل الانتاج، نشاطات الانتاج، نشاطات ما بعد الانتاج والاستهلاك).

على مستوى الأبحاث:

تعزيز قدرة مصلحة الابحاث العلمية الزراعية التي يجب ان توجه نشاطاتها نحو البحث التطبيقي والتي يجب ان تمتّن تعاونها مع مختلف وحدات البحث المحلية خاصة لتحسين نوعية البذار.

يجب تحديد منطق جديد للارشاد يوظف الامكانيّات التقنيّة والبشريّة بقصد التقليص من البعد القائم بين المزارع والمعلومات التقنيّة الناتجة عن البحث الزراعي.

على مستوى الارشاد والتكوين:

يمكن للمصالح الاقليمية لوزارة الزراعة ان تلعب دوراً اساسياً في تكوين المزارعين وايصال المعلومة اليهم من خلال اقامة دورات تدريبية قصيرة الامد لنقل المسارات التقنية المناسبة اليهم. يمكن لمصلحة الابحاث العلمية الزراعية التي تمتلك المعرفة والخبرة اللازمة في هذا المجال ان تشارك في نشاطات الارشاد.

على مستوى الحوافز وتشجيع الاستثمار:

ان التطور الممكن لسلسلة انتاج الحبوب مرتبط أساساً بالاستثمار الذي يقوم به المزارعون سواءً على مستوى المكننة، أو استعمال تقنيات الري الحديثة واعتماد التقنيات الزراعية المناسبة. كما أنّ انشاء البحيرات الجبلية في المناطق ذات مستوى محدود من المتساقطات يبدو امراً ضرورياً حيث يكون اللجوء الى الري التكميلي ذا تأثير فاعل على زيادة المردود.

على المستوى المهني:

ان تشجيع اقامة التعاونيات المهنية لتسهيل تزود المزارعين بالمستلزمات الزراعية وبوسائل المكننة له فائدة خاصة وكذلك الشأن بالنسبة للجمعيات المهنية الذين يجب أن يشمل دورهم تكوين وتأطير الأعضاء المنتسبين وخلق تعاون بينها وبين سائر المؤسسات الادارية.

مخطط العمل لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ

يجب ان تكون اهداف خطة العمل لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ ما يلي:

- اعتماد التقنيات المناسبة.
- تسهيل تنمية الوحدات الفاعلة والقادرة على المنافسة (سواء منها الفردية او تعاونيات الانتاج)
- تخفيض اكلاف الانتاج عن طريق الاستعمال الانسب للمدخلات الزراعية (اسمدة، مبيدات...) وبتشجيع استعمال المكننة.
- تأمين الدعم اللازم لنشاطات البحث والارشاد.
- الاستمرار في تغطية جزء من الاحتياجات الغذائية (الذي سيكون له تأثير ايجابي على الميزان التجاري).
- تغطية جزء من حاجات الغذاء الحيواني، وتخصيص اهتمام خاص للحبوب الاخرى التي يتم استيرادها لتغطية الحاجات الحيوانية.

لوضع خطة العمل هذه موضع التنفيذ، لا بد لها من الاعتماد على مصادر تمويل اضافية الى جانب المبالغ المخصصة لها في الموازنة العامة، كفرض رسم شبه ضريبي على منتجات الحبوب، تكون نسبته منخفضة جداً (من 1% الى 2%) كي لا يكون له انعكاسات سلبية على اسعار الاستهلاك. يمكن استعمال هذا الرسم لتمويل الأنشطة التي تستهدف الرفع من القدرات التنافسية لسلسلة انتاج الحبوب.

الزيتون

1. الوضع العام لشجرة الزيتون في العالم

تشهد زراعة الزيتون اتّساعاً متزايداً في العالم. وتبقى بلدان حوض البحر المتوسّط متفوّقة على سواها من البلدان إذ تنتج ما يزيد عن 95% من الإنتاج العالمي وتستهلك بحدود 90% أيضاً. ويظهر موضوع التوجه إلى أصناف جديدة من الزيتون وعمليّات زراعيّة تتوافق مع الزراعة المكثّفة ذات الإنتاجيّة العالية. كما أن الإنتاج العالمي لزيت الزيتون بدأ يعرف تغيّرات هامّة إذ بلغ عتبة المليوني طن مؤخّراً. تطوّر مستوى الإنتاج بحدود 2.2% سنويّاً خلال العقدين الأخيرين، في حين أن تطوّر الإستهلاك لم يكن أدنى من ذلك بكثير إذ بلغ 1.7% سنويّاً. وإذا ما استمر الأمر على هذا النحو فإنّ ذلك من شأنه زيادة الخلل القائم بين العرض والطلب.

2. واقع شجرة الزيتون في لبنان

هناك ما يقارب العشرة أصناف من الزيتون في لبنان، وأكثر من 110.000 مزارع يهتمّون بهذه الزراعة القائمة على 200.000 قطعة أرض تقريباً. ويبلغ تعداد أشجار الزيتون في لبنان 12.000.000 شجرة موزّعة على 55.000 هكتار. ويقدّر عدد الأغراس التي تزرع سنويّاً بـ500.000 غرسة.

المساحة المزروعة: في ازدياد

تتركّز زراعة الزيتون في لبنان على الهضاب المجاورة للمنطقة الساحليّة التي يتراوح ارتفاعها بين عدّة أمتار و850 متراً. أمّا بالنسبة إلى طبيعة الأرض المزروعة فإنّها تتراوح بين التربة القلويّة العميقة في الشمال والتربة السمراء ذات الحصى في الجنوب. وقد شهدت المساحة المزروعة بالزيتون اتساعاً، فبعد أن كانت بحدود 30.000 هكتار عام 1980 أصبحت العام 2002 بحدود 57.000 هكتار (بزيادة سنويّة تعادل 3%). يستأثر الشمال بـ40% من المساحة المخصّصة لزراعة الزيتون، والجنوب (بما فيه النبطيّة) بـ39% وجبل لبنان بـ15% والبقاع بـ6% فقط.

الإنتاج: ظاهرة المعاومة

يتأثر الإنتاج بشكل واضح بالعوامل المناخية، ففي حين بلغ 30.000 طن عام 1998 نراه وصل إلى القمّة عام 2000 مع كمّيّة إنتاج بلغت 190.000 طن. ومن المهمّ الملاحظة أنّ مردوديّة الهكتار الواحد غير ثابتة وهي تشهد تباينات هامّة من عام إلى عام متأثرة بالعوامل المناخيّة وبظاهرة المعاومة (المرتبطة بطبيعة الشجرة) وبالتقنيّات المستعملة خاصّة في القطاف (تقصّف الأغصان الصغيرة بسبب الجني بالعصا).

زراعة الزيتون: زراعة سائدة:

بلغت حصّة إنتاج الزيتون 20% من قيمة الإنتاج الزراعي النباتي عام 2002، و15% من قيمة الإنتاج الزراعي الإجماليّة. ونرى أنّ 56% من الحيازات الزراعيّة تمارس زراعة الزيتون كنشاط أساسي أو ثانوي، وتبلغ هذه النسبة 82% في النبطيّة و71% في الجنوب. وتمثّل المساحة الزراعيّة المستغلّة المخصّصة لزراعة الزيتون 21% من مجموع المساحة الزراعيّة المستغلّة في لبنان بشكل عام، في الوقت الذي نراها تراوح بين 30 و33% في لبنان الجنوبي وجبل لبنان ولبنان الشمالي، وتبلغ القمّة في النبطيّة بـ 45% ولا تمثّل سوى 3% في البقاع.

حقول هرمة

هناك تطوّر ملحوظ في الحقول المخصّصة لزراعة الزيتون، فـ 16% من أشجار الزيتون لا يتعدّى عمرها الـ10 سنوات، و36% منها يزيد عمرها عن 50 سنة. وبما أنّ إنتاج شجرة الزيتون يبدأ بالتراجع اعتباراً من عمر 70 سنة، فمن المهم إيلاء إعادة شباب بعض الحقول عناية خاصّة لا سيّما في جبل لبنان ولبنان الشمالي حيث نسبة الأشجار المعمّرة تبلغ حدود 50%.

قطع زراعية صغيرة ومجزأة

تتوزّع حقول الزيتون على ما يقارب 200.000 قطعة، أي ما يعادل 40% من القطع الزراعيّة في لبنان، بمساحة وسطيّة للقطعة الواحدة تبلغ 2.7 دونم.

ويشكّل صغر مساحة القطع وتفتت الحيازات، الذي يتزايد يوماً بعد يوم بسبب تجزئة القطع الزراعية (عامل الإرث)، العقبتين الاساسيتين أمام تطوّر هذا القطاع. ويبدو هذا الأمر جليّاً على مستوى زراعة الزيتون التي تبقى الزراعة الأقل تطلّباً، والأكثر توافقاً مع الواقع اللبناني للحفاظ على تعلّق اللبناني بالريف وللتعامل مع قطع زراعيّة تصغر مساحتها يوماً بعد يوم.

3. العمليّات الزراعيّة تقليديّة وتطورها محدود

زراعة الزيتون هي الزراعة الأقلّ تطلّباً بين الزراعات، وعادة ما تزرع هذه الشجرة في التربة الفقيرة حيث من الصعب زراعة أنواع أخرى، وهذا ما يمنحها دوراً بيئيّاً مميّزاً.
إلاّ أنّه من الواضح أنّ هذه الزراعة لا يمكن أن تكون مربحة اقتصاديّاً إلاّ إذا تمكّنّا من رفع مستوى الإنتاجيّة والحصول على نوعيّة ذات جودة عالية بتطبيق عمليّات زراعيّة متطوّرة.

4. تصنيع الزيتون

تحضير زيتون المائدة

تخصّص نسبة 20 إلى 30% من الإنتاج السنوي لتحضير زيتون المائدة. ويتم تحضير زيتون المائدة على الصعيد العائلي أو في وحدات تصنيعيّة يغلب عليها الطابع التقليدي. ومن الملاحظ أن وحدات التصنيع الغذائي- الزراعي نادراً ما تهتم بهذا النشاط. ومن الملاحظ أيضا أن مزارعي الزيتون يفضّلون تحضير زيتون المائدة على عصر الزيتون لأنّ المشاكل التي تطرحها عمليّة تسويقه اقل حدّة من المشاكل التي يطرحها تسويق زيت الزيتون.

استخراج زيت الزيتون

أصناف الزيتون التقليدية، هي غالباً، اكثر ملاءمة لإنتاج الزيت، بحيث تسمح باستخراج ما يقارب 20% إلى 25% من وزن الزيتون زيتاً. كما أن الأصناف الجديدة المستوردة، خاصة من أسبانيا وإيطاليا، تسمح بالحصول على نسبة أعلى من الزيت.

يوجد في لبنان حوالى 400 معصرة زيتون عاملة، 75% منها تقليديّة، وهناك مئة معصرة فقط تقريباً تستعمل التقنيّات الحديثة (خط متواصل أوتوماتيكي او نصف أوتوماتيكي). وتتراوح أجرة العصر بين 7% و10% من كمّيّة الزيت المستخرج. وغالباً ما يكون الدفع عيناً. فبالإضافة إلى الصنف والعمليات الزراعية هناك عدّة عوامل مؤثّرة في جودة الزيت اللبناني، بدءاً من القطاف وصولاً إلى حفظ الزيت.

- القطاف: إن الجني بواسطة العصا لإسقاط الحَبّ يسبب كدمات في الحَبّ تساعد على حصول التخمّر.
- الفرز: عادة ما تخصص الثمار الجيّدة لإنتاج زيتون المائدة، والباقي، الذي غالباً ما تكون نوعيّته من الدرجة الثانية، يخصّص للعصر.

- طريقة تعبئة الزيتون: فاستعمال الاكياس البلاستيكيّة وطول الفترة الممتدّة بين القطاف والعصر وطريقة تكديس الزيتون في المعصرة خلال الفترة التي تسبق العصر، كلّها عوامل تسبب التخمّر وترفع نسبة الحموضة في الزيت.
- غسل الزيتون قبل العصر: المعاصر التقليديّة لا تستعمل هذه الطريقة.
- غسل القفف المستعملة في العصر: لا يتم غسل القفف المستعملة في العصر بشكل دوري، وهذا ما يفسد الطعم ويزيد من حدّة اللون والحموضة في الزيت.
- حرارة عجين الزيتون: إنّ قلّة مراقبة جهاز التسخين المستعمل للتخفيف من لزوجة عجين الزيتون لتسهيل عمليّة فصل الزيت عن الماء (العكر)، وعدم صيانته الصيانة الكافية، يتسبب في زيادة درجة الحرارة الى أعلى من المعدّل المسموح به، وهذا ما يجعل لون الزيت يميل إلى الأحمر ونسبة الحموضة ترتفع فيه.
- طريقة حفظ الزيت: يجب حفظ الزيت في أماكن معتمة غير رطبة (جافّة)، وعلى حرارة لا تتعدّى 15° مئويّة. فارتفاع حرارة الجو بدءاً من شهر نيسان، يتسبب في أكسدة الزيت.

يختلف مفهوم الجودة من منطقة إلى أخرى، فالمستهلك اللبناني، ومن خلاله، السوق اللبناني، يفضّل زيت الزيتون المعصور في المعاصر التقليديّة والذي يتميّز بكثافته العالية والمعكور قليلاً، ذا اللون الأصفر. في حين أن السوق الأوروبي و/أو الدولي يفضّل الزيت الصافي المائل إلى الخضرة، وذلك انسجاماً مع المواصفات الدوليّة. ويعيش المستهلك اللبناني حالة من الشكّ وقلّة الثقة في الشعارات الملصقة على العبوات، وذلك في ظل عدم وجود هيئة مخوّلة إعطاء شهادات وشعارات الجودة والتي يمكنها بالتالي تأمين المراقبة على تقيّد المنتَج بالمواصفات المحدّدة.

تشمل أعمال تكرير زيت الزيتون غير المخصّص للأكل و/أو الزيت ذات النوعية المتردية، الذي تتخطّى نسبة الحموضة فيه 3.3% ودرجة البيروكسيد الـ20. كما تشمل زيت كسبة الزيتون. وتبقى عمليّة معالجة كسبة الزيتون والفضلات الناتجة عن العصر، كما عمليّة التكرير، دون المستوى المطلوب، مما يسبب انخفاضاً في القيمة المضافة لسلسلة إنتاج الزيتون، وتلويث البيئة بشكل متزايد.

5. قدرة الإنتاج اللبناني على المنافسة

يواجه إنتاج زيتون المائدة اللبناني وزيت الزيتون منافسة المنتجات القادمة من سوريا بشكل شرعي أو غير شرعي، ويصطدم بغياب معايير مراقبة الجودة لمجمل المنتجات المعروضة في السوق اللبناني.

تؤدّي هذه الحالة إلى عدّة نتائج منها:

على مستوى المنتِج والمصنِّع

إنطلاقاً من عدم ثقة المستهلك اللبناني بجودة الزيت المعروضة في السو ، يتوجه إلى المنتِج مباشرة ويحاول هذا الأخير من بيع أكبر كميّة ممكنة من إنتاجه مباشرة بأسعار مرتفعة نسبيّاً، وتصريف القسم الباقي في السوق، بأسعار غالباً ما تكون دون أسعار الكلفة، وذلك بعد تخزينه لعدّة أشهر. أما بالنسبة فهي عموماً صغيرة الحجم، تستوفي الأجرة عيناً، في أغلب الأحيان، وتستقبل كافة نوعيات الزيتون. ولا يختلف وضع صاحب المعصرة عن وضع المزارع، فهو يواجه سوقاً قليل الربحيّة، حيث البحث عن الجودة وتحقيقها ليس أمراً سهلاً.

على مستوى المستهلك

يبلغ عدد المزارعين الذين يتعاطون زراعة الزيتون110.000 مزارع. ويشكّل الاستهلاك المنزلي العائلي الذاتي لمنتجات زيت الزيتون، نسبة مهمّة، تصل إلى حدود 4.000 طن. ولكن أمام الشكوك التي تحيط بمسألة الجودة، يفضّل الكثير من الخاصة، الحصول على كمّيّة الزيت التي يحتاجون إليها، مباشرة من المنتجين وخاصّة منتجي المنطقة التي ينتمون إليها.

المنافسة وأكلاف الإنتاج

تشكّل أكلاف الإنتاج العائق الأكبر أمام منتجات الزيتون اللبنانيّة. فمن المؤكّد أن فتح الأسواق واتفاقيات تحرير التبادل التجاري ستجعل الأسعار في السوق اللبناني تميل نحو الانخفاض.

6. عوامل القوّة والضعف في زراعة الزيتون

إنّ أبرز ما يمكن استنتاجه ممّا تقدّم يتمثّل بالتالي:

- يشهد الاستهلاك العالمي لزيت الزيتون وزيتون المائدة تطوّراً ملحوظاً، خاصّة المنتجات ذات الجودة.
- يمكن لحقول الزيتون التي يتمّ التعامل معها وإدارتها بشكل جيّد أن تعطي مردوداً هامّاً يصل إلى 10 طن للهكتار الواحد.
- لزراعة الزيتون فائدة خاصّة إذا ما تمّ استعمال العمليّات الزراعيّة التقليديّة المحسّنة.
- لا يتمّ نقل المعلومات التقنيّة التي يمكنها تحسين مستقبل هذه الزراعة بشكل جيّد. فالمسألة مطروحة على مستوى البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتكوين والتوجيه، وعلى مستوى المزارعين (غير المهتمّين وغير المهيّئين وغير المنظّمين).

- أظهرت الأصناف المحلّيّة قدرتها على التأقلم والعطاء، وأصبح اختيار أصناف جيّدة ونشرها وإعطاؤها علامة الجودة، أمراً ضرورياً. تمكّنت بعض الأشجار من الأصناف المحلّية (بلدي، صوري) من أن تنتِج، في ظروف مناسبة، أكثر من 60 كلغ/للشجرة الواحدة.
- تعتبر مياه الأمطار عموماً مصدر الماء الوحيد لحقول الزيتون، وهذا ما يشكّل أحد العوائق أمام هذه الزراعة، خاصّة في السنوات التي تقلّ فيها كمّيّة المتساقطات أو في السنوات التي يحصل فيها سوء توزيع للأمطار، ما يحتّم تشجيع وتحفيز اعتماد الري التكميلي.

7. اتجاهات العرض والطلب

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عادات المطبخ اللبناني ومستوى الاستهلاك المرتفع في البلدان التي لها نفس العادات الاستهلاكية ومستوى الدخل، نستطيع توقّع زيادة ملحوظة في استهلاك الفرد لمنتجات الزيتون خلال الأعوام القادمة. يضاف إلى ذلك، أنّ زراعة الزيتون شهدت اتساعاً ملحوظاً في عدد من بلدان جنوب المتوسّط، الأمر الذي من المتوقّع أن ينتج عنه زيادة في العرض في الزيتون وزيت الزيتون.

التوقعات المستقبليّة على مستوى العرض

يزرع في لبنان أكثر من 500.000 غرسة زيتون سنويّاً. ما جعل المساحة المزروعة بالزيتون تصل إلى 57.000 هكتار عام 2002 بعد أن كانت 52.000 هكتار عام 1998، (أي بمعدّل زيادة 2% سنويّاً). كما أن التطوّر الجاري، وبشكل خاص، بمساعدة التعاون الدولي والمنظّمات غير الحكوميّة، يسمح لنا أن نتوقع حصول تحسّن هام على صعيد الإنتاج.

التوقعات المستقبليّة على مستوى الطلب

يقدّر متوسّط الاستهلاك الوطني من زيت الزيتون بـ500 16 طن ومن زيتون المائدة بـ 000 20 طن. ومع فرضيّة أنّ النمو السكّاني السنوي هو بحدود 1% وأن تطوّر متوسّط الاستهلاك للفرد هو بحدود 1.5 % سنويّاً، فإنّه من المتوقّع أن يصبح متوسّط استهلاك زيت الزيتون بحدود 200 19 طن في العام 2010 و200 22 طن عام 2020

توقع حصول خلل متزايد بين العرض والطلب

تظهر التطوّرات المرتقبة للعرض والطلب فائضاً في الإنتاج، من المتوقّع أن يصل إلى 45% عام 2020 وإلى 35% عام 2010، في الوقت الذي يبلغ فيه حاليّاً 20%، ممّا يجعل لبنان مضطرّاً إلى تطوير صادراته وزيادتها، وإلى تحسين نوعيّة إنتاجه، وجعله مطابقاً للمواصفات المفروضة.

8. نحو استراتيجيّة لتنمية زراعة الزيتون في لبنان

مكّنت الدراسة التحليليّة التي أجريت لسلسلة إنتاج الزيتون من تحديد المشاكل والعقبات التي تعيق تطوّر مختلف حلقات هذه السلسلة، بدءاً باختيار أغراس الزيتون، وصولاً إلى تسويق المنتجات، مروراً بالنشاطات البحثيّة ونشاطات التأطير، ووضع مستلزمات الإنتاج الزراعي بين أيدي المزارعين. تمنع هذه العوائق نموّ الاستثمارات اللاّزمة لتحسين النوعيّة كي تصبح المنتجات اللبنانيّة قادرة على المنافسة، وبالتالي تحقيق فعالية السلسلة.

إنّ تطوّر هذا القطاع والإمكانيّات التي يمتلكها، والفائدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة التي يمكن تحقيقها من خلاله، تدفع باتجاه اتخاذ العديد من الإجراءات الطارئة على مستويات عدّة منها:

1.8. على مستوى المؤسّسات

هناك عدد من المؤسّسات يمكنها أن تلعب دوراً مهمّاً في عمليّة تنمية سلسلة إنتاج الزيتون. (إدارات ومؤسّسات عامّة، مؤسّسات خاصّة ومهنيّة، التعاون الدولي،...).

أ- على صعيد التخطيط والتنسيق:

تلعب وزارة الزراعة دوراً مساعداً هامّاً، يتمثّل في تعزيز مهمّتها التخطيطيّة وفي السهر على تنسيق أعمال مختلف العناصر الفاعلة عن طريق إقامة التعاون في ما بينها (خاصّة في مجالات: البحث الزراعي، تطوير الأغراس، الإرشاد، التكوين، إقامة التعاونيّات والبنيات المهنيّة، تحقيق الجودة ومراقبتها، التخزين، التصنيع، التسويق، التصدير،...)، وفي هذا الإطار يتوجّب على وزارة الزراعة أن تنشئ وحدة متخصّصة وهيئة وطنيّة لزراعة الزيتون.

ب- أهمّ الأعمال التي يمكن لوزارة الزراعة القيام بها:

تتمثّل الأهداف المتوخّاة من مجمل الأعمال التي يمكن لوزارة الزراعة القيام بها بالتالي:

- تحسين المردود (الربحيّة).
- تخفيض الأكلاف.
- تحسين النوعيّة.

ومن أجل تحقيق ذلك لا بدّ لوزارة الزراعة من تحقيق ما يلي وبشكل متوازٍ:

- **على المستوى التنظيمي**:

1- تعزيز ودعم البنيات المهنيّة.

2- تشجيع إقامة التعاونيّات التي تعنى بشأن الزيتون لتعويض الخلل الناتج عن تفتّت الحيازات الزراعيّة وعن عدم جهوزيّة المستثمرين وتحقيق إصلاحات في العمليّات الزراعيّة وإعطاء الإنتاج القيمة التي يستحقّ.

3- تشجيع إقامة تجمّع وطنيّ لمنتجي الزيتون والعمل على أن يكون له امتدادات في مختلف مناطق إنتاج الزيتون. يمكن لهذا التجمّع أن ينسّق نشاطاته مع نشاطات الوحدات التمثيليّة للمصنّعين (أصحاب المعاصر والصناعيين)، وللتجّار (على مستوى السوق المحلّي، والمصدّرين والمستوردين)، ومع نشاطات المؤسّسات الأخرى (الإدارة، البحث، المختبرات المعتمدة،...).

- **<u>على مستوى الأبحاث:</u>**

1- تعزيز أعمال البحث الزراعي (حول حقول الزيتون التقليديّة، وحقول الزيتون التي تعتمد الزراعة المكثّفة)، وإقامة تنسيق بين مختلف الوحدات المكلّفة القيام بالأعمال البحثيّة.

2- تطوير النشاطات البحثيّة التي يجب أن تركّز جهودها على التالي:

- التقليم ومكننة عمليّة القطاف.
- معالجة الأمراض التي تصاب بها شجرة الزيتون ومتابعتها.
- المكافحة المتكاملة والإكثار من الأعداء الطبيعيين.
- اعتماد زراعة الزيتون البيولوجيّة (وضع بروتوكولات ومعايير وعلامة جودة).

3- إنتاج الأغراس المختارة وإقامة بعض القطع التي تحتوي على نماذج أصناف مختارة.

4- إقامة حقول زيتون نموذجيّة (في الشمال والجنوب وجبل لبنان والبقاع)، ومتابعتها من قبل الأبحاث العلميّة الزراعيّة.

5- تشجيع أعمال البحث والنشاطات التي تسمح بمعالجة كسبة الزيتون واستعمالها استعمالاً فعّالاً.

- **<u>على مستوى الإرشاد والتكوين:</u>**

1- تطوير أعمال الإرشاد الزراعي وتنسيقها لتشمل مختلف مراحل السلسلة بدءاً من اختيار النصوب وانتهاء بتسويق الإنتاج، مروراً باختيار الأغراس، والتقليم، والتسميد، والري، والمكافحة المتكاملة، والزراعة البيولوجيّة، وتوقيت العمليّات الزراعيّة، وأعمال القطاف، وتصنيع زيتون المائدة، والنشاطات المتّصلة بطحن الحبوب وحفظ الزيت.

2- إجراء دورات تكوين قصيرة الأمد تخصّص للمسؤولين عن تعاونيّات الزيتون والتقنيين العاملين في مناطق إنتاج الزيتون المختلفة، بهدف إيصال معلومات تقنيّة وتنظيميّة وتسويقيّة ذات صلة بالقطاع.

3- وضع خطط للمكافحة الشاملة بالتعاون مع السلطات المحلّيّة والبنيات التنظيميّة المهنيّة المتواجدة في المناطق، لتجنّب انتشار الأمراض وانتقال العدوى، وللتأسيس لمفهوم المكافحة المتكاملة والزراعة البيولوجيّة.

- **<u>على مستوى المواصفات ومراقبة الجودة:</u>**

1- السعي لإقامة وحدة مختصّة بتصنيف زيت الزيتون وإعطاء شهادات المصادقة، وإنشاء مجمع للتذوّق، وإقامة مختبر كيميائي معتمد على المستوى الدولي.

2- إقرار نص تنظيمي يحكم عمل المعاصر التقليديّة ويؤمّن متابعتها والإشراف عليها، بالتعاون مع وزارة الصناعة والسلطات المحلّية.

3- السعي لإقامة نظام إعطاء شهادات المصادقة ومراقبة الجودة، يستطيع إعطاء صورة متماسكة وصحيحة عن منتجات الزيتون على المستوى الوطني والدولي، ويكون قادراً على القيام ببعض الأعمال الدعائيّة لتنوير المستهلك اللبناني. إنّ إعطاء صورة واقعيّة ومتماسكة عن منتجات الزيتون اللبنانيّة هو أمر ضروري لعرض المنتجات وحمايتها ليس فقط على مستوى السوق الوطني بل العالمي أيضاً.

- **<u>على مستوى تقديم الحوافز والتشجيع على الاستثمار:</u>**

يمكن تأسيس نظام خاص لتشجيع الاستثمارات وتقديم الحوافز اللاّزمة لتعزيزها في مجال زراعة الزيتون، وخاصّة على صعيد:

- تجديد شباب اشجار الزيتون، وتطوير الأغراس المنتَخَبَة.
- إدخال الري التكميلي.
- تطوير المكافحة المتكاملة وزراعة الزيتون البيولوجيّة.
- مكننة القطاف.
- تحسين وضعيّة المعاصر.
- تطوير طرق التخزين والتوضيب.

2.8. على مستوى النصوص التنظيميّة:

1- إقرار القواعد والمعايير التي تحكم إعطاء شهادات المصادقة لأغراس الزيتون، وتلك التي تحكم أعمال المشاتل الخاصّة.

2- إقرار النص التنظيمي الذي يحكم عمل المعاصر التقليديّة، كما يحكم إنشاء وحدات تصنيعيّة جديدة.

3- السعي لإقرار تسمية منشأ مراقبة على مستوى مناطق زراعة الزيتون الأساسيّة.

الفاكهة والخضار

1. الوضع الحالي

1. 1. مكانة مركزيّة

تعتبر سلسلة انتاج الفواكه والخضار من القطاعات الزراعية الاكثر انتاجاً نوعاً وكمّاً، وتبلغ القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع حوالي 3.5 % من الناتج القومي.

تطوّر انتاج الفواكه والخضار في لبنان في ظل موقعه الجغرافي المتميّز ووفرة في المياه كما أن تنوع التضاريس وبالتالي في طبيعته أتاح تنوعاً في نوعية الأراضي الزراعية وبالتالي في المنتجات.

ويسمح الفارق في الارتفاع بين مختلف المناطق باطالة امد انتاج الفاكهة والخضار. في ظل المنافسة الشديدة التي بدأ يشهدها العالم اليوم وانفتاح الأسواق وترسيخ قواعد المنافسة، تسمح هذه الميزة الطبيعية للزراعة اللبنانية باختيار أنواع الانتاج وفترات الانتاج الأكثر مردودية على المستويين الإقليمي والدولي.

خصوصاً الموقع الجغرافي والميزة الطبيعية التي تطبع لبنان وسط محيط من البلدان التي تتميز بجفافها، جعل لقسم من الفاكهة المنتجة على الاقل زبائن في الجوار (حمضيات، موز، تفاح...).

وأخيراً، فان تجاور مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك الذي يفرضه ضيق الاراضي اللبنانية من شأنه تخفيض كلفة النقل وبقاء المنتجات طازجة حين وصولها (ولكن للأسف يبدو ذلك فقط نظرياً).

تتواجد زراعة الفواكه والخضار على جميع الاراضي اللبنانية الا انه يمكننا ان نحدد لبعضها غلبة في بعض المناطق: كالفاكهة في البقاع (37%)، والشمال (23%) والجنوب (21%) وتعتبر هذه المناطق المصدر الرئيسي للفاكهة اللبنانية. اما بالنسبة الى زراعة الخضار والبقول فانها تغلب في البقاع 60% من القيمة المنتجة، يليه عكار الذي يعتبر احدى اهم مناطق الانتاج.

1.2. امكانيات مهدورة

يتميز لبنان بانتاج غزير من الفاكهة والخضار، أقله بالمقارنة مع سواها من المنتجات اللبنانية.

فعلى صعيد قطاع الفاكهة، تم تسجيل اعلى نسبة انتاج سنة 2003 نذكرها على التوالي حسب اهميتها: الليمون (000 222 طن)، الحامض (200 83 طن)، التفاح (000 152 طن)، عنب المائدة (000 105 طن)، الموز (800 71 طن).

اما على صعيد قطاع الخضار، ان تصنيف المنتجات يظهر غلبة انتاج البطاطا (400 416 طن)، فالبندورة (000 217 طن)، فالخيار(000 156 طن)، فالبطيخ (700 86 طن).

تم تخصيص الجزء الاكبر من الانتاج للاستهلك الطازج في السوق الداخلي، ولم تمثل حصة التتصنيع سوى نسبة محدودة تقدر بين 15 و20% من مجمل الانتاج، والنسبة المخصصة للتصدير تبلغ أقل من 10% نحو بلدان المنطقة.

إن قلة انتاج الفواكه والخضار في العديد من دول المنطقة سهّل تصدير المنتجات اللبنانية اليها. وقد سهل الانتشار الفلسطيني في كثير من البلدان تجارة الفاكهة والخضار انطلاقاً من لبنان وكان الرابط قوياً بين المصدرين من لبنان (الذين كانوا غالباً من الفلسطينيين) وبين اسواق الجملة في الخارج حيث كان الفلسطسنيون يتواجدون بكثرة. الا انه، وبعد ان تطورت الزراعة في منطقة الشرق الوسط، بعكس ما حصل في لبنان الذي كان يعاني من الحرب الأهلية، وبسبب التعثّر الذي عرفه، ساءت أوضاع المصدّرين وتراجع تواجد المنتج اللبناني بالأسواق الخليجية.

والميزان التجاري للفاكهة والخضار يميل نحو التراجع، وهو سلبي حالياً، لانه في حال تم تسجيل رصيد ايجابي للفاكهة (17.218 مليون$) فان رصيد الخضار كان سلبياً (24.586 مليون $).

إن تراجع التجارة الخارجية والتطور المحدود لانتاج الفاكهة والخضار اللبنانية خلال السنوات الأخيرة مرتبطين كذلك بعدم الاهتمام بتفعيل الامكانيات المتاحة والى عدم تبني خطط واضحة المعالم لازاحة العوائق التنظيميّة وتلك المتعلقة بالنوعيّة. هذا التراجع في سلسلة انتاج الفاكهة والخضار مرده ليس فقط الى الصعوبات البنيوية التي تعاني منها الزراعة اللبنانية بل ايضاً الى الصعوبات الخاصة التي تعاني منها هذه السلسلة والتي سنتطرق الى الحديث عنها لاحقاً.

2. نواقص سلسلة الانتاج

2. 1. <u>تنظيم المعاملات</u>

(مجمل الانتاج = 2 مليون طن منها ما بين 15 الى 20 % للتصنيع)

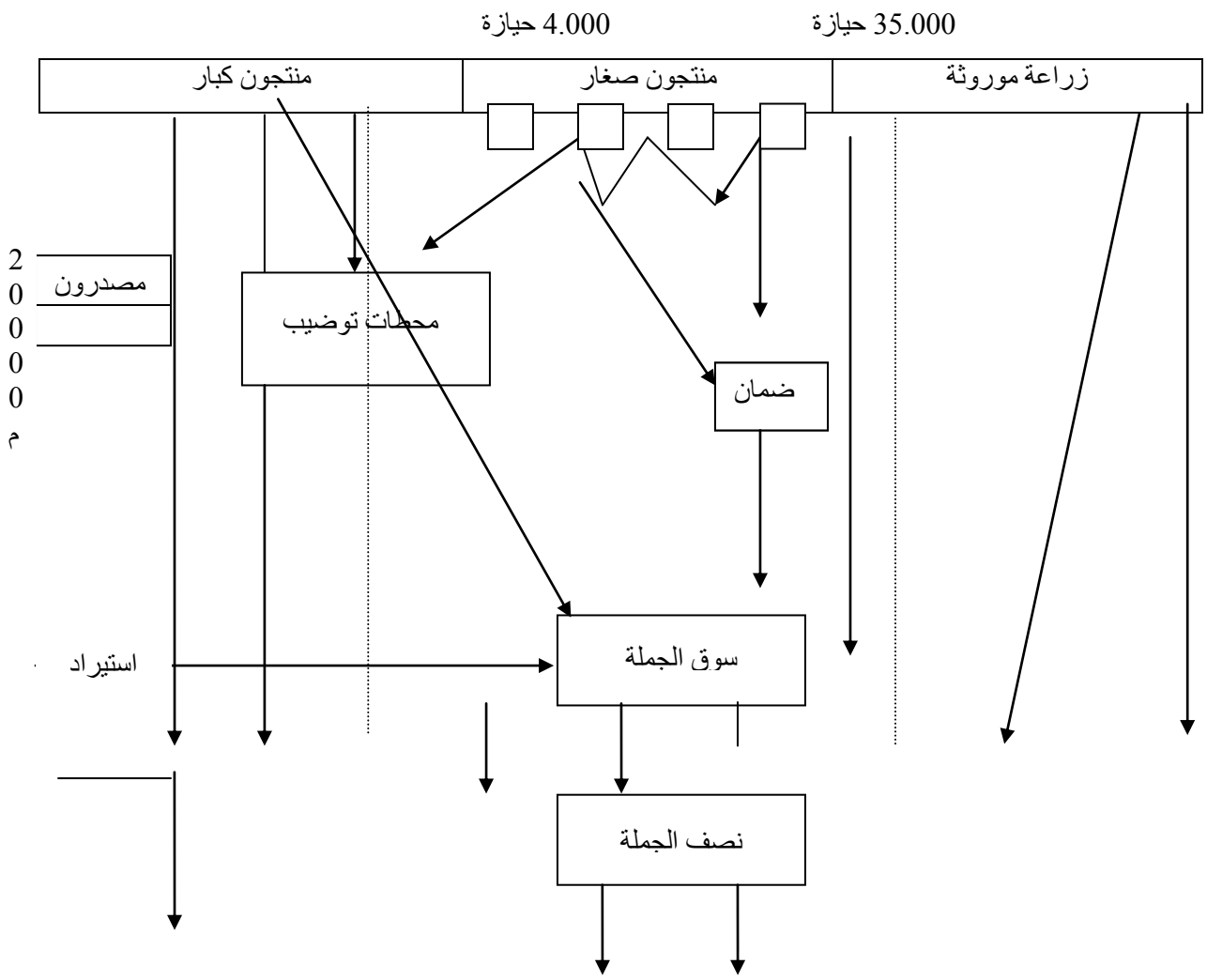

استهلاك ذاتي	مبيع مباشر	محال المفرق المستقلة	المساحات الكبرى والوسطى	الجيش- المطاعم- المدارس-المستشفيات
استهلاك عائلي 88 %				استهلاك جماعي 12%

استهلاك العائلات (1.54 مليون طن) = الاستهلاك الذاتي (0.20 مليون طن)

استهلاك في المنزل = (1.35 مليون طن)

استهلاك جماعي = 0.10 مليون طن.

مصطلحات: تدفق منتجات (سهم)

يتم تأمين الانتاج من خلال صغار المزارعين الذين يستهلكون الجزء الاساسي من انتاجهم، ومن خلال منتجين يوجهون إنتاجهم نحو السوق، يتفاوت حجم هؤلاء المنتجين مما يؤثر على طريقة التسويق. ففي حال صغار المنتجيين يتم نقل البضائع بواسطة وسطاء، ضمانين، ينقلون المنتجات نحو سوق الجملة واحياناً يؤمنون جمع المحصول قبل ارساله لتجار الجملة. وعندما يكون حجم الحيازة اكبر، يكون تدخل الوسطاء اقل، فيقوم المنتجون بنقل المنتجات مباشرة الى الاسوق (اسواق الجملة) حيث يتقاضى تجار الجملة عمولة، فيبيعون بضائعهم الى تجار نصف الجملة والمفرّق.

الا انه مع ظهور التوزيع على نطاق واسع بدأ دور تجار نصف الجملة بالانحسار لانتفاء دورهم. بسبب ارتباط تجار الجملة مباشرة بالوحدات الكبرى والمتوسطة (لحوالى 80% من مخزونهم). وفي حال عدم تعاقد هذه الوحدات مباشرة مع المنتج الكبير (15% من حجم المخزون).

2. 2. المعوقات الهيكليّة

لا تفلت سلسلة انتاج الفاكهة والخضار من المعوقات التي تعاني منها سائر القطاعات الزراعية: ضعف سياسة التسليف، مزاحمة التمدد العمراني الذي يسبب غلاء في سعر مبيع وضمان الاراضي، الغياب الشبه الكلي للارشاد الخ... ينتج عن ذلك صعوبة في اعتماد الزراعة المكثفة من جهة وغلاء في اكلاف الانتاج من جهة ثانية.

على كل حال، اذا ما اجرينا تحليلاً سريعاً لوظائف الانتاج والتوزيع، تتوضح لنا، بشكل خاص، الصعوبات التي تطبع هذا القطاع وامكانيات تنميته.

يميل صغار منتجي الفواكه والخضار نحو الاستهلاك الذاتي، بشكل حصري أو نحو السوق. اذا كان هناك /4000/ حيازة منتجة للفاكهة والخضار تلجأ الى استعمال التقنيات الزراعية الحديثة، مسيطرة على مسارات التسويق، فان هناك ما بين 30000 و35000 حيازة ما زالت تعتمد التقنيات التقليدية في انتاجها. في ظل هذه النظرة الشاملة للامور، لا بد من الاشارة الى ان غالبية الحيازات الصغيرة تستهلك جزءاً مهماً من إنتاجها. وبالتالي ان تشتت الانتاج لا يسهل نشر المعرفة، ويمنع من قيام الوحدات الاقتصادية مما يفسر ضعف الاستثمارات. وهكذا فان اللجوء الى استخدام التقنيات الحديثة (اغراس جديدة ومؤصلة، معدات...) لا يتم بشكل منظم. لذلك فاننا سنشهد، على صعيد انتاج الفاكهة، هرماً في بساتين الفاكهة وعدم تناسب متزايد بين ما هو منتج وبين اذواق المستهلكين وحاجيات الأسواق.

اذا كانت عملية الانتاج تتسم بسلبيات ونواقص عديدة، وعمليات البيع تتسم بعدم الشفافيّة وعدم وجود نظام يتيح مراقبة المعاملات، فان عملية التسويق تشهد هي الاخرى خللاً حقيقياً لا سيما. فاللجوء الى هذه الاسواق، لا يطرح مشكلة ، بحد ذاته، لان سوق الجملة يصب عموماً في خانة مصلحة المنتج وتاجر الجملة ملزم بالدفاع عن الاسعار. إلا أنّ عمليات البيع تحصل طول النهار وليس في أوقات محددة كما هو الشأن في أسواق الجملة بمختلف الدول، الشيء الذي لا يتيح للمزارع أو الوسيط معاينة عمليّة البيع.

من جهة ثانية، وبسبب عدم وجود مواصفات موحدة للانتاج (اذ غالباً ما يتم عرض المنتجات بلا تنظيم) يتم بيع المنتج نفسه بأسعار مختلفة وذلك حسب كمية البضاعة المعروضة وحسب الزبون والساعة التي تتم فيها عملية البيع من النهار. فبالواقع ليس هناك سعر سوق، ولكن افتتاح فترة من الوقت نشهد خلالها تتابعاً في اسعار المنتج عينه، فالسعر في هذه الظروف، لا يمثّل معلومة حقيقية بالنسبة للمزارع. بالاضافة الى ذلك تتمّ عمليات البيع على اساس الصندوق وليس على اساس الوزن وهذا ما يزيد من امكانية حصول الغش. وأخيراً، فان عمولة تجار الجملة مطاطة وغير ثابتة.

ان غياب التنظيم الخاص بأسواق الجملة مثير للدهشة، اذ أنّ الدولة ملزمة بالتدخل وبقوة لفرض المنافسة كما هو الشأن في كل دول العالم، (تحدد قواعد الادارة، تثبت الأسعار، تزيل الحواجز عند الدخول، تضع اطاراً للحماية، وتكافح التواطؤ...).

ويشكل غياب المعلومات عن الاسعار، وفقدان جزء من المردود الزراعي في عنق الزجاجة الخانق هذا، الذي يمثله سوق الجملة، عائقاً لا يحفز على الاستثمار وبالتالي بالنسبة الى تكثيف الزراعة وتطورها. وهكذا تتبنّى بعض الجهات حلولاً تنظيمية، تهدف الى تحسين مسار التوزيع او على الاقل المحافظة على قيمة المنتجات المباعة.

وتعتبر تجربة مؤسسة رينيه معوض اكبر دليل على ذلك، بتحقيقها عدد من الاهداف من بينها: توضيب الفواكه وحفظها، وهذا ما يسمح للمنتجين ببيع منتجاتهم مباشرة وبأسعار معقولة لدى المشترين (تجار نصف الجملة، وتجار المفرق). ويمكن ان نذكر ايضاً تجربة مجموعة دكاش "الخط الاخضر": حيث يقوم حوالي اربعين مزارعاً بتسليم انتاجهم حصرياً الى المجموعة التي تقوم بنفسها ببيع المنتجات الى المحال الكبرى "supermarchés" والفنادق والمستشفيات او بتصديرها وذلك بعد توضيبها. تتصرف مجموعة الخط الاخضر كتاجر جملة كبير الا ان علاقتها التعاقدية مع المنتجين تضع آلية لمراقبة التعاملات على خلاف ما نجده في اسواق الجملة التقليدية (لا تخلو محاولة التوزيع على نطاق واسع، التي تعتمد على التعاقد المباشر مع المنتجين الذين ليسوا بحاجة الى المرور باسواق الجملة، من الصعوبة).

3. سبل تفعيل سلسلة الانتاج

3. 1. التحديات: الانتاج بكمية اكبر ونوعية افضل

ان التحديات التي تواجه سلسلة انتاج الفاكهة والخضار هي نفسها التي تواجه سائر سلاسل الانتاج، وتتمثل في الانتاج بكميات اكبر ونوعية افضل، اقله لسببين:

- فمن جهة سيزداد الطلب على الفاكهة والخضار بسبب تزايد عدد السكان، ووفق دراسة اجرتها منظمة الفاو قد يرتفع الطلب بنسبة 53% حتى العام 2020، في حين يمكن ان يزداد استهلاك الخضار بحدود 60%.
- ومن جهة ثانية ستشهد سلسلة انتاج الفاكهة والخضار منافسة قوية حتمية. فتحرير الاسواق العربية، ثم التسهيلات في نظام التبادل التجاري مع اوروبا سيزيدان الضغوط التي يتعرض لها العناصر الفاعلة في لبنان.

وفي هذا الاطار، تجدر الاشارة الى ان مستقبل هذه السلسلة يجد نفسه في السوق المحلي والعربي اكثر من وجوده في السوق الاوروبي الذي يفتح حالياً ابوابه امام الانتاج اللبناني.

في مواجهة هذه التحديات، لا بد لتعزيز وضع السلسلة، من اجراء تغييرات جذرية. فالبرغم من تشابك المسائل التقنية والتجارية والمؤسساتية وسواها...فان ملاحظة السلاسل زمنياً وفي بلدان ذات مستويات تنمية اقتصادية مختلفة تظهر ان المسألة تجارية بالدرجة الاولى حتى ولو لم نسقط من حسابنا المسائل التقنية (التي يبدو حلها ضرورياً ولكن ليس كافياً). في ظل هذه الظروف، ان اول ما يجب عمله يتمثل في وضع تصنيف للمنتجات، ونظام اسعار وتنظيم تمويل السلسلة وانتظام المنتجين.

3. 2. الاهتمام بتصنيف المنتجات

يبدو من الضروري اتخاذ عدة اجراءات وعلى مراحل منها:

- توحيد معايير التوضيب: التي يجب ان تكون على غرار المعايير الاوروبية، مضاعفات او قواسم للاعداد 60 و40 سم ما يسمح بانشاء لوحات (صناديق) بقياس ا م1.20x م 2.15x م او ا م0.80x م 2.15x م.
- ادخال بعض المعايير والمواصفات على مستوى المنتجات، حتى يتسنى اقامة نظام اسعار يسمح للمستثمرين بمقارنة الاسعار زمنياً ومكانياً. ان اقامة نظام من هذا النوع يسمح للمنتجين بشكل خاص، بتثبيت مواقعهم بالنسبة الى الاسعار التي يحصلون عليها، وبتعديل تصرفاتهم. اما في غياب هذه المعلومات، تكون تصرفات المنتجين خبط عشواء، ولا يمكن تحقيق انتظام السلسلة،

او بالاحرى يحصل انتظام السلسلة على حساب المنتجين، ما يدفعهم الى الاحباط وترك زراعتهم للتحول الى أنشطة اقتصاديّة أخرى. ويمكن اعتماد المواصفات بطريقة تدريجيّة والبدء بالمنتجات التي يمكن تصنيفها ببساطة مثل البندورة قبل الاهتمام بالمنتجات التي تستلزم مواصفات معقدة (التفاح معيار معقد بسبب تنوع اصنافه، واحجامه ونسبة المادة الجافة فيه، وصلابته).

- انّ وضع المعايير والمواصفات لا أهمية له بدون المراقبة المسترسلة وتحديد آلية لقمع الغش وفرض العقوبات بحق المخالفين.

3.3. انشاء نظام حقيقي لتكوين الأسعار

اذا استطعنا تحقيق التصنيف، يصبح بالامكان الاهتمام جدياً بالاسعار، وللتذكير نقول ان السعر في سلاسل الانتاج الغذائية الزراعية (خاصة في سلاسل الفاكهة والخضار) يلعب دورين اساسين: مكافأة المنتج وتنظيم السلسلة على المدى القصير والمتوسط والطويل (ففي الواقع، انه السعر الذي يدفع المنتج الى الاستثمار او عدمه، والى احتمال تغيير نوع الصنف الذي يستثمر فيه، او الى الخروج من المهنة...) ان مفهوم السعر يستحق ان يعرّف (انظر ما هو موجود داخل الاطار):

سعر وضع المنتج للمرة الاولى وللمرة الثانية في السوق.

1) وضع المنتج في السوق لاول مرة: هو عملية تتمثل في بيع منتجات "خام من القطاف" مباشرة الى احد الشارين. هذه العملية التي كانت تحصل في اوروبا ضمن الاسواق الفعلية، توقفت حالياً، لان الاسعار الناتجة عنها لم يكن لها سوى قيمة محلية، ولم تكن تعكس واقع السوق.
2) وضع المنتج في السوق للمرة الثانية: وتتمثل في بيع المنتج الموضوع بين: مرحلة الارسال (منتجون - مرسلون، تعاونيات، وسطاء) من جهة، ومرحلة البيع بالجملة من جهة ثانية (تجار جملة، مراكز الشراء). سعر المنتج الموضوع في السوق للمرة الثانية هو سعر استراتيجي لانه يسمح للعارضين كما يسمح للمشترين باجراء مقارنة (للسعر) في الزمان والمكان. اذا كانت أسعار من هذا النوع غير موجودة فان كبار المشترين يفضلون الشراء من مكان آخر(للتقليل من المخاطر).

ان تطبيق ذلك على أسواق الجملة اللبنانية، يعني ان الاسعار، كي تكون فعالة، يجب ان تقترب، ذات يوم، من اسعار وضع المنتج في السوق للمرة الثانية لان انتظام السعر يبدأ من هنا. ان هذا الامر يفرض ضرورة تطوير اسواق الجملة وليس الغاءها، يجب اعادة النظر في كيفية عملها وفرض حد ادنى من

القواعد التي تضمن احترام المنافسة ومواجهة التواطؤ واعادة النظر في شروط الدخول الى السوق لزيادة عدد المستثمرين[1]، وتعميم التبريد على المخازن (التخزين لفترة قصيرة)، وانشاء مصلحة للنشر من نوع مصلحة اخبار الاسواق[2]، وادخال طريقة استعمال الالواح والارصفة للتحميل والاستفادة من العنق الضيق الذي تشكله هذه الاسواق لطرح المعايير (اذا كان تجار الجملة يفرضون وضع معايير لدى المنتجين، فان هذه المعايير لها حظوظ كبرى في النجاح). انطلاقاً من ذلك، لماذا لا يستفاد من مشاريع نقل اسواق الجملة من المدينة الرياضية وسن الفيل لاقامة سوق كبير في بيروت؟

3. 4. تفعيل الاستثمار ومصادر التمويل

على اي حال، لا يمكن اعتماد هذه الحلول الا اذا شارك المستثمرون في الاعمال المطروحة على طول السلسلة (لقد حصل ذلك في جميع البلدان!)، وقبلوا باعطاء معلومات. للاستفادة اكثر لا بد من العطاء. يمكن اعتماد تقنيات مختلفة:

1) اللجوء الى فرض ضرائب: بحيث تقوم الدولة باقتطاع نسبة مئوية على المساحات المزروعة وعلى انواع الزراعات، تخصص لغرف التجارة والصناعة والزراعة او لمعاهد التنمية المختلفة.
2) استعمال رسوم شبه ضريبية: وذلك لا يعني بطبيعة الحال فرض ضرائب بل اقتطاع مبلغ من المال اثناء عملية تبادل (استيراد، شراء نصوب، التسليم الى مراكز التوضيب،...) يخصص لهدف محدد (ارشاد، بحث على الارض، اعمال تسويق،...)
3) على كل حال، من الضروري ايجاد جهاز قادر على ادارة الملفات ومراقبة تطبيق تدابير السياسة الزراعية على القطاع الزراعي. يمكن لايدال التي تدير حالياً مشروع Export plus القيام بهذا الدور، ويمكن لغرف التجارة والصناعة والزراعة القيام به شرط ان يتمكن المزارعون من الانتساب اليها. كما يمكن لوزارة الزراعة، وبشكل خاص، لمصلحة الابحاث العلمية الزراعية القيام به لمتابعة بعض الملفات التقنيّة.

3. 5. تفعيل التعاونيات والتنظيمات المهنيّة

على هيئة تعاونيات او اي شكل آخر شرط ان لا يكون تأثير ذلك محصوراً في الانتاج بل يجب ان يتعداه الى طرح المنتجات في السوق.

[1] لاعطاء تسلسل للافكار، يتكلف المنتج (او التعاونية) 202 يورو فصلياً ليبيع منتجاته في سوق الجملة في مونبيلييه (في مكان مقفل)
[2] هذه الخدمة مرتبطة بوزارة الزراعة في فرنسا، وهي مكلفة جمع الاسعار والكميات ونشرها في فرنسا واوروبا.

3. 6. تأهيل القطاع

التصويب نحو بعض النقاط الرئيسية على طول السلسلة التي نعرف ان نتائجها لن تكون فورية، ولكن اتخاذ القرار فيها ضروري:

1) مسألة الاصناف التي تفترض تدخل الدولة او الوصول بسهولة الى المشاريع المتخصصة، بالتعاون مع الـ"UPOV" الاتحاد الدولي لحماية حقوق اصحاب الشتول المؤصلة.
2) التعويض عن التأخير الحاصل على مستوى التقنيات الزراعية: التعاطي مع البستان (التقليم بشكل خاص) المكافحة (بنسب مبيدات اقل، للاقتراب من التقنيات التي تحترم البيئة)، التغذية بالمياه...الخ، من اجل ذلك، لا بد من اجراء دورات تكوينية، وايلاء التقنيات المعتمدة بالبيوت المحميّة أهميّة خاصة.
3) التأسيس للحد الادنى من الوسائل على صعيد معرفة اكلاف الانتاج (مراكز ادارة) والاسواق (مجموعات المستهلكين، دراسات حول الاسواق الخارجية، التفتيش عن المنافسين الاساسيين).
4) لا بد من الاهتمام بالتسليف وبالارشاد بكل تأكيد.

نباتات عطرية وطبية

1. مقدمة

يستخدم حاليا ما بين 20000 و 25000 صنف من النباتات في مجال صنع الادوية. تعتمد نسبة 75 % من هذه الأدوية في تركيبتها الأساسية على النباتات.

يجري استخلاص المنتجات المختلفة بأشكال عدة أهمها: الزهورات، بودرة مستخلصة من النبات، النباتات الطازجة، الصبغات الأساسية، النقوع والزيوت الاساسية.

تحدد انواع النباتات العطرية والطبية النافعة للانسان بحسب استعمالاتها الأساسية مثلا: النباتات المستخدمة في الزهورات، النباتات المستخدمة في مستحضرات التجميل، النباتات العطرية وتلك المستخدمة للتوابل، النباتات الغذائية، النباتات المستعملة صناعيا والنباتات الطبية.

1.1 النباتات العطرية والطبية حول العالم

يزداد الاهتمام بالقيمة العيادية، الصيدلانية والاقتصادية للأدوية ذات الأساس النباتي ويختلف ذلك بحسب البلدان ويحدد كل بلد وبطريقة مختلفة النباتات العطرية والطبية ومشتقاتها. وتتعدد آلآليات المعتمدة لمنح شهادات المصادقة، ولأساليب تحضير وتصنيع وتسويق النباتات العطرية والطبية ومنتجاتها بهدف ضمان سلامة مستهلكي هذه المنتجات والتأكد من نوعيتها وفعاليتها.

ان نمو الصناعة الصيدلانية والانتاج المستمر لمنتجات طبية مركبة او بيولوجية تتمتع بفعالية عالية لم يقلل من أهمية استخدام النباتات الطبية بل على العكس، ازداد الطلب وبشكل ملحوظ على هذه النباتات ومشتقاتها بسبب النمو الديموغرافي في العالم والاهتمام المتزايد من قبل البلدان الصناعية لاستعمال هذه المنتجات.

لقد ساهمت القوانين المتعلقة بتقييم النوعية وتحديد سلامة استهلاك وفعالية النباتات الطبية في بعض البلدان (الولايات المتحدة الاميركية، اليابان، الصين، الاتحاد الاوروبي...) اضافة الى نشاطات منظمة الصحة العالميّة لجهة اعطاء التوجيهات الاساسية، في ترسيخ دور النباتات الطبية في مجال العناية بالصحة. وقد شهد مؤخراً استعمال العلاجات ذات الأساس النباتي شغفاً لم يسبق له مثيل واصبح الأشخاص يميلون الى استخدام أدوية " طبيعية" كما ازداد الطلب على المستحضرات التجميلية ذات الأساس النباتي.

2.1. استعمال النباتات الطبية والعطرية في أوروبا

يقدر حجم التجارة العالمية للنباتات العطرية والطبية بحوالي نصف مليون طن بقيمة 1,5 مليار دولار ويبلغ عدد اهم البلدان المستوردة لهذه السلع 12 بلدا من ضمنها 5 بلدان اوروبية وهي المانيا ،اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، وانكلترا. تلعب اوروبا دورا مهما في التجارة العالمية لهذه السلع وتبلغ نسبة وارداتها ربع الواردات العالمية. وقد استوردت في السنوات الأخيرة حوالي 120.000 طن سنوياً من النباتات الطبية والعطرية من أكثر من 120 بلدا.

تعتبر الدول الاوروبية التالية: المانيا، بلغاريا وبولونيا من بين اهم البلدان المصدرة للنباتات الطبية والعطرية والتي يبلغ عددها 12 بلدا. ويجري في اوروبا استخدام 2000 صنف نباتي وعطري على الأقل لاهداف تجارية اغلبيتها من الاصناف الاوروبية المنشأ. ان نسبة 90% على الاقل من الاصناف الاوروبية المتادول بها تجاريا تقطف من الطبيعة. وتبلغ الكمية السنوية المنتجة من هذه المواد حوالي 30.000 طن.

2. النباتات العطرية والطبية في لبنان

1.2- الوضع الراهن

تكثر في لبنان النباتات العطرية والطبية وقد تم احصاء 236 صنفا مستوطنا، يتواجد بعضها بكثرة في الطبيعة في حين يندر وجود القسم ألآخر وهو عرضة للانقراض. نظرا للظروف البيئية في البلاد، تتميز النباتات العطرية والطبية اللبنانية عن تلك المنتجة في البلدان المجاورة، باحتوائها على نسبة عالية من الزيوت والخلاصات الفاعلة.

وبالرغم من كون لبنان يتمتع بخبرة تقليدية مميزة في مجال تصنيع واستعمال النباتات الطبية والعطرية فان ذلك لم يساهم بما فيه الكفاية في تنويع مصادر الدخل وخلق مجالات عمل في المناطق الريفية. ولم يجر العمل على تطوير الانتاج المكثف لتلبية الطلب المحلي المتزايد والناتج عن الرغبة في استعمال الأدوية والمستحضرات التجميلية التي تستخدم النباتات العطرية والطبية اساسا لها، وعن ازدياد عدد مراكز العلاج التي تعتمد على استعمال النباتات العطرية والطبية. يواجه لبنان تحديات جمة على صعيد الانظمة الايكولوجية في الساحل اللبناني والمناطق الجبلية واصبح اتخاذ اجراءات عملية وسريعة امرا ملحا للحد من تدهور الموارد الطبيعية والبيولوجية ولتنظيم عملية قطف النباتات العطرية والطبية.

2.2- بيان استعمالات المنتجات العطرية والطبية في لبنان

لا يتوفر في لبنان نظام فاعل للمعلومات يتضمن معلومات حول انتاج، تصنيع وتسويق النباتات العطرية والطبية ويتابع عمل مختلف الفعاليات.

أ- الفعاليات المرتبطة بالنباتات الطبية والعطرية

أولت عدة جهات وفعاليات اهتماما بالانشطة المرتبطة بسلسلة انتاج النباتات العطرية والطبية ونخص بالذكر:

- الجمعيات والتعاونيات التي تعنى بالتنمية الريفية وتعمل على جمع وتقطير النباتات العطرية.
- مراكز التصنيع (والتي هي صغيرة الحجم) واهمها:

- ابن سينا وهو شركة منتجة للمستخلصات الطبيعية للنباتات العطرية والطبية- مركزها انكلترا وتستورد معظم النباتات المستخدمة من لبنان،
- المؤسسة البريطانية للعلاج النباتي،
- الحياة المديدة (د. ن. ايماز)،
- مؤسسة زين،
- المقطرة اللبنانية الفرنسية (جعيتا) التي تقوم بشراء النباتات البرية وتقطيرها لانتاج زيوت أساسية تعد للتصدير. ومن أهم النباتات التي تجمع وتقطر هي الزعتر البري، القصعين، الورد الجوري،...

اما بالنسبة للجمعيّات والمنظمات غير الحكوميّة الناشطة في هذا المجال فاهمها: جمعية الشبان المسيحيين، أفريقيا 70، WRF، تعاونية بيت بلدي (دير الاحمر) وهي عبارة عن 15 تعاونية زراعية تقوم بتسويق المنتجات الزراعية ومن ضمنها النباتات العطرية والطبية وهي تستورد معظم هذه النباتات بسبب ارتفاع كلفة قطافها نسبة الى كلفة استيرادها.

هناك ايضا بعض التعاونيات التي تعمل في مجال تصنيع وتسويق بعض المنتجات الطبية والعطرية كماء الورد، ماء الزهر وغيرها واهمها: تعاونية التنمية (جزين)، تعاونية عرسال، تعاونية شتورة وتعاونية شمسطار.

ب- حالة خاصة : الورد الجوري

ت- للزيوت الاساسية المستخرجة من الورود اسواق خاصة بها ويبلغ الانتاج العالمي منها حوالي 20 طن وتعتبر تركيا المنتج الأساسي لها. تجدر الاشارة الى ان هذه الزيوت تتمتع بقيمة مضافة عالية وقد يتعدى سعر الكيلوغرام الواحد من الزيت الأساسي ال 20.000 $.

ان زراعة الورد الجوري هي زراعة تقليدية في لبنان. تغطي هذه الزراعة حالياً حوالي مائة هكتار وتتركز في مناطق شمسطار وقصرنبا، لم تشهد المساحات المزروعة تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعود ذلك اولا الى صغر السوق المحلي ومنافسة منتجات البلدان المجاورة لا سيما تلك المستوردة من تركيا وثانيا الى عدم تطور كيفية التصنيع الحرفية (ماء الورد) نحو صناعات متطورة ذات قيمة مضافة عالية (انتاج الزيوت الاساسية).

يتراوح متوسط انتاج اوراق الورد في لبنان بين 400 و800 كلغ للدونم الواحد وفقاً للتقنيات المعتمدة (زراعة بعليّة أو مروية) وتقدر كلفة انتاج الكيلوغرام الواحد بحوالي 750 ل.ل في حين يقارب سعر المبيع 3000 ل.ل/للكلغ وبالتالي فتعتبر هذه الزراعة ذات مردود اقتصادي جيد.

3.2- الوضع القانوني

ان عدم وجود اطار قانوني واضح المعالم يقف عائقا امام تطوير زراعة النباتات الطبية والعطرية ولا تغطي القوانين المعمول بها في لبنان جميع النواحي المتعلقة بهذا القطاع. ان القوانين اللبنانية المتعلقة بسلسلة انتاج النباتات الطبية والعطرية تعنى ب: حماية البيئة عبر الحفاظ على التنوع البيولوجي، حفظ وحماية غابات الارز، العرعر وغيرها.

أما على صعيد تصنيع النباتات العطرية والطبية، فقد أصدر وزير الصحة عدة قوانين من ضمنها بند يمنع ان تتم اي عملية تصنيع او بيع مستخلصات النباتات العطرية والطبية او اي منتجات اخرى مصنعة من هذه النباتات دون اذن مسبق الا من خلال الصيادلة او اشخاص متخصصين في حين يبقى مسموحاً تسويق هذه النباتات في حالتها الطبيعية.

ومن جهة اخرى، حددت وزارة الزراعة روزنامة خاصة تحدد فترات قطف بعض الأصناف العطرية والطبية. ويبقى الاطار القانوني المعمول جد محدود ولا يشمل جميع الاوجه المرتبطة بسلسلة انتاج النباتات الطبية والعطرية وحتى القوانين القليلة المتواجدة لا تطبق بشكل فاعل.

ان تطوير الاستثمارات بسلسة انتاج النباتات العطرية والطبية يبقى رهين وضع اطار قانوني ملائم ينظم العمل في مختلف النشاطات العائدة لسلسة الانتاج. ومن هنا اهمية وضع نصوص قانونية تشمل المواضيع التالية: جمع النباتات، التحاليل والفحوصات العلمية الخاصة بالمختبرات، التصنيع، ترويج وبيع المنتجات الطبيعية، حماية شهادة الاختراع.

4.2- استيراد وتصدير النباتات العطرية والطبية

بلغت قيمة واردات لبنان من الأعشاب والبهارات وفقا لاحصاءات التجارة الخارجيّة العائدة للعام 2003 حوالي 41.6 مليار ل.ل في حين ان الواردات من الزيوت الأساسية والصمغية بلغت 123.9 مليار ل.ل. ان أهم البلدان المصدرة للاعشاب والبهارات الى لبنان هي البرازيل، سريلانكا، مصر، سوريا والارجنتين.

كما شهدت صادرات لبنان من الاعشاب والبهارات تطورا ملحوظا بلغ نسبة 60 % بين العامين 2002 و 2003 وبلغت قيمة الصادرات في العام 2003، 8.7 مليار ل.ل. اما اهم الدول المستوردة من لبنان فهي: الولايات المتحدة الاميركية (14 %)، سوريا (8%)، المانيا (8%)، كندا (7%)، الامارات العربية المتحدة (6%)، قطر (5%)، اسبانيا (4%)، ساحل العاج (3%).

ان معظم الصادرات اللبنانية من النباتات العطرية والطبية هي اعادة تصدير لهذه السلع بشكلها الطبيعي او بعد تصنيعها والزعتر هو السلعة الاساسية التي يمكن ان يكون مصدرها الرئيسي ولو جزئيا الانتاج المحلي والتي تبلغ الكمية المصدرة منها 153 طن وبمبلغ 190.7 مليون ل.ل.

5.2-نشاطات الأبحاث الزراعيّة في لبنان

ان تطور سلسلة انتاج النباتات العطرية والطبية يعتمد على قدرتها على تخطي العقبات التكنولوجية واللوجستية التي تقف عائقا امام هذا التطور ومن هنا دور نشاطات الأبحاث الزراعية التي تعتبر الحافز الأساسي لتحويل هذة الزراعة من زراعة تقليدية نحو زراعة تعتمد على التقنيات التكنولوجية والصناعية.

لقد قامت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية بدراسة بعض النباتات الطبية اللبنانية كالزعتر، القصعين، اللاوندة، الخبيزة، اكليل الجبل، حبة البركة وغيرها... وقد مكنت هذه الدراسات من اجراء تجارب على الفعاليّة البيولوجية للزيوت الأساسية المستخرجة من هذه النباتات وعلى زراعة هذه النباتات في تربة مناسبة وفي المختبر in vitro بهدف تدجينها.

من جهة أخرى، قامت الجامعة الاميركية، من خلال مشاريع عدة تتعلق بالنباتات العطرية والطبية، بدراسات حول مكونات وفعالية حوالي مائة نبتة طبية مستوطنة.

امكانيات تنمية القطاع

ان تأثير تطور سلسلة انتاج النباتات العطرية والنباتية على الاقتصاد المحلي مهم جدا فهو يسمح لسكان القرى بالحصول على دخل مادي اضافي مقبول ودائم. ويمكن ان يشمل هذا التطور مناطق لبنانية عديدة لا سيما وان تنوع التضاريس يسمح بانتاج انواع متعددة.

في الجبال: الصنوبر، السرو، العرعر، الورد الجوري ، السوسن، لاوندة الجبال، الزعتر، الريحان، النعنع، اكليل الجبل، القصعين.

في المناطق الساحلية: الكف الزهري، الحميضة، ابرة الراعي، ابو صفير، ....

يتمتع لبنان بمميزات اساسية قد تساهم في تطوير سلسلة النباتات العطرية والطبية اهمها:

- الظروف البيئية اللبنانية والشروط المناخية وانواع التربة المناسبة لانتاج النباتات الطبية والعطرية.
- تظهر العديد من الدراسات ان مجموعة من النباتات ذات نوعية مهمة تنتشر في لبنان.
- ان المنتجات التقليدية المستعملة هي جزء من الثقافة اللبنانية وهي نقطة تواصل بين لبنان المقيم ولبنان المهجر.
- الطلب المحلي الملحوظ وتزايد طلب المغترب اللبناني لهذه المنتجات.

ان حسن استغلال المؤهلات التي ذكرناها لتطوير زراعة النباتات الطبية والعطرية يتطلب العمل على اربعة محاور هي:

أ- تنفيذ مشاريع نموذجية متكاملة.

ب- تنشيط ديناميكية الابحاث.

ج- تنظيم عمليات القطاف، الانتاج، والتسويق.

د- تفعيل المؤسسات.

أ- تنفيذ مشاريع نموذجية متكاملة

ان تنفيذ مشاريع نموذجية متكاملة تشمل الابحاث، الانتاج، التصنيع والتسويق قد يشكل حافزا اساسيا لتطوير سلسلة انتاج النباتات العطرية والطبية. وينبغي في هذا الاطار اعتماد الاسس التالية:

- مردود وحدة المساحة
- كلفة الانتاج
- نسبة تركيز المركبات الفاعلة للنباتات.
- النوعية المطلوبة من المركبات الفاعلة للنباتات
- منافسة الانتاج في الاسواق الداخلية والخارجية والمتعلقة بالسعر، النوعية، وقنوات التسويق.

ان اي مشروع نموذجي تصنيعي زراعي يجب ان يولي اهتماما خاصا بالجوانب التقنية (انتاج نباتات مجففة للزهورات، انتاج زيوت أساسية للعطورات والعلاج) من جهة والاقتصادية والاجتماعية (العمل ميدانيا وتوزيع نباتات وتأمين الارشاد التقني، عمليات ما بعد الحصاد وسياسة تجارية (ملصق "نباتات طبيعية من لبنان")) من جهة اخرى.

ب- تنشيط ديناميكية الابحاث

- التنسيق بين نشاطات الأبحاث على مستوى الجامعات وعلى مستوى مؤسسات الأبحاث الزراعية وفقا لبرنامج عمل توافقي. وتلعب الادارة دورا اساسيا في تحديد ماهية هذا البرنامج وتنفيذه.
- تطوير نشاطات الأبحاث الموجهة نحو الانتاج وذلك بهدف دراسة النباتات المنوي زراعتها واختيار الاصناف الجيدة منها والمناسبة لظروف الانتاج والعمل على اكثارها وكذلك دراسة تأثير الأسمدة العضوية والري على مختلف الأنواع بالاضافة الى دراسة أساليب التصنيع والتوضيب والحفظ.

ج- تنظيم عمليات القطاف، الانتاج، والتسويق

ان اهم النباتات العطرية والطبية تقطف من الطبيعة، ويساهم قطع الغابات وتدهور النظام البيئي في المنطقة في تراجع نسبة تواجد هذه النباتات. ان تنفيذ مشاريع لانتاج النباتات العطرية والطبية بالطرق المكثفة سوف يسمح باعادة تأهيل الاراضي البور واحياء المناطق الريفية والحفاظ على التنوع البيولوجي وبالتالي التحول نحو استخدام الاراضي الزراعية للانتاج المكثف والحد من سوء استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

د- تفعيل المؤسسات

لقد أصبح من الضروري، ومن اجل تفعيل الانشطة المرتبطة بالزراعات الطبية والعطرية، وضع آلية لمتابعة كل ما يمكن ان يؤثر على تطور سلسلة انتاج هذه الزراعات تكون اساساً للتنسيق والتكامل بين مختلف المشاريع والنشاطات الفاعلة في هذا المجال. ومن هذا المنطلق نقترح ما يلي:

1) انشاء خلية متخصصة في وزارة الزراعة تعمل على جمع المعلومات ومتابعة المشاريع والمساهمة في تنشيط الحوار والتنسيق بين مختلف الفعاليات.
2) انشاء لجنة وطنية للحوار والتشاور والتنسيق بين مختلف المشاريع العاملة في مجال النباتات العطرية والطبية.

الأزهار والورود

1. البعد الدولي لزراعة الأزهار

اصبحت زراعة الأزهار من الأنشطة الزراعية ذات التكنولوجيا العالية، وتنتج ازهاراً ونباتات للزينة ذات نوعية متطورة. على المستوى الدولي، تبلغ المساحة المستغلة المنتجة للأزهار و للنباتات الورقية حوالي 250 ألف هكتار. في حين يقدّر الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية الزهرية بـ60 مليار دولار سنوياً. وتبلغ القيمة السنوية لعمليات التبادل التجاري العالمي حوالي 8 مليار دولار.

تتصدر هولندا قائمة البلدان المصدّرة للازهار ولنباتات الزينة المزروعة وذلك بحدود 50% من الصادرات الاجمالية، تليها كولومبيا، اسرائيل، ايطاليا، الاكواتور، تايلاند واسبانيا.

وتعتبر المانيا من اهم البلدان المستوردة، بحوالي 25% من الواردات الإجمالية من ثم اميركا، بريطانيا، فرنسا وسويسرا. عرفت بعض بلدان جنوب البحر الابيض المتوسط تطوراً مهماً في هذه الزراعة خلال العشرين سنة الماضية ومن أهم هذه البلدان نذكر: اسرائيل، تونس، المغرب ومصر.

بالرغم من تمتع لبنان بمناخ متنوع، ومصادر مياه وفيرة ونسبة سطوع للشمس تصل الى 300 يوم في السنة وبالرغم من الخبرة الموروثة عبر عدة اجيال متلاحقة على مستوى زراعة الورد (الورود العطرية المخصصة لانتاج ماء الورد ومشتقات اخرى)، يبقى لبنان على هامش التطور العالمي لزراعة الأزهار، ويختصر تسويق انتاجه إجمالاً على السوق الداخلي كما أنّ عملية انتاج مشتقات الورود والأزهار لم تعرف تطور تقني او تجاري ملحوظاً.

ومن هذا المنطلق تطرح عدة تساؤلات حول امكانيّات تطور هذا القطاع في لبنان:

- ما هي قدرات تطوّر قطاع زراعة الأزهار في لبنان؟
- ما هي المعوقات والقيود التي تحدّ من تطور هذ القطاع؟
- ما هي الاستراتيجية التي يجب تبنّيها من اجل تحقيق تطور فاعل للقطاع تمكّنه من ولوج الأسواق العالمية؟

2. زراعة الأزهار في لبنان : الوضع الحالي

2. 1. المساحات الزراعيّة المستغلّة

تبلغ المساحة الزراعيّة المستغلّة المخصصة لإنتاج الأزهار 242 هكتار، منها 115 هكتار مروية والتي تتضمّن بدورها 65.5 هكتار من البيوت المحميّة. أما المساحات البعليّة للأزهار والتي تبلغ 126 هكتار، فهي مخصّصة لزراعة الأزهار والورود العطرية بهدف التقطير وصناعة ماء الورد خاصة في البقاع. في حين تبلغ المساحة المخصصة لنباتات الزينة حوالي 78 هكتار.

2. 2. الحائزون الزراعيّون

تمثّل نسبة الشباب الذين يتعاطون زراعة الأزهار نسبة كبيرة من الحائزين الزراعيين إذ أن 60% منهم يقلّ عمرهم عن 45 سنة، في حين أن هذه النسبة لا تتعدّى 35% لكل لبنان.

وتبلغ نسبة الحائزين الذين يتعاطون زراعة الأزهار والورود والذين يتعدّى مستواهم العلمي الابتدائي حوالي 55%، في حين أن هذه النسبة لا تتعدّى 38% من مجمل الحائزين.

وتجدر الإشارة، إلى أن 55% فقط من الحائزين الزراعيين الذين يهتمون بزراعة الأزهار، يستغلّون مساحات زراعية تتعدّى الـدونم.

2. 3. مناطق الإنتاج

تتركز زراعة الأزهار في جبل لبنان، والجنوب والبقاع.

جبل لبنان: يبلغ عدد الحائزين الذين يتعاطون زراعة الأزهار في جبل لبنان 311 حائزاً، ويستغلّون مساحة مزروعة مرويّة تقدّر بحوالي 48.8 هكتار، منها 65% ضمن البيوت المحمية. وبهذا، يمثّل جبل لبنان نصف طاقة الانتاج العام من الأزهار إذا أخذنا بعين الاعتبار مجمل المساحات المروية والمحمية.

الجنوب يبلغ عدد حائزي الأزهار والورود في الجنوب 172 حائزاً، كما أن معظم المساحات المستغلّة والمزروعة بالأزهار هي مرويّة وتبلغ 24.2 هكتار، 75% منها ضمن البيوت المحمية.

ويوجد في الجنوب 10 قرى تتعدّى المساحة المخصصة لزراعة الأزهار فيها 5 دونم.

البقاع: تتركز زراعة الورد الجوري التقليدية في محافظة البقاع، ويظهر ذلك جليّاً من خلال انتشار المساحة الزراعية المستغلّة والمخصصة لزراعة الأزهار والتي تبلغ حوالي 147 هكتاراً، فقط 21.9 هكتار منها مروية و4.3 هكتار محمية.

الشمال يستغلّ حوالي 105 حائزين زراعيين مساحة مزروعة بالأزهار تبلغ حوالي 19.8 هكتاراً، 95% منها مروية.

2. 4. التجارة الخارجية

عرفت واردات الأزهار ونباتات الزينة بكل أشكالها، انخفاضاً حتى سنة 2000، بعد أن تعدّت 39 مليار ل.ل. سنة 1997. ثمّ عادت وارتفعت من 18.5 مليار ل.ل. سنة 2000، إلى 26.1 مليار ل.ل سنة 2003. وتبقى قيمة صادرات هذه المنتجات محدودة، فقد قاربت 1.2 مليار ل.ل. سنة 2004، منها 420 مليون ل.ل. للأزهار والبراعم المخصصة للباقات أو الزينة.

وبموازاة ذلك، عرفت الواردات من الأزهار ونباتات الزينة انخفاضاً ملموساً من 5.6 مليار ل.ل. سنة 1997 إلى 1.9 مليار ل.ل. سنة 2004. ويعزى هذا التراجع في الواردات إلى التطوّر الذي شهده قطاع زراعة الأزهار في لبنان بالإضافة إلى انخفاض الطلب الداخلي نتيجة الضائقة الاقتصادية التي يمرّ بها البلد.

وتوجّه الواردات أساساً لتغطية حاجات السوق الداخلي خاصة خلال فصل الشتاء (كانون الأول، كانون الثاني، شباط) والذي يتميّز بانخفاض ملحوظ للانتاج المحلي، هذا بالإضافة إلى إمداد السوق المحلّي بإنتاج ذات نوعية وجودة معيّنة. كما يعود انخفاض الانتاج المحلي للأزهار خلال فترة الشتاء، خاصة إلى عدم اعتماد التدفئة داخل البيوت المحمية وذلك نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الواردات وارتفاع كلفة المحروقات. وتجدر الإشارة، إلى أن منافسة المنتجات المستوردة، تتزايد نتيجة تطبيق الاتفاقات التجارية.

2. 5. الانتاج المحلي

قدّرت قيمة الانتاج المحلي لقطاع الأزهار والبراعم المخصصة للباقات أو الزينة سنة 2003، بحوالي 17.3 مليار ل.ل. (ما يعادل 11.5 مليون دولار أميركي)، دون الأخذ بعين الاعتبار الانتاج المحلي للورد الجوري المخصّص لصناعة ماء الورد والذي قاربت قيمته خلال نفس السنة ملياري ليرة لبنانية (ما يعادل 1.4 مليون دولار أميركي). وتجدر الإشارة، إلى أن هذه القيمة لا تتضمّن قيمة إنتاج النباتات الزينية ولا الجنبات المنتجة للأزهار أو الورود.

ومن الجدير ذكره، أن المساحة المخصصة لنباتات الزينة، تبلغ حوالي 78 هكتار، منها 30 هكتار داخل البيوت المحمية، وقد قاربت قيمة إنتاج نباتات وأشجار الزينة سنة 2003 الـ 9 مليار ل.ل. (ما يعادل 6 مليون دولار أميركي).

تمثّل نسبة الكميّة المستوردة من الأزهار وأشجار ونباتات الزينة حوالي 50% من الكميّة المخصصة للعرض، ويتجلّى ذلك من خلال قيمة واردات لبنان من هذه المنتجات والتي بلغت سنة 2003 حوالي 26.1 مليار ل.ل. في حين أن قيمة الانتاج المحلي من هذه المنتجات بلغت خلال نفس السنة حوالي 28.2 مليار ل.ل. من ناحية أخرى، يغطّي استيراد الأزهار والبراعم المخصصة للباقات أو الزينة أقل من 10% من مجمل قيمة العرض لهذه المنتجات.

3. الأصناف المزروعة وكلفة الانتاج

تبلغ المساحة المخصصة لزراعة الأزهار حوالي 240 هكتار. وتسمح الخصائص البيئية والمناخية للبنان بإنتاج مجموعة واسعة من أصناف الأزهار وأشجار الزينة، ومن أبرز الأصناف المزروعة نذكر: الورد الجوري، الورد، الجيربيرا، القرنفل، والزنبق.

3. 1. زراعة الأزهار ضمن البيوت المحمية

تمكّنت بعض الحيازات الزراعية من القيام بقفزات نوعية وتقنية والوصول إلى إمكانات مقبولة من الانتاجية والمردودية. ويتجلّى ذلك من خلال هامش الربح الخام الملحوظ الذي تحققه هذه الوحدات.
تبيّن أن الدونم الواحد ضمن البيوت المحمية يمكّن من تحقيق مردود ملحوظ ويلخّص الجدول التالي الهوامش المحققة لأهم الأصناف:

مليون ل.ل.

النوع	قيمة الانتاج	كلفة الانتاج	هامش الربح الخام
الورد	24.7	12.5	12.1
جربيرا	10.5	5.0	5.5
القرنفل	9.6	4.3	5.2
الزنبق	15.0	8.6	6.4

يرتبط مستوى هامش الربح بفترة تشغيل واستغلال الأرض والتي يمكن أن تتراوح بين 4 أشهر وسنة، هذا بالإضافة إلى المستوى التقني الذي وصلت إليه الحيازات الزراعية.

ويتراوح هامش الربح الخام للحائزين الذين يعتمدون تقنيات متطورة نسبياً في الانتاج بين 5.2 مليون ل.ل. و12.1 مليون ل.ل.، وذلك بالنسبة للأصناف الأربعة المذكورة في الجدول أعلاه. ويعتبر هامش الربح هذا، مرتفعاً نسبياً مقارنة بالمنتجات الأخرى المزروعة ضمن البيوت المحمية والتي نادراً ما تتخطّى الـ 4 ملايين دولار أميركي كالبندورة والخيار والباذنجان والفليفلة وغيرها....

وفي حال تمّ تخفيض أكلاف الانتاج وبخاصة كلفة "الشتول"، وتخطّي عقبة ولوج الأسواق الخارجية، يمكن لهامش الربح أن يكون أعلى بكثير.

3. 2. زراعة الورد الجوري

تتراوح هوامش الربح الخام بالنسبة لزراعة الورد الجوري التقليدية في لبنان بين 0.9 مليون ل.ل للزراعة البعلية و1.8 مليون ل.ل للزراعة المروية. وتقارب كميات الورد المنتجة الـ 400 كلغ بالدونم بالنسبة للورد البعلي في حين قد تصل إلى 800 كلغ للورد المروي.

إن الطريقة المتّبعة في صناعة ماء الورد في لبنان هي نفسها المعتمدة في صناعة العرق وذلك باستخدام الأدوات ذاتها (آلة تقطير، كركة...). وتجدر الإشارة إلى أن سعة الكركة تصل إلى حوالي 100 كلغ من الورد، ما يسمح بتقطير 80 ليتراً من ماء الورد.

ويتراوح سعر مبيع ليتر ماء الورد على باب المصنع بين 3.5 دولار أميركي و4.5 دولار أميركي.

3. 3. التسويق

يتمّ تسويق الأزهار المخصصة للباقات عبر شبكة تقليدية ترتكز على إيداع الانتاج عند أحد تاجري الجملة المتمركزين في بيروت والذي يبلغ عددهم 15 تاجراً لقاء عمولة تقدّر بحوالي 15%.

يعتمد بعض تجّار الجملة على وسطاء يقومون بتوزيع المنتجات على بائعي الزهور مقابل بدل يبلغ 500 ل.ل. للباقة الواحدة، وقد تصل نسبة التسويق إلى حوالي 40% من قيمة المنتج دون أن تقع على الوسطاء أية مسؤولية في حال البيع بأسعار متدنية أو في حال كساد المنتجات، هذا بالإضافة إلى أن عملية البيع تتمّ دون أية مراقبة، الأمر الذي دفع ببعض المنتجين الكبار إلى وضع نظام خاص بهم من خلال إيداع منتجاتهم مباشرة عند بائعي الأزهار دون الرجوع إلى ، ما أثّر سلباً على أسعار المبيع بسبب المنافسة مع النظام الخاص بتجّار الجملة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تُبذل حالياً عدّة جهود لتنظيم السوق الداخلي لإقامة أسواق جملة موحّدة ومقوننة من خلال سياسة تحدّد نوعية المنتجات ومراقبة تطابقها والمعايير والمواصفات.

ان تعاونيّة منتجي الأزهار المؤسسة حديثاً، تعمل جاهدة منذ سنتين لانشاء هذا السوق حتى يتطابق العرض والطلب للمنتجات من ناحية، وحتى يكون أداة لتحسين جودة الانتاج وتفعيل سوق التصدير من ناحية أخرى.

4. المعوقات التي تحول دون تطوّر قطاع زراعة الأزهار

يسمح اختلاف المناخ في لبنان ، بإنتاج مجموعة متنوعة من أصناف الأزهار طوال السنة. ويتميّز مزارعو الأزهار عن غيرهم من المزارعين بمستواهم العلمي وباستعدادهم لتقبّل وتبنّي أساليب وتقنيات حديثة وفعّالة، هذا بالإضافة إلى كون معظمهم من الشباب، ولم تُستغلّ مسببات النجاح هذه حتى الآن بشكل مناسب. فانّ عدة معوقات تحول دون تطوّر هذا القطاع الذي يتميّز بتقنيته ومردوده العاليين، ومن أهم هذه المعوقات نذكر:

1. الغياب شبه الكلي للبحث الزراعي المتخصص.
2. الغياب شبه الكلّي لنقل الخبرة المكتسبة للمعلومات والتقنيات بواسطة نظام إرشاد ونصح فاعل.
3. غياب نظام للتسويق ملائم، إذ ان النظام المتّبع حالياً يعتبر مكلفاً نسبة لما يقدّمه من الخدمات (أكثر من ثلث قيمة المبيع يعود للوسطاء).
4. غياب التدابير التحفيزيّة لتوفير الاستثمارات اللازمة والتي تهدف تحسين التقنيات، والنوعية وتنظيم وتطوير السوق الداخلي وسوق التصدير.
5. المستوى المرتفع نسبياً لكلفة الانتاج (شتول، بذور، مبيدات، طاقة، يد عاملة...).
6. عدم الأخذ بعين الإعتبار جودة ونوعية المنتج بطريقة منظّمة ومنسّقة على صعيد الأسواق.
7. التكاليف المرتفعة لتمويل الاستثمارات الضرورية لاكتساب الخبرة اللازمة في التقنيات وفي وسائل النقل الملاءمة للتوضيب والتبريد.
8. غياب مُحاور على المستوى المؤسساتي يتمتّع بالكفاءة ومعنيّ بمستقبل قطاع زراعة الأزهار بالإضافة إلى خلق مجالٍ للتشاور والتنسيق بغية التوفيق والتواصل بين مختلف الفاعلين ضمن سلسلة الانتاج هذه (البحث، الإرشاد، الانتاج، التسويق).

4. نحو استراتيجية من أجل تطوير قطاع زراعة الأزهار

يتوقّف وضع استراتيجية لتطوير قطاع زراعة الأزهار، حيّز التنفيذ على التدابير المتّخذة من قبل مختلف الشركاء المهتمين بهذه السلسلة وذلك للتخفيف من المعوقات التي تحدّ من تطور أنشطة هذا القطاع.
ويمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية لتطوير قطاع زراعة الأزهار كما يلي:

- الحصول على انتاج ذات نوعيّة وجودة عالية لتأمين الطلب في السوق الداخلي والخارجي على السواء.
- تخفيض كلفة الانتاج للحصول على منتجات ذات قدرة تنافسية.
- تشجيع إنتاج زراعة الأزهار خلال فصل الشتاء حيث يرتفع الطلب عليها.

وتطرح عدّة تدابير عاجلة وملحّة يجب اتخاذها للوصول إلى هذه الأهداف نذكر منها:

1. انشاء سوق متخصص للأزهار ولنباتات الزينة لكافة المنتجين للملاءمة بين العرض والطلب (البيع بالمزاد) والذي يعتمد مبدأ الشفافية في المعاملات.
2. خلق مجال للحوار والتشاور بين وزارة الزراعة، والأبحاث العلمية الزراعيّة، والتنظيمات المهنيّة (المنتجين، التجار،...) وغيرها من المؤسسات الخاصة والعامة المعنيّة وذلك من أجل تأمين التكامل في مختلف النشاطات ونقل كافة المعلومات والتقنيات الحديثة بطريقة ملاءمة.
3. إنشاء نظام لمنح حوافز استثمارية والحث على تحسين الجودة والنوعية في الانتاج واعتماد تقنيات حديثة وتشجيع التصدير.
4. دعم وتعزيز دور التنظيمات المهنية لجعلها فاعلة في مجال نقل التكنولوجيا والمعلومات من جهة، والعمل على تنظيم وتطوير سوق التصدير من جهة أخرى.
5. إنشاء نظام للمعلومات يسمح بنقل المعلومات التقنية وتلك الخاصة بالتسويق من جهة، وبمتابعة تطوّر الانتاج بصورة منتظمة ودائمة وكلفة الانتاج ووضع دراسات وتحاليل للمقارنة من جهة أخرى.

الكرمة

1. حالة سلسلة زراعة الكرمة:

يعتبر لبنان من اوائل البلدان التي تعاطت زراعة الكرمة في العالم. كانت زراعة الكرمة ولا تزال زراعة تقليدية حيث تقوم العائلات بالاهتمام ببعض العرائش من اجل انتاج العنب واستهلاكه كفاكهة او لصناعة النبيذ بشكل حرفي، في بعض الاحيان يقطّر هذا النبيذ من اجل صناعة العرق، المشروب الكحولي التقليدي في لبنان.

غير ان زراعة الكرمة في لبنان لا تنحصر في هذا الاطار العائلي البسيط بل تعتبر نشاط زراعي متكامل، بدءاً بعنب المائدة وصولاً الى انتاج عنب النبيذ. وتحتل زراعة الكرمة المرتبة الزراعية الثامنة في البلاد من حيث كمية الانتاج وتحتل المرتبة الرابعة في مجال تصدير الفاكهة والخضار.

1.1. قطاع ذو امكانيات ملحوظة:

تعتبر الظروف المناخية، والحيوية، ونوعية التربة مؤاتية لزراعة الكرمة المكثفة وللحصول على إنتاج ذو جودة عالية.

ان زراعة الكرمة تستفيد كذلك من شبه انعدام الطفيليات. فتنحصر الاخيرة بقمل النبات الذي كان يدمر كامل الكرمة في بداية هذا القرن، والعفونة الفطرية الذي يسببها فطر العنب. اما الطفيليات الاخرى فتبقى قليلة جداً ولا تأثير لها على الانتاج باستثناء دودة العنقود لعنب المائدة. ومن جهة اخرى، ان انعدام المطر وضعف الرطوبة خلال فترة النمو لا يوفران الظروف البيئية المؤاتية لتطور العفونة الفطرية والعنقودية وذلك على جزء كبير من الاراضي اللبنانية، ويعتبر قلة الضغط الوبائي من الجوانب الإيجابية لتطوير انتاج العنب البيولوجي في لبنان.

يتمتّع لبنان بمحيط طبيعي ملائم للانتاج المكثف لعنب المائدة. في الواقع ان الغنى الطبيعي للتربة ووفرة المياه يجعل انتاج عنب المائدة ذو مردودية عالية امر ممكن على مساحات كبيرة من الاراضي اللبنانية مع اعتماد الري او دونه.

هذه الظروف مؤاتية خاصة في منطقة سهل البقاع باستثناء الجزء الشمالي من بعلبك حيث الامطار قليلة نسبياً (اقل من 350 ملم) ونوعية التربة التي لها قدرة محدودة على حفظ المياه. كما يعتبر سهل عكار مكان مناسب لهذه الزراعة.

بحسب المسح الزراعي لسنة 1999 المنجز من قبل الفاو، نجد ان زراعة الكرمة تمتد على مساحة 11420 هكتار، اي 4.6 % من مجمل المساحة الزراعية في لبنان، منها 9240 هكتار عنب مائدة و2180 هكتار عنب نبيذ.

2. 1.عنب المائدة:

إن الظروف المؤاتية لإنتاج عنب المائدة نجدها خاصة في سهل البقاع باستثناء الجزء الشمالي من بعلبك وكذلك في سهل عكار. وبالرجوع الى واقع المناخ الزراعي لبعض المناطق، نرى ان الكرمة المخصصة لانتاج عنب المائدة تتمحور في البقاع (6629 هكتار) خاصة في زحلة، في جبل لبنان (1512 هكتار) وفي شمال لبنان (1529 هكتار) وتتميز القطع المزروعة في اغلبها بتربة حصوية وعميقة. تتم زراعة عنب المائدة المروي على تعريشات. وتعتمد الاصناف التقليدية بصفة عامة، اذ يشكل كل من الصنفين (البيتموني وتفيفيحي) 40% من مجمل مساحة عنب المائدة.

ان انتاج عنب المائدة الذي وصل الى 89000 طن سنة 2001 يصرف منه 75% في السوق الداخلي والباقي يصدر، خاصة نحو بلدان الخليج العربي. ويجدر بالذكر ان تراجع كمية الصادرات منذ سنة 2001، مرده ارتفاع الكميات المستهلكة وحدّة المنافسة المتزايدة في الاسواق العربية وكذلك الى التطور الملحوظ لهذا الانتاج في بعض الدول العربية مثل السعودية. وحتى يتمكن العنب اللبناني من مجابهة المنافسة الحادة، وتشجيع الصادرات تقوم IDAL بدعمٍ لتغطية جزء من كلفة النقل يتراوح بين 50-270 دولار/طن من العنب وذلك بحسب البلد المستورد ووسيلة النقل المعتمدة.

2. 2 :العرق، النبيذ:

يتميز انتاج عنب التصنيع بظروف ملائمة في لبنان. اذ ان الزراعة على سفوح التلال وحيث التربة توفر موارد مائية ومعدنية محدودة ومنتظمة، مما يسمح بتراكم التكثف الطبيعي وإنتاج عنب يتمتع بامكانيات مذاقية كبيرة في نفس الوقت. إن هذه الحيثيات تسمح بإنتاج انواع من العنب ذات نكهات خاصة ومتميزة تعطي خموراً من النوع الجيّد.

ان تنوع المناطق الزراعية وامكانية زراعة الكرمة على ارتفاعات تتراوح بين 900 و1800 م تسمح بزراعة انواع جد مختلفة من الكرمة التي تعتمد لصناعة النبيذ. كما ان الظروف المناخية المعتدلة التي تسجل ليلاً في سهل البقاع او في جبل لبنان تعتبر ايضاً ملاءمة للحصول على عنب ذات نوعية مميزة.

بحسب نتائج المسح الزراعي لسنة 1999، تتواجد أكبر نسبة من مساحة العنب المخصصة للتصنيع في البقاع (1241 هكتار) يليها الشمال (633 هكتار) ومن ثم جبل لبنان (256 هكتار). يخصص جزء قليل من انتاج هذه الكروم والذي لا يتعدى الربع، لانتاج النبيذ، بينما يستعمل الباقي لانتاج العرق.

ان اهمية العرق والنبيذ الاقتصادية لا يمكن تجاهلها، خاصة بالنسبة للنبيذ وينتج لبنان حوالي 4 ملايين قنينة عرق سنوياً، يصدر اقل من 10% منها. اما الباقي فيوجه للسوق المحلي، ويعرف تسويق العرق نوعاً من الكساد بالرجوع الى العبوات التي لا تباع، وذلك بسبب الواردات غير الشرعية وكذلك الى تحول المستهلك اللبناني اكثر فاكثر الى استهلاك الويسكي والمشروبات الكحولية المستوردة.

لم تعرف مساحة النوع الرئيسي المعتمد لانتاج العرق تقليدياً (العبيدي) تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة بينما عرف انتاج العنب المخصص للنبيذ تطوراً مسترسلاً (اكثر من مئتي هكتار تم زرعها خلال السنوات الخمس الاخيرة)، وادخلت انواع جديدة وخاصة تلك المعتمدة لانتاج انواع مميزة من النبيذ.

يعتبر النبيذ من المصادر ذات القيمة المضافة الملحوظة اذ تبلغ قيمة التعاملات حوالي 20 مليون$ سنوياً، يقدر انتاج سنة 2001 بحوالي 6 ملايين قنينة ، تم تصدير حوالي 25% منها (1.5 مليون قنينة) بسعر وسطي بلغ 4.4 دولار للقنينة. وتتنوع اسعار التصدير حسب البلدان المستوردة اذ يبلغ 2.6 $ بالنسبة الى فرنسا و6.6$ بالنسبة لانكلترا والتي تستورد انواع مميزة من النبيذ. علاوة على اهميته الاقتصادية، فلقطاع النبيذ اهمية اجتماعية اذ تسمح باستغلال الاراضي المهملة والاراضي الهامشية. وتبقى هذه الزراعة بالمناطق المذكورة الوحيدة التي تؤمن دخلاً يوازي عائدات زراعة الحشيش والخشخاش اذ تعتبر من اهم الزراعات البديلة.

على مستوى تنظيم استغلال الاراضي، فان زراعة الكرمة تمكّن من اعادة تأهيل الجلول القديمة، مساهمة بذلك في تحسين المناظر الطبيعية وفي خلق ظروف مؤاتية لانماء قطاع السياحة البيئية والزراعية في المناطق الهامشية المتروكة من المناطق الجبلية المتوسطة الارتفاع، مما قد يحدّ من النزوح الريفي الذي تعرفه أغلب المناطق.

2. نواقص سلسلة زراعة الكرمة

1. 2 إشكالية التسويق:

يعتبر التسويق من المشاكل الاساسية التي تتعرض لها منتجات هذه السلسة خاصة بالنسبة لعنب المائدة. و يعود ذلك بالخصوص إلى المشاكل في النوعية المطروحة الناتجة عن الاخطاء التقنية عند الانتاج

(التسميد، الري غير الرشيد، ازالة الاوراق قبل الاوان...)، ومما يزيد من حدّة المشاكل التقنية، اللجوء الى يد عاملة مكلفة وغير متخصصة.

بالنسبة الى عنب المائدة، تعد قدرات لبنان التنافسية محدودة بالنسبة الى البلدان المجاورة خصوصاً ان الصنفين الرئيسيين المنتجين في لبنان، البيتموني والتفيفحي غير مطلوبين في الاسواق العالمية غير العربية، ويرجع ذلك الى عدم عادة المستهلكين في هذه البلدان على مذاق وطعم هذه المنتجات، علاوة على ان النوعين المنتجين في لبنان يطرحان اشكالية النوعية بجدة اذ ان البيتموني لا يمكن توضيبه وحفظة بسهولة بينما يطرح التفيفحي اشكالية اللون.

اما بالنسبة للنبيذ، فان الانواع العادية تطرح اشكالية النوعية اذ ان مذاقه وطعمه لا يبلغان المستوى المطلوب لولوج الاسواق الخارجية. ويبقى الاهتمام بالنوعية من المحاور الاساسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار اذا اردنا اعطاء قيمة اضافية للمنتجات وتحسين القدرة التنافسية للمنتج اللبناني. اما بالنسبة للعرق، المنتج التقليدي، فتبقى محدودية السوق الداخلي وتوجه المستهلكين نحو مشروبات كحولية اخرى مستوردة (جعة، ويسكي والنبيذ) من المشاكل الرئيسية التي يواجهها التسويق.

2 . 2.مشاكل تنظيمية وهيكلية:

عموماً ما تكون الحيازات التي تنتج عنب المائدة ذات مساحات محدودة وغير مرتبطة مباشرة بالمسار التسويقي، اذ تتم العملية التسويقية من قبل الوسطاء الذين يتداولون هذه السلع عبر اسواق الجملة التي تفتقر الى الشفافية (يتم تسويق 40% من الانتاج عبر سوق الفرزل في البقاع).

ان غياب تجمعات المزارعين يجعلهم في موقع لا يسمح لهم بالدفاع عن حقوقهم ونيلهم حصتهم من القيمة المضافة التي يوفرها المنتج. ومن جهة اخرى يؤدي النقص في تأطير وارشاد المزارعين الى تردٍ في النوعية والى ارتفاع في اكلاف الانتاج.

وفي المقابل، تبقى سلسلة انتاج عنب التصنيع أكثر تنظيماً وتكاملاً، اذ ان بعض المصنعين هم في الوقت نفسه منتجين (35% من الكميات المنتجة من عنب التصنيع، وذلك بالنسبة للمصنعين الكبار خاصة كفريا).

وفي حال عدم تكامل عمليات الانتاج والتصنيع عموماً ما يتم التعاقد بين المنتج والمصنع.

يبقى دور المصنعين محوري في تنظيم هذه السلسلة ويظهر ذلك جلياً من خلال تطور اعداد الوحدات التصنيعية (تم انشاء 8 وحدات جديدة منذ سنة 1996). وبالرغم من هذه الواجهة الايجابية، يواجه مزارعي عنب التصنيع مشاكل تنظيمية وهيكلية كباقي المزارعين (صغر وتفتت الحيازات، ضعف الارشاد، غياب تنظيمات مهنية فاعلة...).

في المقابل، تجدر الاشارة الى ان مصنّعي النبيذ منظمين ضمن اتحاد قطاع الكرمة في لبنان، والذي يتولى ويهتم بالدعاية والاعلان للنبيذ اللبناني في المعارض الدولية المتخصصة. وتبقى سلسلة انتاج العرق اقل تنظيماً من سلسلة انتاج النبيذ، اذ يلجأ المصنعون في اغلب الحالات الى شراء منتجات المزارعين دون تعاقد مسبق معهم وذلك من اجل الاستفادة من الاسعار المخفضة التي تعرفها الاسواق عند ذروة الانتاج. ويعتبر انتاج العرق كحلّ ايجابي لاستيعاب فائض انتاج العنب، غير ان قدرة المزارعين المحدودة على التفاوض عموماً ما تجعلهم يبيعون انتاجهم باسعار لا تغطي كلفة الانتاج.

3. امكانية تفعيل وتطوير سلاسل الانتاج المرتبطة بالكرمة:

نظراً للصعوبات المالية التي يعرفها لبنان تقتصر الاقتراحات على الاصلاحات المرتبطة خصوصاً باعادة النظر في تنظيم هذه السلسلة.

3 . 1 :تحسين وضعية الاراضي الزراعية.

اصبح من اللازم اتخاذ تدابير للحد من تفتت القطع الزراعية وتعدد مالكيها. ولا نتمكن من ذلك الا بالاعتماد المكثف لعمليات الضم والفرز ومراجعة القوانين المرتبطة بالارث.

كما يجب وضع مخطط لاستغلال الاراضي للحد من الزحف العشوائي للبناء، الشيء الذي قد يقلل من حدة المضاربة العقارية والتي تشمل حالياً حتى الاراضي الزراعية. ولتفعيل الاستثمارات، اصبح من الضروري وضع آلية لتمويل الاستثمارات وتقديم قروض ميسّرة حتى يتمكّن المزارعون من اقتناء الأراضي الزراعية.

3 . 2 : تعزيز هياكل سلاسل الانتاج:

يتم تأطير القطاع من قبل عدد كبير من المؤسسات، غير ان هذه المؤسسات لا تقوم بدورها بشكل فاعل نظراً لضعف امكانياتها وعدم تخصصها.

وللخروج من هذه الحلقة، يجب ان يتركز عمل مصلحة الابحاث العلمية الزراعية على الاعمال البحثية المتعلقة باختيار وتكييف الاصناف حتى تكون اكثر ملائمة وظروف الانتاج المحلية.

ويجب على المصالح الاقليمية التابعة لوزارة الزراعة وغرف التجارة والصناعة والزراعة القيام بالمهام الارشادية لدى مزارعي الكرمة.

وتقوم حالياً مصلحة الزراعة التابعة لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بدورٍ فاعل على مستوى الارشاد المرتبط بزراعة الكرمة. ويمكن تفعيل دور هذه المصلحة من خلال وضع سجل زراعي يتضمن كافة المزارعين وتمثيلهم في المجلس الاداري للغرفة، الأمر الذي قد يمكّن من تمويل ولو جزئي للخدمات الارشادية المقدمة.

3 . 3 : انشاء مؤسسة للكرمة والنبيذ تقدم الاستشارة وتهتم بمراقبة انشطة السلسلة:

بادر مصنعي النبيذ ، بدعمٍ من الاتحاد اللبناني لمزارعي الكرمة وبالارتكازعلى القانون المتعلق بالنبيذ الصادر سنة 2000، بانشاء المكتب اللبناني للنبيذ، هدفه الرئيسي تطوير نوعيّة الانتاج وابراز صورة إيجابية للكرمة وللنبيذ اللبناني.

يمكن أن تتطابق هذه المؤسسة وهيكلية النموذج الفرنسي "المكتب الوطني للتنظيمات المهنيّة المعنيّة بصناعة النبيذ"، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة اللبنانية. ويبقى التباين لغاية الآن حول تحديد ميدان عمل المكتب وطرق تمويله بطريقة واضحة. وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن تشمل مهام المكتب سلسلة عنب التصنيع من إنتاج العنب، مروراً بتصنيع النبيذ إلى تقطير العرق.

كما يجب اجراء دراسة للحاجات التمويليّة من أجل ايجاد هيكلية مناسبة من جهة والحفاظ على الاستمرارية من جهة أخرى. ومن المهم أن تكون هذه الجمعيّة مستقلة مالياً من أجل تأمين استمراريّة الهيكليّة.

انّ الرسوم المفروضة على الانتاج (التي وصلت الى مليون دولار سنة 2003) ومساهمة مزارعي الكرمة ومصنعي النبيذ يمكن أن يؤمنا استقلالية المؤسسة مع توفير إطار للحوار والتشاور يسمح للإدارة ولمختلف المتعاملين بالمساهمة الفعالة. كما يمكن الاعتماد على الدعم المادي الخارجي لتمويل إنشاء المكتب وتوفير البنى التحتية الأساسية.

وتعتبر مراقبة نوعيّة وجودة المنتجات من المهام الرئيسية التي يجب أن تناط بالمكتب وذلك من خلال وضع نظام للتعريف والتأكد من مطابقة المنتجات مع المواصفات. إذ أنه من الضروري أن تتطابق التحاليل الخاصة بالنبيذ مع شروط القانون الصادر سنة 2000. وذلك عبر اعتماد آلية للتذوق تسمح بتحديد نوعيّة النبيذ وصلاحيته للتسويق. ويمكن تحويل النبيذ المرفوض خلال عمليّة التذوق والتقييم، الى عرق. ومن المهام التي يجب أن يوليها المكتب عناية خاصة: توفير المعلومات والإحصائيات اللازمة لمتابعة القطاع وتفعيله.

3 . 4 : انشاء نظام لشهادة المنشأ المراقبة

يرتكز نظام شهادة المنشأ للمنتج على تحديد المنطقة الجغرافية المصدر لهذا المنتج، مرفقة بتقنيات معيّنة وكيفية استعمال محدّدة. ويبدو من الصعب تنفيذ مثل هذا القانون على النص اللبناني. ان مضاعفة شهادات المنشأ على مساحة صغيرة مزروعة يمكن ان يؤدي الى لغطٍ في المصدر بالنسبة للمستهلك الدولي. من الممكن بكل بساطة ايجاد شهادة منشأ واحدة تحت اسم المصدر "نبيذ لبنان" أو على مثال النموذج الفرنسي الذي يستثني عدة مناطق زراعية غير ملائمة لانتاج نوعي لعنب التصنيع (السهول الساحلية ، حوض الليطاني...).

3 . 5 : تطوير الانظمة المشتركة لمنتجي عنب المائدة

يمرّ مفتاح منافسة المنتجات عبر تحقيق الجدوى الاقتصاديّة لها. انّ تعاونيات الانتاج وتعاونيات مستلزمات الانتاج الزراعي، تسمح للمشاريع الصغيرة بتحسين ادائها. هذا يعني ضرورة تعاون مختلف الفاعلين المعنيين في هذه السلسلة فيما بينهم، ويكون بذلك للمنتجين، دور مهمّ في المعاملات التجارية، ما يمكّنهم من الحصول على اسعار مضمونة مقابل تأمينهم لمنتج يتوافق ودفتر شروط المشتري.

3. 6 : تطوير تدريب اختصاصيي الكرمة

تعاني سلسلة زراعة الكرمة من نقص حاد على مستوى العاملين المتخصصين في مجال نوعية الانتاج، خاصة بالنسبة لزراعة عنب التصنيع. وليس من المناسب حاليّاً ايجاد مؤسسة متخصصة لان السلسلة ما زالت في موقع ضعيف. ومن الممكن اجراء الدورات التدريبية المتواصلة الخاصة بقطاع الكرمة والنبيذ من قبل مصلحة الارشاد الزراعي، بمعاونة خبراء أجانب من الخارج ويمكن لمكتب النبيذ اللبناني اخذ المبادرة على عاتقه بعد اتمام انشائه.

التبغ

1. الإطار العام

تعتبر زراعة التبغ من الزراعات التقليدية القديمة في لبنان حيث أنها تعود إلى القرن السابع عشر. وقد خضعت زراعة وصناعة وتجارة التبغ في لبنان إلى شركة عُرفت باسم إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) وبدأت هذه الزراعة بالتطور منذ قيام هذه الشركة سنة 1935.

أعطت إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية دفعاً مهماً لزراعة التبغ التي شهدت تطوراً متزايداً إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها بين 1960 و1974 بحيث كان حجم الحيازات الزراعية كبير نسبياً ويعتمد على يد عاملة مأجورة. وقد تراجعت هذه الزراعة بعد ذلك خلال سنوات الحرب.

بدأت وزارة المالية سنة 1993 بممارسة صلاحياتها على هذا القطاع كسلطة وصاية وتشرف الريجي على محصول التبغ اللبناني زراعةً، وإنتاجاً، وتصنيعاً، وتسويقاً ومن خلال إعطاء التراخيص مما ساهم في ازدهار هذه الزراعة من جديد وجعلها تشهد رواجاً وإقبالاً لغاية اليوم من خلال سياسة جديدة لإدارة الحصر وتحسين وتشجيع لأسعار التبغ.

ويعزى دور إدارة حصر التبغ والتنباك إلى عدة مهام منوطة بها أهمها اجتماعية من خلال تأمين فرص عمل للحائزين الزراعيين وعائلاتهم خاصة في الجنوب ليستفيدوا من الحركة الاقتصادية التي يشغلها هذا القطاع وبالتالي تثبيتهم في قراهم والحدّ من النزوح والهجرة بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشتهم.

2. تحليل الانتاج

تتضمّن زراعة التبغ منتوجات صناعيّة متنوعة تختلف بحسب مناطق الانتاج الموجودة، العمليات الزراعية وأساليب التوضيب المستعملة، والتصريف من خلال الأسواق المتخصصة.

يعتبر التبغ من المحاصيل الصناعية التي تنتمي إلى الجنس Nicotiana ويضمّ حوالي 70 نوعاً، منها نوعان فقط ذات أهمية صناعية وهما: Nicotiana tabacum وNicotiana rustica.

يقتصر استعمال أوراق النوع الأول في لبنان على تحضير السجائر أو تصديره للغاية نفسها، في حين تهدف زراعة النوع الثاني إلى تصنيعه واستعماله للنرجيلة المعروفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

مناطق إنتاج التبغ في لبنان

لزراعة التبغ في لبنان أهميّة كبرى كونها تنتشر في المناطق التي يغلب عليها طابع الفقر الاجتماعي والتي تعتمد على مياه الأمطار بالإضافة إلى كون هذه الزراعة تحتل موقعاً مهمّاً بين المحاصيل الزراعية كمحصول تجاري Cash Crop فتؤمن دخلاً لا بأس به للحائزين الذين يمارسون هذه الزراعة.تتوزّع زراعة التبغ في مناطق الانتاج التالية:

الجنوب: تنتشر زراعة التبغ الشرقي في الجنوب وهي تشكّل زراعة تقليدية محلية وخاصة بالمناطق الواقعة في شرق البحر المتوسط التي تتمتّع بظروف بيئية معيّنة، ويُعدّ لبنان بلداً منتجاً للتبغ الشرقي بامتياز. وتقتصر زراعته في صناعة السجائر المصنّعة محلياً بالإضافة إلى تصدير أوراقه بهدف تصنيع السجائر أيضاً.

يزرع لبنان التبغ الشرقي من الصنف سعدى 6 الذي يمتاز برائحته العطرية والذي تُقدّر نسبة إنتاجه بأكثر من 80% من إنتاج التبغ في لبنان بحسب إدارة الريجي. ويقارب إنتاج الدونم من هذا التبغ 100 كلغ.يتمتّع مزارعو التبغ في الجنوب بالخبرة والكفاءة العالية في زراعته والتخصص في اليد العاملة التي هي عائلية بمجملها.

البقاع: لم تكن زراعة التبغ من الركائز الاقتصادية الزراعية المهمّة في البقاع قبل سنة 1993. كان التبغ من صنف البرلي Burley يزرع سابقاً في البقاع وقد أُدخل كزراعة بديلة بخاصة في قضاء الهرمل وهو يتميّز بإنتاج وافر مقارنة بإنتاج التبغ الشرقي إذ يتراوح معدّل إنتاج الدونم بين 130 و150 كلغ.

بدأت زراعة تبغ البرلي بالانحسار منذ سنة 1997 إذ يعمل الحائزون على استبداله بالتبغ الشرقي نظراً لعدم ملائمة هذا الصنف مع الظروف الزراعية المناخية والطبيعية والتجارية.

تفتقد زراعة التبغ في البقاع إلى اليد العاملة العائلية كما هي الحال في الجنوب بحيث يستخدم الحائزون اليد العاملة المأجورة غير المتخصصة بالإضافة إلى التدني في نوعية التبغ المنتج.

الشمال: شهدت زراعة التبغ الشرقي التي كانت رائدة في الشمال تبدلاً وانقلاباً جذرياً من حيث توزّع عدد المزارعين ونوع الصنف المزروع. يزرع التنباك تقليدياً في سهل عكار بأراضيه الرسوبية الطينية الكلسية الغنية بالمواد الازوتية. ومن أهم أصناف التنباك المزروعة نذكر البلدية والإيرانية.

إن معظم الكمية المنتجة من التنباك اللبناني إما يتمّ تصديره إلى الخارج بأسعار زهيدة وإما يتمّ تلفه بسبب عدم وجود أسواق للتصريف وذلك بسبب المنافسة الواسعة من التنباك الاصفهاني أو الهندي. ومن الجدير

ذكره، أن استهلاك هذا النوع من التبغ يتمّ بواسطة النرجيلة وهي وسيلة تدخين لا تمارس سوى في منطقة الشرق الأوسط مما يجعله أسير سوق استهلاكية ضيّقة.

مساحة التبغ المزروعة في لبنان

بعدما تراجعت مساحة التبغ خلال الفترة 1975-1990، عرفت زراعة التبغ تطوراً منذ ذلك الحين لتعود وتبلغ المستوى التي كانت عليه قبل بداية الحرب.

وبالاستناد إلى نتائج الإحصاء الزراعي الشامل الذي نفّذ سنة 1999، قاربت مساحة التبغ 12 ألف هكتار وتستأثر محافظتي الجنوب والنبطية نسبة 50% من مساحة التبغ في لبنان، في حين تبلغ نسبة التبغ المروي حوالي ثلث المساحة الإجمالية للتبغ وأكثر من 80% من التبغ المروي يزرع في البقاع.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذه النتائج تختلف نسبياً عن المساحة المزروعة للتبغ والمعلنة من قبل إدارة حصر التبغ والتنباك حيث أنها قدّرت الانتاج خلال نفس السنة بحوالي 9200 هكتار. ويعود ذلك، إلى أن النتائج المقدرة من قبل الاحصاء الزراعي الشامل تتضمن مساحة مجمل الحيازات الزراعية التي تمارس زراعة التبغ، في حين أن المساحات المقدّرة من الريجي تتضمن المساحات المرخّص لها للزراعة.

إنتاج التبغ اللبناني

تقارب كمية إنتاج التبغ المزروع في لبنان 9 آلاف طن بحسب نتائج البحوث السنوية حول الانتاج الزراعي المنفذة منذ سنة 1999 ضمن مشروع الاحصاء الزراعي الشامل، وهي تناهز الكمية المعلنة من قبل إدارة الريجي. كما يتراوح إنتاج الدونم بالاستناد إلى هذه النتائج بين 100 كلغ و 110 كلغ. وتبقى الكميّة المنتجة من التبغ في الجنوب غالبة إذ تمثّل حوالي 50% من الكمية الإجمالية المنتجة. يعطينا الجدول أدناه ملخصاً لعدد الحائزين ولكمية التبغ المنتجة في كل منطقة حسب إدارة الحصر لسنة 2001.

المنطقة	التبغ الشرقي		التبغ البرلي		التنباك	
	عدد الحائزين	الكمية (طن)	عدد الحائزين	الكمية (طن)	عدد الحائزين	الكمية (طن)
الجنوب	13932	5096	-	-	-	-
البقاع	5516	1080	286	88	-	-
الشمال	624	113	*245	*55	4138	1405

(*) تقديرات

يبيّن الجدول أعلاه أن محافظة الجنوب تستأثر بحوالي 60% من العدد الإجمالي للحائزين وللكميات المنتجة. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط كمية التبغ الشرقي المنتجة تبلغ حوالي 366 كلغ للحائز في الجنوب، بينما تُسجّل نسب أدنى بالنسبة لباقي المناطق تقارب 195 كلغ. أما في ما خصّ التنباك، فيبلغ متوسط الكمية المنتجة حوالي 340 كلغ للحائز.

العمليات الزراعية

تختلف العمليات الزراعية لانتاج التبغ باختلاف الصنف كما يلي:

التبغ الشرقي

إن عملية تحضير الأرض التي تسبق الزراعة تتضمن عموماً 4 حراثات متتالية وتستخدم الجرار. أما باقي العمليات الزراعية كالتشتيل وإزالة الأعشاب والحصاد فتجري يدوياً في الشمال والجنوب، أما في البقاع فيتم استعمال بعض آلات التشتيل والري والركش Binage.

ويعتمد هذا الصنف من التبغ المزروع في الجنوب على مياه المتساقطات.

تبقى إضافة الأسمدة للتبغ شبه عشوائية تتمّ أثناء الحراثات الربيعية وتمثّل عدم توازن بين ما يريده المزارعون من إنتاج كميات كبيرة وبين ما يجب تقديمه من نوعية.

تتسم زراعة التبغ بأهمية اجتماعية خاصة في المناطق الريفية الجنوبية وذلك كونها تشغّل اليد العاملة العائلية الإناث، اما الاستعانة باليد العاملة الذكور، فهي مكمّلة لليد العاملة الإناث وتستند إلى بعض العمليات التي لا تُسند عادة للإناث بشكل عام.

وتستلزم زراعة مساحة دونم واحد من التبغ حوالي 260 ساعة عمل، أكثر من 90% منها تؤمنها يد عاملة زراعية إناث.

التبغ من صنف البرلي

يمارس الري في زراعة هذا الصنف من التبغ وبخاصة في البقاع خلافاً للتبغ الشرقي في الجنوب الذي هو بعلي بمجمله. وتشكل زراعة تبغ البرلي نسبة ضئيلة في ميزان التبغ الإجمالي المنتج في لبنان، إذ لم تتعدَّ كمية إنتاجه في البقاع سنة 2001 حوالي 8% من مجمل الكمية المنتجة للتبغ في هذه المحافظة (باستثناء التنباك) بحسب إحصاءات الريجي. وتجدر الإشارة إلى أن زراعة هذا الصنف تراجعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة لعدم ملائمته للظروف المناخية والطبيعية، بالإضافة إلى عدم إلمام مزارعي البقاع بكامل أصول الزراعة واستخدامهم لليد العاملة غير المتخصصة.

تعتبر العمليات الزراعية لتبغ البرلي غير مثلى ويظهر ذلك جلياً من خلال التوريق (Taille) وبخاصة عمليات التشذيب Ecimage و Egourmendage، هذا بالإضافة إلى تجفيف التبغ الذي يمارس بالاعتماد على الطاقة الشمسية في حين يُستحسن التجفيف في الظل.

تختلف العمليات الزراعية لما بعد الحصاد لتبغ البرلي عن تلك المعتمدة للتبغ الشرقي بحيث تتطلب يداً عاملة أقل وهي بمجملها يد عاملة مأجورة مؤقتة.

التنباك:

تختلف العمليات الزراعية المستخدمة للتنباك عن العمليات لباقي أصناف التبغ خصوصاً على مستوى الحصاد الذي يتمّ من خلال قصّ الساق والتجفيف الذي يمارس على الأرض تحت أشعة الشمس.

وتجدر الإشارة إلى أن التنباك يستحوز جهداً وساعات أقل منه لزراعة التبغ بحوالي 35% ساعات عمل وذلك لطبيعة العمل بالتبغ تصنيفاً ورزماً وتوضيباً.

التحسين الممكن على مستوى الانتاج

تستلزم زراعة التبغ تقنية عالية ولا يملك لبنان الخبرة الكافية لتحديد آلية للتطور إن على مستوى النوعية أو على مستوى كلفة الانتاج وذلك بسبب الحصرية التي تمارس من قبل الريجي في ما يخص دعم هذه الزراعة والأبحاث من خلال إدخال تقنيات جديدة كما هي الحال في كثير من البلدان المتطورة. من هنا، تبرز ضرورة البحث عن الطرق التي تساعد على تحسين نوعية ومردودية الانتاج والتي يمكن أن تشمل الجوانب التالية حسب أصناف التبغ المزروعة في لبنان:

بالنسبة للتبغ الشرقي

اعتماد المكننة الزراعية: من خلال استبدال الأعمال اليدوية المعتمدة حالياً وبخاصة أعمال التشتيل وشكاك أوراق التبغ بآلات متخصصة ما يساهم في توفير في اليد العاملة المستخدمة وبالتالي في تخفيض كلفة الانتاج. من هنا، أهمية إعداد مرحلة للبحث وملائمة استخدام المكننة للصنف المزروع لتقييم الجدوى الاقتصادية من استعمال المكننة خاصة في التشتيل بسبب العائق الذي تمثله كثرة الأراضي الوعرة في الجنوب. يمكن الأخذ بعين الاعتبار إمكانية شراء آلات زراعية وإدارتها بصورة جماعية على مستوى عدّة حيازات زراعية.

استعمال مبيد للأعشاب: ما يساهم في تخفيض كلفة اليد العاملة اللازمة لإزالة الأعشاب بطريقة يدوية.

على مستوى الانتاجية: وهي محدّدة من قبل إدارة التبغ والتنباك التي ترفض ولا تستلم كميات التبغ التي تزيد عن الكميّة المحددة أو الكميات التي لا تملك ترخيصاً من قبلها.

وتبقى إمكانات التطوّر ممكنة للتبغ الشرقي بالرغم من أن هذا التطور يبقى هامشياً من خلال اليد العاملة لأن معظم العمليات الزراعية لما بعد الحصاد يجب أن تبقى يدوية للمحافظة على النوعية.

بالنسبة للتبغ البرلي

توجد هوامش كبيرة للتطور بالنسبة لهذا الصنف من التبغ إن على صعيد النوعية أو الكلفة أو الانتاجية، خاصة إذا اعتمد المزارعون تقنيات وعمليات زراعية تختلف عن تلك التي يمارسونها للتبغ الشرقي وذلك بسبب قلّة خبرتهم في زراعة هذا الصنف.

وتشمل إمكانيات التطور المتاحة، العمليات الزراعية كالتشذيب والتي يجب أن تمارس بصورة منتظمة بالإضافة إلى اعتماد شكاك الأوراق والتجفيف في الظلّ. كما يجب اعتماد الري بالنقاط للحد من استعمال المياه.

ويساعد استعمال مبيد الأعشاب في تخفيض اليد العاملة المستخدمة في إزالة الأعشاب من خلال العزق Sarclage. وتبقى العمليات الزراعية المعتمدة حالياً بعيدة عن المستوى المنشود ما يؤدي إلى هذه الانتاجية الضعيفة والنوعية السيئة مقارنة بباقي الدول المتطورة في زراعة التبغ.

بالنسبة للتنباك

تبدو الامكانيات المتاحة لتطور العمليات الزراعية لهذا الصنف صعبة وذلك بسبب عدم وجود مراجع لهذه الزراعة والتي هي جدّ متخصصة. وتشمل هوامش التحسين التشذيب واعتماد الري بالنقاط واستعمال مبيدات للأعشاب. ويبقى التطور على صعيد الانتاجية صعب المنال لأنه لا يمكن قطاف أكثر من ست أوراق للنبتة الواحدة.

تخفيض كلفة المدخلات الزراعية: يقوم مزارعو التبغ بشراء المدخلات الزراعية من الشركات الخاصة بشكل قروض تمنحها هذه الشركات لهم، ما يشكّل عبئاً إضافياً على فاتورة المزارعين والتي يمكن تقليصها بنسب مهمة إذا ما تجمّع المزارعون بشكل تعاوني ما يمكّنهم من الاستفادة من شراء المستلزمات الزراعية بأسعار مناسبة.

3. أنشطة ما بعد الانتاج

استلام محصول التبغ

استناداً إلى سياسة الاحتكار التي تنتهجها إدارة الحصر، تعتبر هذه المؤسسة الوسيلة الوحيدة لتسويق التبغ اللبناني بحيث تقوم بشراء المحصول المسلّم إلى مراكزها المعتمدة سنوياً وذلك بحسب التصنيف المحدّد للنوعية والأسعار لكل موسم.

عمليات التوضيب والتسويق

بالنسبة للتبغ الشرقي :

يتمّ استلام وشراء هذا الصنف من التبغ من قبل إدارة الحصر، ثمّ يفرز ويوضّب بهدف التصدير. أما أسعار التصدير فتُحدّد من قبل سلطة الوصاية. ويجري مقايضة الكمية المنتجة من هذا التبغ مع أكبر شركات التبغ العالمية.

ويلاحظ اختلاف في سعر تصدير التبغ الجنوبي منه عن البقاعي لعدّة أسباب من أهمها: نوعيّة التبغ، الخبرة في الزراعة ورغبة الشركات المستوردة في هذا الصنف من التبغ.

وتتراوح أسعار البيع للكلغ من التبغ المصدّر بين 4.8$ و 6.55$ لتبغ الجنوب وبين 2.5$ و 3.4$ لتبغ البقاع.

وتجدر الإشارة، إلى أنه لضآلة الكمية المنتجة من التبغ الشرقي (سعدى 6) في الشمال، فإنها تمزج مع كمية تبغ الجنوب وتفرز معها، في حين أن تبغ البقاع يفرز على حدة.

أما بالنسبة لشراء التبغ الشرقي، فيبلغ معدّل كلغ السعر الوسطي حوالي 7.55$ في الجنوب ويباع لشركات التبغ العالمية وبمعدّل سعر مبيع يبلغ 5.3$. أما بالنسبة لسعر كلغ شراء التبغ الشرقي البقاعي، فيبلغ حوالي 6$ في حين يباع بحوالي 2.2$. ومن الملاحظ، أن معدّل سعر كلغ التبغ الشرقي عالمياً يتراوح بين 2$ و 6$ حسب العرض والطلب، والنوعية، وبرامج الشركات المصنّعة.

بالنسبة لتبغ البرلي :

إن كلفة فرز وتوضيب هذا النوع من التبغ هي جدّ مرتفعة. يُفرز هذا التبغ إلى تصنيفين: جيّد ومتدنّي حيث يُستعمل جزء منه في صناعة السيجارة الوطنية. أما الجزء القليل المتبقي، فيصدّر بأسعار أقلّ بكثير من كلفة إنتاجه. ففي حين يبلغ المعدل الوسطي لسعر شراء الكلغ من هذا الصنف من التبغ حوالي 4$، لا يتجاوز سعر المبيع دولاراً واحداً بينما يتراوح السعر عالمياً بين 0.5$ و 4$. وتعود المستويات المنخفضة لسعر مبيع تبغ البرلي اللبناني حسب آراء التجار العالميين إلى تدنٍّ في نوعية هذا التبغ بسبب قلّة خبرة وتخصّص المزارعين لزراعته في البقاع.

بالنسبة للتنباك :

لا تستهلك زراعة التنباك في صناعة التبغ عالمياً لأنها غير معروفة، فهي محصورة فقط في منطقة الشرق الأوسط من خلال تصنيع التنباك للنرجيلة. وهذا ما يجعل تجارة هذا الصنف من التبغ أسير سوق استهلاكية ضيّقة ومنافسة واسعة. ويبلغ سعر شراء كلغ التنباك حوالي 6.5$. ولا تجد إدارة الحصر أسواق لتصدير التنباك ومشترٍ بأكثر من 0.20$ وذلك بسبب المنافسة الواسعة من التنباك الأصفهاني

والهندي، أما محلياً فلا يتمّ تسويق أكثر من خُمس الكمية المنتجة لهذا الصنف من التبغ وبسعر يبلغ حوالي 7$ للكلغ.

4. دراسة اسواق التبغ

التجارة الخارجية للتبغ

بلغت حصّة التبغ المصنّع والمستورد سنة 2003، بالنسبة لمجمل الواردات من المنتجات الزراعية المصنّعة حوالي 21%. وقد استورد لبنان خلال نفس السنة حوالي 1710 طن من التبغ الخام وحوالي 7200 طن من اللفائف الغليظة والعادية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 182 مليار ل.ل. مسجلة بذلك تراجعاً يقدّر بنسبة 7% مقارنة بعام 2002. وتجدر الإشارة، إلى صعوبة تسويق إنتاج التبغ من قبل المزارعين اللبنانيين بمفردهم بسبب الاحتكار من قبل الشركات العالمية فكان من الضروري إلزام الشركات الأجنبية العالمية بشراء ومقايضة التبغ اللبناني.

وقد انعكس التوسّع في إنتاج التبغ الخام، زيادة في صادرات إدارة الحصر إذ ارتفعت من حوالي 4500 طن سنة 2002، إلى حوالي 8400 طن سنة 2003 وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 50 مليار ل.ل. بزيادة بلغت نسبتها (+ 150%) مقارنة بعام 2002. بلغ متوسط الكمية المصدّرة من التبغ خلال سنوات 2000، 2001 و2002 حوالي 7271 طناً بمتوسط قيمة إجمالية 42.4 مليار ل.ل.

دراسة الجدوى الاقتصادية

تختلف مردودية إنتاج دونم التبغ باختلاف الصنف المزروع كما يلي:

بالنسبة للتبغ الشرقي: يزرع التبغ الشرقي خاصة في منطقة الجنوب. ويُقدّر الربح الصافي للمزارع من الدونم الواحد بحوالي 280000 ل.ل. باعتماد إنتاج 100 كلغ / دونم واحتساب سعر كلغ التبغ بحوالي 12000 ل.ل. وهذا ما يؤكّد أهميّة هذه الزراعة من الناحيتين الاجتماعية والعائلية بسبب عدم احتساب أية كلفة أجور إضافية لليد العاملة.

بالنسبة لتبغ البرلي: بدأت زراعة هذا الصنف من التبغ بالتراجع بسبب تحوّل معظم المزارعين عن زراعته نحو التبغ الشرقي.

بالنسبة للتنباك: يُقدّر الربح الصافي للمزارع من الدونم الواحد بحوالي 430000 ل.ل. باعتماد إنتاج 150 كلغ / دونم واحتساب سعر كلغ التبغ بحوالي 9000 ل.ل. علماً أن كلفة إنتاج هذا الصنف من التبغ تبلغ حوالي 940000 ل.ل.، و بذلك قليلاً ما يتحقق هذا الناتج في أي زراعة حقلية أخرى.

5. نحو استراتيجية لتطور زراعة التبغ

في غياب خطّة واضحة المعالم وبرنامج عمل متوسط المدى لتنشيط سلسلة إنتاج زراعة التبغ بسبب العوائق على المستوى التقني، والتجاري والمالي، يمكن من خلال هذه الدراسة إبراز الاستنتاجات التالية:

- لزراعة التبغ (وبخاصة الشرقي منه) دور اجتماعي مهم إذ تشكّل مصدراً اقتصادياً مهماً لدخل الأسر وبخاصة في الريف الجنوبي وبالتالي تحثّ الناس على بقائهم في قراهم والحدّ من النزوح والهجرة. من هنا، ضرورة تخفيض كلفة الانتاج وتحسين العمليات الزراعية وتخفيض كلفة الفرز والتوضيب للريجي ما يساهم في تخفيض العجز ليتلائم مع البعد الاجتماعي لهذه السلسلة.
- تبقى إعادة تنظيم زراعة التبغ من الأولويات بغية تطورها والسعي إلى انحسار الربح فقط بالمزارعين دون الوسطاء من خلال اعتماد خطة تسويقية لمقومات تنافسية لوضع التبغ اللبناني في الأسواق العالمية وملائمة العرض بالطلب كمّاً ونوعاً وفقاً لحاجات السوق.
- فكّ عقدة المقارنة في أسعار التبغ الشرقي والتنباك، وعدم جواز مساواة الأسعار بين الصنفين إذ يحتاج التنباك إلى 35% عمالة أقل.
- بالرغم من وجود مشاكل عديدة لتسويق التنباك، يبقى تطور هذا الصنف من التبغ مشروط بإيجاد أسواق جديدة ما يستلزم جهداً من قبل إدارة الحصر إن على مستوى ملائمة نوعية التبغ لمتطلبات سوق التصدير أو على مستوى تخفيض كلفة الانتاج.
- السعي إلى عدم جعل التبغ مصدراً وحيداً لدخل الأسرة وذلك من خلال إيجاد زراعات إضافية أو جانبية بالإضافة إلى دعم إقامة مشاريع نموذجية بديلة تشجّع المزارعين على الاقتداء بها.

على المستوى المؤسساتي

- ضرورة التنسيق بين إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (المركزية) ومختلف المصالح الإقليمية التابعة لها.
- ملائمة العرض والطلب من خلال إنتاج أصناف من التبغ يمكن تصريفها في الأسواق العالمية والعمل على تخفيض كلفة الانتاج.
- ضرورة تحديد الهوية القانونية لإدارة الحصر من خلال اعتمادها لرؤية وخطة واضحة المعالم بحيث تحفظ حقّ المزارعين وتحمي الانتاج المحلي من المنافسة غير المشروعة.
- الحث على تثبيت مزارعي التبغ في قراهم وبخاصة في الريف الجنوبي نظراً للدور الاجتماعي التي تلعبه هذه الزراعة في تلك المنطقة.

- مساعدة المزارعين على استصلاح أراضيهم بمساعدة المشروع الأخضر.
- التنسيق المتزايد بين مختلف الفاعلين في زراعة التبغ (الريجي، وزارة المالية، وزارة الزراعة، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية) والتعاون الكامل فيما بينهم لتفعيل كافة مكونات هذه السلسلة.
- إنشاء معامل فرز لتبغ الورق في مناطق إنتاجه (بنت جبيل وبعلبك) وإنجاز أعمال الفرز بأقصى سرعة واستخدام يد عاملة موقتة ما يساهم في تحقيق وفر كبير لكلفة الفرز وإيجاد فرص عمل في المناطق.

على المستوى التنظيمي:

يجب تشجيع مزارعي التبغ إلى التجمّع في ما بينهم ضمن تنظيمات على غرار "تعاونيات" وخاصة في مناطق إنتاج التبغ لتأمين المستلزمات الزراعية بأسعار مناسبة وتخفيض كلفة الانتاج.

على مستوى البحث والتدريب والإرشاد:

- تنسيق أعمال البحث بين إدارة الحصر ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة.
- جعل الإرشاد الزراعي أكثر ارتباطاً وتكاملاً مع بحث زراعي ذي إمكانيات وفعالية.
- العمل على تطوير أنشطة البحث من خلال القيام بتجارب لأصناف جديدة تتلائم أكثر ومتطلبات السوق الداخلي والخارجي.
- تشجيع إدخال زراعات إضافية أو جانبية ودعم إقامة مشاريع نموذجية.
- إعداد دورات تدريبية لمزارعي التبغ بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية التابعة لوزارة الزراعة ولإدارة الحصر وذلك بغية نقل أفضل الوسائل التي يجب اعتمادها بهدف تطوير هذه الزراعة على مستوى العمليات الزراعية والانتاج والتقنيات والفرز والتوضيب...

على مستوى التشجيع على الاستثمار:

- الحث على اعتماد تقنيات الري الحديثة (النقاط) في زراعة التبغ وتنفيذ مشاريع ري في مناطق إنتاج التبغ مما قد يساهم في تحول المزارعين نحو زراعات مروية إضافية وبديلة.
- استعمال المكننة المتخصصة في زراعة التبغ كآلات التشتيل والآلات المستخدمة في شكاك الأوراق لتحسين النوعية والانتاج وتخفيض الكلفة المترتبة عن اليد العاملة التي تقوم بأعمال يدوية في معظم الأحيان.
- تخفيض كلفة الفرز والتوضيب من خلال استخدام يد عاملة موقتة في هذه العمليات وإنشاء معامل فرز لتبغ الورق في مناطق إنتاجه وإنجاز أعمال الفرز بأقصى سرعة ممكنة.

تربية النحل

2. الوضع العام

عرفت تربية النحل عالمياً تطوراً ملحوظاً ليس فقط على مستوى انتاج العسل بل على مستوى المنتجات الأخرى: الهلام الملكي، الطلع والشمع. ويبقى العسل من أهم المنتجات من ناحية الكميّة والقيمة. وينتج معظم مربي النحل في لبنان العسل دون الاهتمام الكافي بالمنتجات الأخرى، كما يفتقر لبنان إلى قانون ينظّم هذا القطاع. ويمكن توزيع مربي النحل في لبنان والذي يبلغ عددهم حوالي 7000، إلى ثلاث مجموعات:

- **مربي النحل الهواة** الذين يشكّلون الغالبية ويملكون أقل من 50 قفير.
- **مربي النحل ذوي الخبرة** وهم شبه متفرغين لتربية النحل ويملكون بين 50 و200 قفير ويقدّر عددهم بحوالي 350 مربياً.
- **مربي النحل المتخصصين** وذوي الخبرة العالية (عددهم لا يتعدّى العشرة) وهم متفرغون كلياً لتربية النحل ويزيد عدد قفرانهم عن 200 قفير.

2. انتاج العسل

2. 1. مناطق الإنتاج

يتميّز لبنان بطبيعة متنوعة تمكّن لمربي النحل من الاستفادة من ثلاثة فصول لانتاج العسل. وتقسم مناطق الإنتاج إلى ثلاثة بحسب ارتفاعها عن سطح البحر كالتالي:

1- المناطق الساحليّة: من الساحل الى 400 م.
2- المناطق المتوسطة: من 400 الى 900 م.
3- المناطق الجبليّة: أكثر من 900 م.

2. 2. أعداد القفران والمردود

بلغ عدد قفران النحل عام 1999 حوالي 132.000 قفير بحسب نتائج الاحصاء الزراعي الشامل وتتوزع هذه القفران على المحافظات كالتالي: الجنوب 12%، النبطيّة 18%، جبل لبنان 27 %، الشمال 24 %، والبقاع 19%.

وقد عرف متوسط انتاج القفير انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بسبب الظروف المناخيّة غير الملائمة وأيضاً بسبب انتشار مرض الفاروا. وقد قامت وزارة الزراعة منذ العام 2001، بحملة لمكافحة هذا المرض وذلك من خلال توزيع أكثر من 200.000 جرعة من المبيدات بشكل مجاني. وبحسب نتائج البحوث السنويّة للإنتاج، فقد انخفض انتاج العسل من 13.2 كلغ/قفير عام 1999 الى 7.6 كلغ/قفير عام 2003.

2. 3. نقاط الضعف وامكانيّة التحسين

يواجه مربي النحل عدّة معوقات تحدّ من تطوّر هذا القطاع، نذكر من أهمها:

- عدم المعرفة الدقيقة للمسار التقني الملائم.
- غياب تنظيم هذا القطاع بشكل فاعل ومتكامل.
- غياب معايير موحّدة وملائمة.

3. أنشطة ما قبل وما بعد الانتاج

3. 1. أنشطة ما قبل الانتاج

البحث والارشاد انّ أنشطة البحث المتخصصة بتربية النحل تكاد تكون غائبة في لبنان. وتعتبر تلك التي تهدف إلى تحسين السلالة المحليّة (Apis mellifera syriaca) من الأنشطة الضرورية والتي ينبغي إيلائها أهمية خاصة إذ يمكن أن تشكّل نقطة انطلاق للحصول على سلالة مؤصلة وذات مردود عالٍ. كما يعتبر الارشاد الزراعي المتعلق بتربية النحل شبه غائب حالياً، بسبب النقص في الفنيين المتخصصين في هذا المجال وغياب الموارد الماديّة والآلية التنظيمية اللازمة.

المدخلات الاستعمال العشوائي لملكات النحل من السلالة الأجنبية غير المتأقلمة بالضرورة والظروف البيئية المحلية، يمكن أن يسبّب بأمراض وأن يؤخر في تحسين السلالة المحليّة. ولا بدّ من الإشارة في هذا المجال، إلى ان معظم الملكات الأجنبيّة المستعملة هي من السلالة الايطاليّة.

3. 2. أنشطة ما بعد الانتاج

التوضيب والتسويق عد استخراج العسل، يقوم المربين بتوضيبه في أوان من الزجاج أو من البلاستيك تمهيداً لبيعها بالجملة. ومن الجدير ذكره، أن عمليّة توضيب العسل في لبنان تتمّ عموماً بشكل تقليدي. انّ أغلبية المربين في لبنان يقومون ببيع المنتج مباشرة الى المستهلك في عبوات خالية من الملصقات البيانية المتعارف عليها، كما انّ أساليب التسويق المتبعة تحدّ من قابلية المنتج اللبناني على المنافسة. ومن ناحية أخرى، فانّ غياب الاعلان الملائم وصعوبة وصول معظم المربين الى شبكات التوزيع الكبيرة يحدّان من تطور هذا القطاع.

4. دراسة سوق العسل

4. 1. العرض والطلب

معايير الجودة وتطبيقها[3] قوم مستوردي العسل بإرسال العيّنات الى مختبر الأبحاث العلمية الزراعيّة في الفنار. انّ التحاليل المعتمدة، هي تلك المتعلقة بالسميّة بينما لا تغطي هذه التحاليل الجوانب المتعلقة بالنوعية (النسبة المئوية للهيدروكسي ميثيل فورفورال بالكلغ الواحد للعسل، بالإضافة إلى الرطوبة).

الواردات والصادرات نبغي تحسين نوعية العسل المنتج في لبنان وتخفيض كلفة إنتاجه وذلك بغية زيادة حصة الانتاج المحلي في السوق. وتجدر الاشارة، إلى أن العسل المستورد له أفضلية على العسل المحلي من حيث السعر حتى ولو كانت الرسوم الجمركيّة مرتفعة (8000 ل.ل/كلغ). ويعتبر تصدير العسل في الوقت الراهن صعباً نظراً لكلفة الانتاج المرتفعة نسبةً للبلدان المصدرة للعسل: الصين، كندا، الأرجنتين، أوستراليا، والولايات المتحدة.

السوق المحلّي يغطّي الانتاج المحلي للعسل كافة حاجيات السوق، إذ يُقدّر متوسط الانتاج السنوي بحوالي 1000 طن، بينما لا يتعدّى متوسط الاستيراد 120 طن سنويّاً (إذا ما اعتبرنا الفترة 2001 – 2003).

ويبقى تطور هذا القطاع رهن بالتطورات التي قد يعرفها السوق الداخلي وهذا مرتبط أساساً باعتماد النوعية وتخفيض كلفة الانتاج والرفع من الانتاجية من جهة، وكذلك تبني خطة إعلامية تستهدف تسليط الضوء على مزايا العسل اللبناني ونوعيته وخصوصياته المحلية من جهة أخرى.

[3]- في لبنان المعايير المطبقة والمطلوبة هي التالية: 60% سكر وما فوق، رطوبة لا تزيد عن 18%، أقل من 4 مغ من هيدروكسي يثيل فورفورال في الكلغ الواحد من العسل، أقل من 8% سوكروز.

المردود الاقتصادي إذا أخذنا بعين الاعتبار كلفة الانتاج الحاليّة وأسعار العسل في الأسواق اللبنانيّة (حوالي 10$/كلغ)، فانّ متوسط مردود القفير والمردود الاقتصادي متوقفان على أعداد القفران وكفاءة النحال. انّ الجدول أدناه يبيّن المردود الاقتصادي لمربي النحل ذوي مستوى مقبول في الخبرة والاداء والذي يتعاطى تربية النحل بمهنية واعتماد طرق تربية وتقنيات ملائمة.

	50 قفير	200 قفير	350 قفير
مردود على 5 سنوات ($)	6.800	48.000	380.000
مردود شهري للنحال ($)	110	800	أكثر من 6000

5. خطط تطوير مقترحة

5. 1. تحسين المردود والانتاج

انّ المردود الاقتصادي يزيد بشكل ملحوظ باعتماد منهجيّة علميّة على صعيد تحسين السلالة، تربية الملكات، المتابعة والمعالجة والمكننة في قطف العسل والتعليب والتسويق. انّ تطور الاحتراف على صعيد تربية النحل لا يتمّ الا باعتماد ادارة جيّدة للمناحل وتقنيّات ملائمة لجعل العسل اللبناني ذات قدرة تنافسية.

جدول مقارنة للكميّات المنتجة بحسب التقنيّات وأعداد القفران

	الوضع الحالي للقفران		ادارة مقترحة للقفران	
عدد القفران	الانتاج/موسم (كلغ)	الانتاج/سنة (كلغ)	الانتاج/موسم (كلغ)	الانتاج/سنة (كلغ)
50	9 (موسم واحد)	450	14 (3 مواسم)	2.100
200	10 (موسمين)	4.000	20 (3 مواسم)	12.000
350	15 (3 مواسم)	15.750	20 (3 مواسم)	21.000

انّ تشجيع الاستثمار لإنشاء مناحل ذات حجم كافٍ (أكثر من 200 قفير) يعتبر حيوياً للقطاع ويسمح بزيادة ملحوظة في العائدات للمربين على أساس الرفع من طاقتهم المهنية والتقنية.

5. 2. التطلعات التنمويّة

على المستوى التنظيمي يعتبر تنظيم قطاع تربية النحل والمساهمة في تطوره من المهام الأساسية الموكلة إلى وزارة الزراعة وذلك من خلال:

- تعزيز المصالح الإقليميّة والمختبرات.
- تربية الملكات المحليّة وبيعها للمربين.
- انشاء مراكز للتعقيم وصناعة الشمع.
- زراعة الأشجار والنصوب التي يمكنها من تحسين الإمكانيات الغذائية المتوافرة لتربية النحل.
- المحافظة على الغابات والمحميات الطبيعيّة.
- الغاء الرسوم الجمركيّة على مستلزمات تربية النحل.
- مراقبة استخدام المبيدات الزراعيّة.

تنظيم قطاع تربية النحل في لبنان العمل على التسجيل الرسمي للنحالين من خلال:

- إيجاد هويّة للنحّال.
- تنظيم نقل القفران من منطقة الى أخرى عبر اعطاء رخص خاصّة.

على المستوى التشريعي أصبح من الضروري أن يعتمد لبنان قوانين منظّمة لهذا القطاع، تأخذ بعين الاعتبار المقاييس والمعايير الدوليّة لمراقبة جودة العسل حتى يتمكّن من ضبط السوق الداخلي سواء في ما يخصّ الانتاج المحلي أو الانتاج المستورد، وخلق جو ملائم لتنمية الاستثمارات في هذا القطاع.

على المستوى الأكاديمي، البحث والارشاد

- انشاء خليّة وطنيّة في وزارة الزراعة من مهامها خلق مجال للحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين (المؤسسات الاداريّة، الأبحاث الزراعية، المؤسسات المهنيّة والنقابات، الجامعات والمدارس المهنيّة، الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين،...)
- اقامة دورات تدريبية متخصصة في مجال تربية النحل على مستوى المدارس المهنيّة واقامة فترات تدريب لدى نخبة النحالين.
- العمل على تنمية وتطوير أنشطة الأبحاث لاختيار سلالة مؤصلة من الملكات المقاومة وذات مردود عالٍ.

على مستوى التوضيب والتسويق

- انّ وضع الملصقات البيانيّة الإلزامية، والذي يسمح بتعريف وتحديد منشأ المنتج، يعتبر خطوة أساسيّة يجب اتباعها.

- انّ توحيد وتفعيل السوق الوطني يستلزم عدة أنشطة منها:

- وضع نظام مراقبة وتنمية قدرات مختبرات التحليل.
- تنظيم يوم وطني للعسل بمشاركة مختلف الشركاء.

- تنظيم حملة إعلانية لإبراز خصائص ومميزات إنتاج العسل سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المناطق.

الحليب واللحوم

1. الوضع الحالي لسلسلتي الحليب واللحوم

مكانة محدودة ولكن ليست هامشية تبقى المنتجات الحيوانية للمجترات، ثانوية في الزراعة اللبنانية إذ:

- تدخل أقل من حيازة زراعية من أصل ثماني حيازات في تربية المجترات الحيوانية (11.6% وذلك حسب نتائج الاحصاء الزراعي الشامل لعام 1999).
- بلغ إنتاج حليب الابقار والماعز والاغنام 7.2% من قيمة الانتاج الزراعي العام في لبنان سنة 2003.
- ساهم إنتاج لحوم الابقار والماعز والاغنام بنسبة 3.9% من الانتاج الزراعي. إن قطاع الانتاج الحيواني له مكانة محدودة ولكن ليست هامشية لان المجترات، خاصة الماعز والاغنام، هي الوحيدة القادرة على اضفاء قيمة على المراعي والاراضي المتروكة:
  - ما يقارب 10.000 هكتار من الأراضي هي مستريحة.
  - أكثر من 53.000 هكتار من الأراضي هي متروكة.

يضاف الى ذلك، مساحة الأراضي المخصصة للرعي والغابات والتي تغطّي ما يزيد عن 50% من مساحة لبنان.

مستوى مرتفع للاستهلاك: بالرغم من أن إنتاج لبنان من الحليب واللحوم يبقى محدوداً، إلا أنه يشكّل جزءاً مهماً من الاستهلاك الغذائي لمعظم اللبنانيين، وبحسب عوامل الترجيح لمؤشر الاسعار، يخصص ربع الموازنة الغذائية للأسر لشراء اللحوم وحوالي 9% منها لشراء الحليب ومشتقاته. ومن الجدير ذكره ان استهلاك اللبنانيين للحليب يقارب مستويات الاستهلاك الاوروبية.

يتلائم الانتاج المحلي للحوم الأغنام والماعز، وللحليب ومشتقاته تماماً مع تقاليد المطبخ اللبناني التي لا تزال مرسّخة بقوة لدى اللبنانيين. فعادات الشراء لدى المستهلكين اللبنانيين تشهد تطوراً مستمراً، نتيجة انتشار التوزيع الواسع النطاق والمحلات التجارية الكبيرة والتي تمثّل حوالي ثلث مبيع المنتجات الغذائية.

إنتاج محلي دون مستوى حاجة الاستهلاك :

يبقى إنتاج اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته غير كافٍ لتأمين حاجات الاستهلاك المحلي، بالرغم من الطلب المتزايد عليها، ما يجعل لبنان يلجأ إلى الاستيراد لتغطية العجز من هذه المنتجات، ويبقى الاستيراد المكّون الأساسي إذ يغطّي:

- أكثر من 90% من العرض في لحوم الابقار.
- أكثر من 80% من العرض في لحوم الاغنام.
- اكثر من 63% من قيمة مشتقات الحليب المستهلكة في لبنان.

نفّذت خلال السنوات الأخيرة العديد من الاستثمارات الكبرى في مجال **سلسلة انتاج حليب البقر**، منها الخاصة، حيث تم إنشاء ثلاثة وحدات جديدة لتصنيع الحليب والتي تطبق المعايير الدولية وقد تمكنت من إيجاد سوق داخلي للحليب الطازج بالإضافة إلى الاستفادة من دعم من قبل الدولة عن طريق رفع الرسوم الجمركية للحليب المستورد، ومنها العامّة العامة كمشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) لصالح اصحاب الحيازات الصغيرة في البقاع، وتوزيع الأبقار المؤصلة الحلوب من خلال مشروع التعاون الزراعي اللبناني – الأميركي.

يتم تسويق حليب البقر من خلال ثلاثة أقنية: أشخاص مستقلين يقومون بجمع الحليب (حلاّب)، او أشخاص يقومون بعملية الجمع ويتقاضون أجورهم من مصانع الحليب، او مراكز جمع الحليب (العامة والخاصة). وهذا ما يرفع نسبة الجودة (اجراء تحاليل، التمايز في الدفع) ويزيد من قدرة المربين على المساومة. ولكن مع انتهاء العمل بمشروع الايفاد فان مراكز جمع الحليب العامة تواجه مشكلة التمويل، ما يزيد من فرص نجاح مراكز جمع الحليب الخاصة: المركز الزراعي في الجنوب، مركز دروب، بون جوس، مزارع تعنايل وغيرها.

أمّا بالنسبة لمرحلة ما بعد الانتاج، فاننا نلاحظ وجود عدد كبير من مصانع الحليب نصف-تقليدية، الا ان علاقتها بالمربين ليست علاقة وثيقة (فالحلاب هو الواجهة)، وهي تراقب بشكل غير كافٍ نوعية وجودة الحليب، ولا قدرة لديها على التجديد في مجال تصنيع الاجبان لأن تجهيزاتها محدودة ولا على التفاوض مع الوحدات الاقتصادية الكبيرة.

كما يلاحظ أيضاً في مرحلة ما بعد الانتاج تطوراً للتوزيع الواسع عبر المحلات التجاريّة الكبرى والذي يتعزز وضعه يوماً بعد يوم لكنه يستلزم تسليم منتجات ذات جودة بكتريولوجية وذوقية عالية طيلة ايام السنة، ويلقى هذا النوع من التوزيع مجالاً واضحاً للتصريف، الامر الذي لا يمكّن غالبية مصانع الحليب من تحقيقه، لان ذلك يفترض توافر مال متداول يسمح بمواجهة التأخير الحاصل في استرداد الفاتورة، ما يدفع بهذه المصانع الصغيرة إلى توجيه إنتاجها نحو محال السمانة والميني ماركت.

وفي ما يخص انتاج لحوم الأبقار الذي يعتبر انتاجاً مشتركاً مع تربية الأبقار المخصصة لإنتاج الحليب، فيبقى هامشياً ومن المتوقع ان يستمر كذلك، لان الجزء الكبير من اللحوم المستهلكة تتم عن طريق ذبح صغار الثيران والعجول المستوردة خاصة من الاتحاد الأوروبي.

تتم مراقبة عمليات الاستيراد وعمليات الذبح، من قبل مجموعة صغيرة من القصابين يقومون بتسليم اللحم "البلدي" ذبائح كاملة الى محلات التوزيع الحديثة والتقليدية. وقد شكّلت هذه الأخيرة حوالي 75% من إنتاج لحوم الأبقار لعام 2002. ويتميز البعض من القصابين حالياً بالاستثمار في مجال أدوات المسالخ ووحدات التبريد. ويواجه القصابون منافسة من نوع جديد: فمن جهة، تبرز المنافسة من خلال عمليات استيراد القطع الكبيرة المبرّدة، خاصة من البرازيل، والتي توزع من خلال الوحدات التجارية الكبيرة والمطاعم (8% من لحوم البقر المعروضة عام 2002، وهذه النسبة في ارتفاع)، ومن جهة ثانية، المنافسة من جراء استيراد اللحم المجلد، خاصة من الهند، وباسعار منخفضة جداً (10% من لحوم الأبقار المتاحة عام 2002).

اما بالنسبة الى إنتاج الحليب ومشتقاته وإنتاج لحوم المجترات الصغيرة (اغنام وماعز)، فانها تشهد تراجعاً منذ العام 1999، بشكل متوازٍ مع التراجع الحاصل في عدد القطيع:

- تراجع عدد قطيع الاغنام من حوالي 378 ألف رأس سنة 1999 إلى حوالي 302 ألف رأس سنة 2003.
- بعد أن تراجع عدد قطيع الماعز بحوالي 37 ألف رأس بين عامي 1999 و2001، عاد وارتفع بنسبة حوالي 7% بين 2001 و2003.

يواجه انتاج لحم الاغنام منافسة قوية بسبب عمليات استيراد الاغنام الحية التي تتمّ عبر القنوات الرسمية (من استراليا ومن تركيا وسوريا بشكل خاص) وغير الرسمية (من سوريا خاصة)، وهكذا فان اسعار لحم الغنم هبطت بمقدار الثلث بين العام 1997 والعام 2001 حتى ولو انها عرفت بعض التحسن خلال عامي 2002 و2003. وقد اتّبع حليب الاغنام نفس التوجه، فاقداً ما نسبته 40% خلال التسعينات.

وتواجه منتجات الماعز هي ايضاً، صعوبات جمة، لانها تشهد تراجعاً منذ العام 1997. وهناك تناقض واضح في هذا المجال: ففي الوقت الذي يسجل فيه اقبال على منتجات الماعز من الحليب واللحوم، وتستلزم عملية تصنيعها استيراد القليل من هذه المواد، وهذا ما يعدل الميزان التجاري، فعدد العائلات التي تعتاش منها تقارب الـ 10.000 عائلة تقريباً، وبالرغم من ذلك، نلاحظ تراجعاً في الانتاج (بسبب قلة تدخل المؤسسات العامة)، ومردّ ذلك إلى الأسباب التالية:

- اذا كان انتاج حليب الماعز اقل تأثراً بعمليات الاستيراد كما هو الحال بالنسبة للأغنام، فقد تراجعت أسعاره نتيجة تأثرها بانخفاض أسعار حليب الأبقار والأغنام.

- تجدر الاشارة الى ان مربي الماعز يواجهون تردٍّ في وضع المراعي على نحو متسارع، وبندرة في مخلفات الانتاج الزراعية المتاحة (وخاصة بعد التوقف عن زراعة الشمندر السكري) وبانخفاض قيمة منتجاتهم.
- ان وضع مربي الماعز اليوم، ليس بافضل مما كان عليه بالامس لا سيما لجهة حصولهم على الخدمات العامة في مجال الصحة الحيوانية (الوقاية من الامراض، الحصول على الخدمات البيطرية).

تشهد منتجات الماعز والاغنام حالة من الاهمال من قبل المؤسسات العامة. وحدها، بعض المنظمات غير الحكومية، اقامت بعض المشاريع المتفرقة لتنمية القطاع، خاصة قطاع إنتاج حليب الماعز.

2. الخلل الوظيفي في سلاسل الانتاج:

أ- المشاكل الصحية:

لم تتم السيطرة على الاوبئة الكبرى ولا على سلامة مشتقات الحليب واللحوم بشكل كامل (وهذا ينطبق ايضاً على قطاع الابقار). في ما يخصّ الامراض الحيوانية، يُلاحظ انتشار الحمى المالطية بكثرة (13% من القطيع مصاب بها)، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسها على صحة الانسان العامة. كما نذكر من الأمراض المنتشرة في لبنان: طاعون المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، والتهاب الانف والقصبة الهوائية المعدي لدى الابقار والذي يصيب بشكل اساسي الحيوانات المستوردة. تشكل هذه الاعراض الصحية احد العوائق الكبرى التي تحدّ من تطور هذا القطاع، خاصة بالنسبة لتربية المجترات الصغيرة، وتهدد بإقصاء القطاع غير المنظم من السوق على المدى المتوسط، دون إمكانية اعتماد المعايير الدولية.
بالاضافة الى هذا العجز في مجال الصحة الحيوانية، يسجل ظهور تلوث في المنتجات الغذائية وفي اماكن متفرقة. وقد اظهرت بعض الدراسات التي اجرتها مصلحة الابحاث العلمية الزراعية ان مشتقات الحليب معرضة للاصابة بالتلوث البكتريولوجي، والذي غالباً ما ينتج عن استعمال المياه الملوثة خلال عمليات التصنيع. ومن الجدير ذكره ان تلوث مشتقات الحليب بالمضادات الحيوية هو احد مصادر التردي في جودتها.

ب- الضعف في اعداد الاطر التقنية:

ان انخفاض جودة المنتجات الحيوانية مردّه إلى عدّة اسباب منها: الضعف في عملية تأطير المربين والمصنعين، لان الخدمات الإرشادية ما زالت في بداياتها. فمن جهة، نجد ان خدمات الارشاد التابعة

للدولة تبقى جدّ محدودة وغير فعالة في مجال التطبيق الميداني في ما يخص تربية الماشية، ومن جهة أخرى، لا تتوافر خدمات طبية بيطرية في إطار تعاوني، الامر الذي يدفع بالمربيين (القادرين منهم) الى اللجوء الى تجار المستلزمات الزراعية (اصناف مؤصلة، غذاء، معدات زراعية، ادوية بيطرية...) للحصول على التوجيه والارشاد التي يحتاجون اليها. بدأت هذه الظاهرة تتفاقم مع بداية عام 2003 حين توقف العمل بمشروع ايفاد لصالح اصحاب الحيازات الصغيرة، باستثناء عدد من المناطق التي تنشط فيها المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال لا الحصر نذكر: مؤسسة رينيه معوض في الشمال، والعديد من التعاونيات التي تغطي مجمل نشاطات العائلات الريفية في البقاع الشمالي، و ADR في الجنوب.
اما بالنسبة الى المصنعين التقليديين او النصف صناعيين، فانهم لا يستفيدون من اي تكوين او دعم تقني.
في ظل هذه المواكبة التقنية الضعيفة يلعب التأطير الجامعي دوراً لا بأس به ، فالتعليم العالي الزراعي والابحاث شهدت تنظيماً جيداً خلال السنوات العشر الاخيرة. ويوجد في لبنان 4 كليات للزراعة (الجامعة اللبنانية، الجامعة الاميركية، جامعة الروح القدس الكسليك والجامعة اليسوعية)، كما ان النشرات الارشادية عن تربية الماشية متعددة، الا ان امكانية تطبيقها داخل سلسلتي انتاج الحليب واللحوم تبقى صعبة المنال في لبنان. ومن ناحية ثانية فقد نشرت مصلحة الابحاث العلمية الزراعية العديد من الدراسات المتعلقة بسلسلتي انتاج الحليب واللحوم الحمراء بالرغم من امكانياتها المحدودة. الا ان هذه الابحاث لم تُوظَّف بفعالية لكي تسمح في تنمية هذا القطاع. والاستثناءات على الابحاث التطبيقية هي تلك التي سبق ذكرها: مشروع ايفاد لصالح اصحاب الحيازات الصغيرة، تعاونية عرسال (مع الجامعة اللبنانية الاميركية)، مزرعة دير تعنايل (مع الجامعة اليسوعية) المركز الزراعي في الشمال (مع جامعة الروح القدس الكسليك)، المركز الزراعي في صور (مع المدرسة الزراعية في النبطية)...
ويبدو ان لبنان لا يشكو من نقص في عدد المهندسين الزراعيين ولا في عدد الاطباء البيطريين انما في عدد الفنيين الزراعيين الذين يلمون بالواقع الزراعي الميداني بشكل دقيق، بالإضافة إلى ذوي الخبرة الذين يمارسون نشاطهم في المجتمع الريفي.

ت- كلفة الانتاج المرتفعة:

ليس مجدياً الاهتمام ببنية أكلاف الانتاج الحيواني في اطار من المنافسة المتزايدة لأن لبنان ينتج اللحوم بكميات ضئيلة. اما في ما يتعلق بلحم الماعز، فيعتبر منتجاً خاصاً بالأسواق المحلية ولا يتأثر بالمنتجات المستوردة.
مقابل ذلك، فان الحليب رهان مهم. الا انه لا يعتبر سلعة لها قدرة تنافسية على مشتقات الحليب في المنطقة. ومن الملاحظ ان كلفة المواد العلفية ترخي بثقلها، بشكل كبير، على اكلاف الانتاج خاصة

اكلاف حليب الابقار. ففي بلد كلبنان، لا يعطى اهمية لزراعة الاعلاف بالنظر الى القيمة العقارية المرتفعة، لذلك يتم اللجوء الى استيرادها، ما يؤدي الى رفع سعر الحليب، وبالتالي إلى تأثر هذه السلسلة بشكل سلبي والتي لا يمكن تفعيلها إلا من خلال: زيادة التعرفة الجمركية، وهذا ما يناقض الاتجاه السائد في المنطقة أو اعتماد سياسة الجودة التي تعتبر توجهاً اكثر ملاءمة بالرغم من حجم الجهود اللازمة لترسيخها.

ث- العجز في التنظيم:

تبقى سلاسل انتاج الحليب غير منظّمة عموماً في لبنان: لأن قلة هم المنتجون المنظمون ضمن مجموعات من ناحية، ما يجعلهم عرضة لما يفرضه عليها المتعاملون في أنشطة ما بعد الانتاج. وفي هذا المجال، شكل مشروع ايفاد خطوة الى الامام، الا ان انطلاقة البنيات التعاونية المرتبطة بالمشروع تبقى رهينة الصعوبات المالية التي تعترض استمرارية الأنشطة التي كان يقوم بها المشروع. كما يسجل غياب التشاور بين العناصر الفاعلة في السلسلة، حول الاسعار ومعايير الجودة وتوزع القيمة المضافة من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى غياب آلية للتعاون بين مختلف فعاليات هذا القطاع كفيلة بتوفير سياسة ملائمة لسلسلة الانتاج على أساس توافقي بين مختلف العناصر الفاعلة (المنتجين والمصنعين والابحاث...).

3. تحسين جودة الانتاج:

تتزايد حاجات لبنان من الحليب واللحوم. فمن المتوقع أن يزداد استهلاك الحليب حتى العام 2020 بنسبة 50% (حسب مصادر الفاو)، اما بالنسبة لاستهلاك اللحوم فمن المتوقع ان يزداد بنسبة 31% (للحوم الماعز والاغنام) و85% (للحوم الابقار).

من جهة أخرى، ان انضمام لبنان للأسواق الإقليمية والدولية يحتّم عليه إدخال تحسّن في جودة منتجاته لجعلها ذات قدرة تنافسية. ومن هذا المنطلق، ينبغي على لبنان اعتماد سياسة تكثيف لمنتجاته الحيوانية وزيادة كمياتها من جهة، وتحسين جودتها من جهة أخرى.

ولمواجهة هذا التحدي المزدوج يتعين بذل جهود خاصة في مجال البحث الانمائي، وفي مجال سياسة تحسين الجودة (لا سيما لجهة اعتماد سياسة تسميات) وفي مجال التنظيم المهني.

أ- أنشطة البحث:

أصبح من الضروري تعزيز الترابط بين البحث والتنمية في مجال التعاون بين مختلف المشاريع التي تهدف الى تحسين وضع تربية المجترات بشكل خاص، ووضع سلسلتي الحليب واللحوم بشكل عام. كما يجب اجراء تكوين مستمر لمختلف العناصر الفاعلة في هاتين السلسلتين. من أجل ذلك، يفضل الاعتماد على الطاقات والخبرات الموجودة في لبنان (باحثين، فنيين عاملين في مختلف المشاريع...) التي يمكن دعمها بالاستعانة، إن اقتضى الأمر، إلى خبرات اجنبية.

يجب أن تقام هذه الدورات على أساس اللامركزية وأن تهدف إلى إدخال تحسين في التقنيات المعتمدة والتي تعتبر كأولوية بالنسبة لاقتصاد سلاسل الانتاج.

من الموضوعات التي يمكن ان تكون محور هذه الدورات نذكر: تغذية للمجترات، حاجة الحيوانات في مختلف مراحل نموها، اسس العناية الصحية بالماشية، الصحة الحيوانية عند الحلب، صناعة الاجبان، ذبح المجترات الصغيرة وتقطيع لحومها (مبادىء حفظ اللحوم) تسويق الحليب واللحوم من خلال عملية البيع المباشر، العلاقة مع التوزيع...

تتوجه هذه الدورات الى المربين، وصانعي الاجبان، والقصابين وكذلك الى الأشخاص الذين يتولون عملية جمع الحليب، ويمكن إقامة هذه الدورات في المدارس الزراعية، او في مراكز المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع كليات الزراعة ومصلحة الابحاث العلمية الزراعية ونذكر منها: كالمركز الزراعي في الشمال، ومزرعة تعنايل، والمركز الزراعي في صور...

تتبدّل المدة التي تستغرقها كل دورة، حسب موضوع واهمية كل منها، كما يجب ان تشمل زيارات ميدانية الى المزارع والى مصانع الالبان والاجبان بالإضافة إلى التدريب التطبيقي..

وقد أصبح من الضروري العمل على تكوين مساعدين فنيين بيطريين لتعويض النقص الحاصل في عدد الأطباء البيطريين العاملين في المناطق الريفية، يتولون القيام بأعمال الوقاية من الامراض المستوطنة في لبنان بتكليف من وزارة الزراعة وبالتعاون مع الاطباء البيطريين المنتمين إلى ملاكها، كما يتولون تقديم النصح والارشاد لتأمين الوقاية الصحية داخل الحيازات الزراعية.

ب- منتجات ذات ميزة:

في هذا الظرف الذي يتسم بمنافسة دولية قوية على مستوى السوق اللبناني، كاستيراد الحليب المجفّف دون تنظيم مع الانتاج المحلي، اصبح من الضروري وضع سياسة لضمان الجودة والعمل على تنفيذها لتحسين وضعية هذا القطاع، خصوصاً أن التوزيع الواسع النطاق، والذي يتطور بسرعة ويأخذ مكانة داخل السوق اللبناني، يحتّم وجود منتجات ذات جودة وصحة غذائية.

حتى وان كانت سياسة ضمان الجودة تهم بالدرجة الأولى التعامل التجاري الحديث، لكنها يمكن أن تشكّل مثالاً يحتذى به بالنسبة لكل مكونات سلسلة انتاج الحليب في لبنان (تقليدية أو حديثة). ومن هذا المنطلق، يمكن للانتاج العائلي (التقليدي) ان يكون معنياً بسياسة ضمان الجودة على المدى المتوسط، وباتخاذ مواقع ضمن السوق المحلية.

ولدى اعتماد سياسة ضمان الجودة، أصبح ضروري اقامة مقاربة تدريجية في تمييز المنتجات المصنعة ضمن سلسلة انتاج الحليب اللبنانية.

ويمكن تحديد مستويات سياسة تمييز النوعية كالآتي:

- علامات السلامة الغذائية: التي تضمن قبل كل شيء الجودة الصحية التي لا تزال، حتى الساعة، غير مؤمنة.
- الاجبان المعرفة: التي تضمن تقيدها بمعيار الجودة من خلال اعتماد مواصفات للمنتج وشروط انتاجه. والمقصود هنا اعطاء شهادة مطابقة بغض النظر عن المنشأ.
- تسميات المنشأ المراقبة: وهي عبارة عن تسمية المنشأ تأخذ بعين الاعتبار مناطق الانتاج.

ويستوجب اعتماد مثل هذه السياسة لضمان الجودة، إنشاء معهد متخصص لهذه الغاية.

ت- تفعيل دور التنظيمات المهنية:

أصبح ضروري إنشاء تعاونيات انتاجية، قادرة على ان تكون شريكاً كاملاً في سلسلة انتاج الحليب، وتساهم مع غيرها من التعاونيات في تعزيز قدرة المنتجين في السلسلة في مرحلتي ما قبل وما بعد الانتاج، كما تسمح، بتطوّر الهيئات والجمعيات التعاونية . وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن المعوقات التي واجهها مشروع أيفاد، لا يجب أن تضع شكوكاً حول صلاحية ومصداقية العمل التعاوني والذي كان يكون أحد المحاور الأساسية للمشروع.

كما يتعين إنشاء "لجنة لشؤون الحليب" تجمع كل الفعاليات المتعاملة مع السلسلة، لمتابعة اسعار الحليب، وتأمين المعلومات للمستثمرين، وتحديد الأسعار حسب النوعية، وتحديد مهل الدفع وأكلاف تجميع الحليب. ليس المقصود هنا اقامة تعاون بالمطلق بين ارباب المهن بل وضع حجر الأساس لهذا التعاون. وفي ظل غياب المنظمات التمثيلية الضرورية للمربين او لمصانع الالبان والاجبان، أصبح مناسباً الانطلاق من الواقع:

- المربون الاعضاء في لجنة الطوارىء التي تم انشاؤها في ربيع 2003، بانضمام ممثلين عن المربين المتواجدين في المناطق الاخرى غير البقاع، وعلى سبيل المثال اولئك المشتركون في مشاريع تديرها المنظمات غير الحكومية.
- قطاع مصانع الالبان والاجبان، من خلال نقابة المصانع الغذائية – الزراعية.
- بعض ممثلي مصانع الالبان والاجبان نصف التقليدية والمربين-المنتجين لاجبان المزارع.
- الخبراء العاملون في التعليم والبحث ومشاريع التنمية واعتماد معايير (مواصفات) المنتجات الغذائية داخل ليبنور...
- ممثلون عن التوزيع واسع النطاق في لبنان.
- بالاضافة الى ممثلين عن منظمات المستهلكين.

بحيث يصبح بإمكان وزارة الزراعة الاعتماد على اقتراحات تقدمها هذه اللجنة لوضع دفتر شروط لتشغيل مراكز جمع الحليب (مشروع ايفاد).

أخيراً، ولتحسين وضع قطاع إنتاج الحليب، يمكن إنشاء "معهد لضمان الجودة" معترف به من قبل الدولة، يتولى قيادة ومراقبة "مشتقات الحليب المحددة بمعايير ومواصفات دقيقة و"بتسميات منشأ مراقبة".

وفي ما يتعلق بتسميات المنشأ المراقبة، فيمكن لهذا المعهد ان يتولى مسبقاً مهمة تحديد المنتجات التي يمكن ان تستفيد منها، خاصة تلك الناتجة عن حليب الماعز والاغنام. يمكن لممثلين من قبل الدولة ولمندوبي اللجنة لشؤون الحليب من الإشراف ومتابعة أعمال هذا المعهد.

سلسلة انتاج الدواجن

1. الوضع الحالي للسلسلة

عرف قطاع الدواجن ازدهاراً متواصلاً خلال الستينات من القرن الماضي. بحيث امكن تأمين الاكتفاء الذاتي من هذه المواد مع نهاية عقد الخمسينات. ولم يكتفِ لبنان بتصدير قسم من انتاجه من لحم الفروج والبيض الى العديد من الدول العربية خاصة الى الكويت والسعودية والعراق بل قام بالاستثمار في هذا المجال في تلك الدول.

الا ان الحرب اللبنانية خلال الثمانينات من القرن الماضي، وتطور الانتاج في البلدان المجاورة جعل التصدير الى الخارج يتراجع بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فان انتاج لبنان من البيض ومن الفروج لا يزال مرتفعاً ويميل نحو الزيادة، بحيث وصل إنتاج عام 2001 الى 64 مليون و 740 مليون لكل منهما على التوالي.

ينتشر قطاع الدواجن في كافة المناطق اللبنانية حتى ولو كان وجودها غالباً في البقاع لجهة انتاج البيض (85% من الطاقة الاستيعابية الاجمالية). في حين ان جبل لبنان والشمال والبقاع تتميز عن سواها من المناطق بانتاج فروج اللحم بالطاقات الاستيعابية التالية: 2.3 و 3.6 و 2.6 لكل منها على التوالي.

ان نظام الانتاج المعتمد حالياً في كافة المناطق هو النظام المفتوح، ولا بد من الاشارة الى ظهور أنظمة اكثر تخصصاً- مع ادخال عنصر التهوئة- لزيادة الانتاجية.

من شأن نمو هذا القطاع الانتاجي زيادة فرص العمل، اذ يمكننا ان نميز وجود عدة انشطة تقليدية مرتبطة به: موردو الغذاء – موردو المستحضرات الطبية البيطرية – صغار المنتجين الذين يتعاطون انتاج البيض والفروج – الشركات التي تقدم الصيصان بعمر يوم واحد ويلاحظ ايضاً ان القطاع منظم من قبل شركات تجارية كبرى تنزع الى تحقيق تكامل في مراحل انتاج البيض والفروج، يصل احياناً الى عمليات التصنيع والتسويق. نذكر منها "تنمية" و"هواتشيكين" اللتين تؤمنان 40% من الانتاج لوحدهما. وقد استفاد هؤلاء المستثمرون الكبار من قروض بفوائد منخفضة قدمتها المؤسسات المصرفية الدولية. اما صغار المنتجين من جهتهم، ونظراً لعدم قدرتهم على تحمل نتائج تقلبات الاسعار التي تميز القطاع، فانهم يتوقون الى التكامل مع الوحدات الكبرى بحيث تقوم هذه الوحدات بامدادهم بالمدخلات الضرورية، وتستلم الانتاج النهائي منهم.

تعيش عمليات التسويق، هي الاخرى، حالة من التطور. فبعد ان كان صغار تجار المفرق يتولون بيع البيض وذبح الفروج في المناطق الريفية وضواحي المدن، بدأت بالظهور، خلال السنوات العشر الاخيرة، شركات تجارية كبرى ومتكاملة تقوم بتصنيع وتسويق المنتجات، مما ادى الى تراجع دور صغار التجار. وما يعزز وضع هذه الشركات هو ظهور التوزيع واسع النطاق عبر المحلات التجارية الكبيرة، الذي يؤمن اسواقاً لهذه المؤسسات التي يزيد تكاملها يوماً بعد يوم بحيث يصبح بامكانها تقديم كميات كبيرة من المواد بشكل منتظم وباسعار تنافسية.

اما المنتجات الطازجة التي ما زالت تلعب دوراً مهماً، والتي يفضلها اللبنانيون، فانها تتعرض للمنافسة من قبل المنتجات المصنعة التي يرتبط انطلاقها بتطور طرق المعيشة، وبضعف القدرة الشرائية للسكان (مع الاسف)، الذين ليس بامكانهم شراء المنتجات الطازجة التي غالباً ما تكون اغلى من سواها، وفي هذا الاطار يتوجب على لبنان التنبه للممارسات المتمثلة بادخال اللحم المجلد في المنتجات البلدية بهدف خفض اسعار المبيع.

2. مقترحات لسياسة تنمية هذه السلسلة

أ- الرهانات :

يميل استهلاك منتجات الدواجن الطازجة والمصنعة الى الارتفاع فمنتجات الدواجن هي الاكثر استهلاكاً من قبل اللبنانيين من بين المنتجات ذات المنشأ الحيواني. ويأتي لبنان في المرتبة الثالثة في المنطقة بعد قبرص واسرائيل من حيث استهلاك الفرد لمنتجات الدواجن والذي يقدّر بـ 22 كلغ. ومن المتوقع، مع التزايد السكاني، ان ترتفع نسبة استهلاك منتجات هذه السلسلة ما بين 85% و 160% حتى العام 2020، وذلك تبعاً لتطور استهلاك الفرد بين 3 و5% سنوياً.

تترافق هذه الزيادة المتوقعة في الانتاج مع زيادة اكيدة في المنافسة في السوق اللبناني. فتحرير التبادلات التجارية من القيود، الذي ليس لبنان بمنأى عنه، سيساعد على تدفق المنتجات الى السوق المحلي، خاصة تلك الآتية من البرازيل والصين وتايلاند. الا ان اكثر من 50% من الاستهلاك المنزلي يقوم على المنتجات الطازجة او شبه الطازجة التي لا يمكن تأمينها عن طريق الاستيراد.

ففي سياق تحرير التبادلات التجارية من القيود من جهة، وزيادة الانتاج من جهة ثانية، لا بد من اعتماد سياسة لتنمية هذه السلسلة، في اتجاهات متعددة: تشجيع الاستثمار لزيادة الكميات المنتجة- تخفيض اكلاف الانتاج- تحسين الجودة- تنظيم سلسلة الانتاج.

ب- العناصر المواكبة للسلسلة:

1) تسهيل الاستثمار:

بالنظر الى زيادة الطلب فان لبنان مدعو الى زيادة عرضه، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اعتماد سياسة تقوم على تقديم تسليفات بفوائد متدنية خاصة تلك المخصصة لصغار المنتجين الذين لا يستطيعون، في الوضع الراهن، الانخراط في استراتيجيات الاستثمار الضرورية لتحسين الجودة- ولكي تصبح الاستثمارات ممكنة، من الضروري ان تتحسن هوامش الربح لدى المنتجين، وهذا ما يفرض وضع آليات لتنظيم السلسلة. فيتعين انشاء بنية للتنسيق بين المهن المختلفة. بانتظار حصول ذلك، وبالرغم من الصعوبة الكامنة في تحقيقه، فانه من الواجب انشاء بنية تشاورية بين مختلف العناصر الفاعلة في السلسلة.

2) خفض الاكلاف:

يجب ان تترافق عملية زيادة العرض مع تخفيض اكلاف الانتاج في اطار من المنافسة المتزايدة. تتوزع اكلاف الانتاج في عملية انتاج الدواجن كالآتي:

التغذية ما بين 65 و70% - شراء صيصان بين 12 و25% من الاكلاف وتتوزع النسبة المتبقية من الاكلاف على المستحضرات البيطرية ومصادر الطاقة (غاز، كهرباء، فيول) التي يبدو انه من الضروري تخفيضها ايضاً، وهذا ما يحتاج الى قرار سياسي. اما بالنسبة الى الامور الاخرى، خاصة تخفيض كلفة المستحضرات البيطرية وتأمين الغذاء الانسب بافضل الاسعار فان ذلك يتطلب تحسين الخدمات (ابحاث وارشاد بشكل خاص). ومن الجدير ذكره ايضاً ان قيام تجمعات فعلية للمنتجين كما كانت عليه الامور قبل الحرب سيسمح للمربين بالثبات في وجه من يتولون تزويدهم بمستلزمات الانتاج.

3) تحسين النوعية:

لا يعني تعزيز القدرة التنافسية تخفيض اكلاف الانتاج فقط بل يدخل في ذلك ايضاً تحسين جودة الانتاج. ففي سوق تسوده المنافسة الحامية، يجب ان تكون منتجات سلسلة الدواجن سليمة، اي خالية من المضادات الحيوية ومن سواها من الرواسب التي تخيف المستهلك. هذه السياسة القائمة على تأمين سلامة الغذاء تحتاج الى اقامة وتعزيز دور المختبرات او سواها من المؤسسات الرقابية التي تطمئن المستهلك، مروراً بتعزيز الرقابة على الغذاء الحيواني المخصص لتربية الدواجن الذي تبقى جودته مشكوكاً فيها.

واخيراً فان تحقيق جودة المنتجات تفترض تحسيناً في خط السير نحو المسالخ وفي وصول البيض الى وحدات البيع.

4) تحسين اطار السلسلة:

ان تعزيز وتحسين الجودة، كما رأينا، يحتاج الى تحسين الخدمات المسداة الى المربين. فالبحث العلمي الذي يبدو وكأنه غائب عن سلسلة انتاج الدواجن، يجب ان يُستثمَر في مجال تأمين المصادر البديلة للغذاء بكلفة اقل وبجودة اعلى. اضف الى ذلك، ان عملية البحث العلمي في قطاع الدواجن، التي تنفرد بها الجامعة الاميركية في بيروت يجب ان تنشر خارج اطار الدوائر العلمية، ويبقى ذلك صعب المنال في غياب آلية ارشادية فاعلة وقادرة.

ان العناصر الوحيدة التي تقوم بعملية الارشاد في ما خص الدواجن هي تلك المرتبطة بالشركات الكبرى التي تؤمن مستلزمات الانتاج والتي ليس من مصلحتها تخفيض استهلاك العناصر الوسيطة.

ففي اطار ازالة المساعدات المباشرة، كما اوصت منظمة التجارة العالمية، تعتبر المساعدات العامة (الحكومية) لتعزيز البحث والارشاد مساعدات زراعية غير مباشرة يجب تمييزها وتقويتها.

5) التركيز على بعض المنتجات المميزة:

في هذا السياق القائم على المنافسة، يتعين على لبنان التركيز على بعض المنتجات المميزة التي ما زالت بمنأى عن المنافسة الدولية. ويمكن لصغار المنتجين ان يكونوا معنيين اكثر بهذه المنتجات المميزة المتمثلة بالانتاج البيولوجي للفروج وللبيض او بالمنتجات المحلية البلدية.